

إعلان الجمهورية

في ليلة الجمعة ١٩ يونيو عام ١٩٥٣ كانت مصر المكافئة الصابرة ساهرة وهي تحس بأن نسمة جديدة من نسائم الأمل سوف تهب على قلوب بنينا ، وأن حدثا تاريخيا سيقع في تلك الليلة ، فيكون بمثابة نقطة تحول في تاريخها الحافل المجيد .

وانبرى صوت المذيع من محطة الإذاعة يعلن بين لحظة وأخرى ، بأن نبأ هاما سوف ينقله الأثير بعد دقائق ، فحفا النوم عيون المواطنين ، وواصلوا سهرتهم إلى جانب أجهزة الراديو وقد ألهمهم احساسهم بأن حدثا خطيرا سيحدث في مصر . وتركزت الخواطر وأنصت الجميع .

والواقع إن إعلان الجمهورية كان مرتقبا منذ فجر الثورة . لأنه نتيجة طبيعية للتطور الفكري والاجتماعي . وخاتمة آخر العهد بالرجعية والطغيان والفساد ، ولأنها فرصة لتحرر من نظام ثبت فشله منذ مئات السنين .

وقبيل منتصف الليل أعلن مجلس الثورة رغبة الشعب في « ميلاد الجمهورية المصرية الأولى ، ونهاية الملكية التي تحالفت مع الاستعمار منذ ساعاتها الأولى ضد الشعب وحرياته وكرامته وأدمية أفرادها .

وأنصت الشعب إلى محمد نجيب وهو يعلن قيام الجمهورية ، نيابة عن مجلس الثورة وأن مصر لن يحكمها بعد اليوم إلا بنوها ، فرددت الملايين بقلوبها ومشاعرها إلى جانب المذيع : تحيا جمهورية مصر .

وفيما يلي البيان التاريخي لإعلان الجمهورية .

بيان مجلس قيادة الثورة

د لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند إليه الاستعمار . ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وإن تاريخ أسرة محمد على فى مصر . كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات اغراق اسماعيل فى ملذاته واغراق البلاد بالتالى فى ديون عرضت سمعتها ومالياتها للخراب . حتى كان ذلك سببا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين ، ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه ، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحوى الغريب الجالس على العرش . الذى استنجد بأعداء البلاد على أهلها . وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذلك فى نظير هذه المنفعة المتبادلة ! فاستدل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب . وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ! وطغى وتجبر وكفر ! فخط بنفسه نهايته ومصيره فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع فنعلن اليوم باسم الشعب .

أولاً - إلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - اعلان الجمهورية بتولى الرئيس اللواء د أركان الحرب ، محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد .

فوجب علينا أن نثق بالله وبانفسنا وأن نحس العزة التي اختص الله بها عباده
المؤمنين والله المستعان والله ولي التوفيق .

محمد نجيب	حسن ابراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعي
أنور السادات	عبد اللطيف البغدادي
زكريا محي الدين	خالد محي الدين

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

وأعلن الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي والمتحدث الرسمي باسم الحكومة
في اجتماع صحفي ما يلي :

اقتضت الضرورة الاعتراف بالحقيقة الواقعة ، وعليه قد صار وضع النظام الكامل
للحكم في مرحلة الانتقال لكي تستقر الأمور في البلاد .

وسيعلم الان الغاء النظام الملكي في مصر وخلع الملك احمد فؤاد الثاني ،
والغاء حكم أسرة محمد علي واعلان الجمهورية وتولى قائد الثورة الرئيس محمد نجيب رئاسة
الجمهورية . على أن يحتفظ بكافة سلطاته الحالية أثناء مرحلة الانتقال ، أي أنه سيظل
إلى جانب توليه رئاسة الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .
أما الكلمة الأخيرة في نظام أو شكل الحكم الجمهوري فسيترك للشعب أن يقره
عند استفتاءه في الدستور الجديد والحياة النيابية في البلاد .

وسيكون للشعب الحق في تقرير الجمهورية البرلمانية .

وواضح أن الوضع الان بالنسبة لتولي الرئيس نجيب رئاسة الجمهورية وضع طبيعي .
وقد اقتضت سلامة الوضع أيضا دخول بعض ضباط القيادة في مجلس الوزراء
وتوليهم بعض السلطات التنفيذية فتقرر ما يأتي :

١ — يتولى البكباشي أركان الحرب جمال عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ومنصب
وزير الداخلية .

٢ — يتولى قائد الجناح عبد اللطيف بغدادي منصب وزير الحربية والبحرية .

٣- يتولى الصاغ صلاح سالم منصب وزير الارشاد القومى ومنصب وزير الدولة لشئون السودان .

٤- يتولى اللواء عبد الحكيم عامر منصب القائد العام للقوات المسلحة .

وقد تقرر أن يحتفظ هؤلاء الضباط بصفاتهم فى مجلس الثورة . وكل ما فى الأمر أن إجراء دخولهم الوزارة قد اتخذ ليدعم الصلة بين الأداة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء وبين مجلس الثورة .

وواضح أن هؤلاء الضباط الذين دخلوا الوزارة ستظل أما كنهم فى الجيش محفوظة حتى يعودوا إلى مراكزهم عند انتهاء مهمتهم .

وعلى أثر إعلان الجمهورية أرسلت وزارة الخارجية برقيات مفتوحة إلى جميع الهيئات الدبلوماسية المصرية فى الخارج تبلغها إعلان الجمهورية باسم الشعب . وأن الرئيس محمد نجيب تولى رئاسة الجمهورية لمدة فترة الانتقال ، وطلبت الوزارة ابلاغ هذا النبأ لحكومات الدول الأجنبية .

أسباب اعماره الجمهورية :

وفى يوم ٢٠ يونيه أدلى البكباشى جمال عبد الناصر بحديث إلى وكالة الأنباء المصرية عن الأسباب التى دعت إلى إعلان الجمهورية فقال :

حين قمنا بثورتنا باسم الشعب لم يكن هدفنا شخصاً معيناً فحسب . وإنما كنا ندرك تمام الإدراك أن العلة الكبرى هى ذلك النظام الذى فرضته على البلاد قسراً أسرة دخيلة عليها وعلى تقاليدها . وكان هذا النظام يصور مبلغ اتساع الهوة بين الشعب ، فأراد أن يبقى سلطانة بحكم مطلق غاشم وأن يدعمه بالاستناد إلى عنصر أجنبي آخر ، فانتزعت الفرصة الموازية له ودعا الجيش البريطانى منذ سبعين عاماً ليسند عرشاً متهاكاً تحت سخط المصريين .

أما أن الشعب كان يتوقع إعلان الجمهورية لمناسبة انقضاء عام على قيام الثورة فإننا أردنا أن نسرع بالاستجابة إلى الإرادة الشعبية قبل ذلك . حتى نضع حداً نهائياً لأية وساوس قد تدور بخلد البعض . وأكثر من هذا فلا ريب فى أن تصحيح الأوضاع

يقضى بأن يكون على رأس الدولة المصرية مصرى صميم من أبنائها مما يقوى مركزها في نظر العالم الخارجى بأسره .

فرحة الشعب :

لم تر مصر البشر والسعادة تملأ الوجوه كما شاهدته في هذا اليوم ، فقد بلغت الفرحة من المواطنين أنهم لم يدوقوا النوم في تلك الليلة التاريخية الخالدة إلا غراراً ، حتى إذا ما أسفر صبح الجمعة ١٩ يونيه غادرا الألوف من أفراد الشعب بيوتهم إلى الشوارع وقد فقت جموعهم أمام دار الرئيس محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر يزجون إليه التهنأت ويحيونه في شخص الثورة تحية الصباح بدموع امتزجت فيها دلائل الوفاء بالفرحة .

ثم استقل سيارته إلى دار السيد محمد عبد المنعم الوصى السابق لزيارته . واستأنف الموكب سيره إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة . حيث كان في انتظاره ضباط الجيش من جميع الرتب ، وبعد استراحة وجيزة ، استقل الرئيس ومعه البكباشى جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة السيارات إلى المسجد الحسينى لتأدية فريضة الجمعة ، حيث استقبلتهم الجماهير المحتشدة على جوانب الطرق بعاصفة من الهتاف والدعاء بأن يحفظ الله للسكانة رمز أمانها .

وفي المساء قدم الوزراء إلى مقر رئاسة الجمهورية ، وكانت جموع الشعب أمام القصر تهف في حرارة وإيمان للعهد الجديد ، وبعد أن حلف الوزراء اليمين واحداً واحداً ، اتجهوا إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء حيث عقد المجلس أول اجتماع له في عهد الجمهورية برئاسة اللواء محمد نجيب ، وفي هذا الاجتماع التاريخى الحافل تقرر أن يطلق اسم « قصر الجمهورية » على عابدين ، وأن يسمى بالمقر الرسمى لرئاسة الجمهورية ، كما تقرر إطلاق اسم ميدان الجمهورية على الساحة التى يطل عليها القصر ، وجعل يوم ١٨ يونيه من كل عام عيداً وطنياً من الأعياد الرسمية .

اهتفالات الشعب :

لقد تجلى مقدار تعلق المصريين بالنظام الجمهورى وفرحهم بزوال كابوس الملكية في الاستقبالات الشعبية التى استقبل بها الشعب رئيس الجمهورية وذلك بعد اعلانها .

ففي يوم ٢٣ يونيه تجتمع أكثر من مليون مواطن من سكان العاصمة في الاحتفال الذي أقامته هيئة التحرير في ميدان الجمهورية . لتحية رئيس الجمهورية ورجال الثورة .

وفي يوم ٢٦ يونيه احتشد نحو نصف مليون مواطن في ميدان المنشية بالاسكندرية أمام مقر هيئة التحرير لاستقبال رئيس الجمهورية واعلان سرورهم بهذا الانتقال .

وفي ٣ يوليه و ١٠ يوليه احتشدت جموع الشعب أيضاً لتحية رئيس الجمهورية في زيارته لعواصم الغربية (طنطا) والقلوبية (بنها) والمنوفية (شبين الكوم)

طريقة انتخاب رئيس الجمهورية :

وجاءت لجنة الدستور فتعددت الاراء فيها بصدد طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ففضل فريق انتخابه عن طريق الاستفتاء الشعبي ، ونادى فريق آخر بأن يكون انتخابه عن طريق أعضاء البرلمان ، وأخيراً فضل فريق ثالث أن يكون انتخابه عن طريق هيئة خاصة يشترك فيها أعضاء البرلمان .

وبعد أن استعرضت اللجنة ما ورد في مختلف الدساتير عن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية . خلصت إلى وضع المواد التالية التي ستعرض ضمن مواد الدستور للاستفتاء الشعبي توطئة للموافقة عليها أو تعديلها ،

وفيما يلي بيان الأحكام والمبادئ التي انتهت اللجنة إلى تقريرها .

الباب الثالث

١ - ٢

السلطات

جميع السلطات مصدرها الأمة . واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

الفصل الأول

٢ - ٢

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة . ويتولى سلطاته وفقاً لأحكام هذا الدستور .

الفرع الأول

م — ٣

انتخاب رئيس الجمهورية

١ — يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً مولوداً لآب وجد مصريين ، متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية . وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن خمس وأربعين سنة ميلادية .

٢ — ولا يجوز أن ينتخب لرياسة الجمهورية أحد من أعضاء الأسرة التي كانت تتولى الملك في مصر .

م — ٤

الطريقة الأولى

رئيس الجمهورية تنتخبه بالاقتراع السري هيئة مكونة من أعضاء مجلسي البرلمان منضماً إليهم هيئة تضم ثلاثة أمثال أعضاء البرلمان عدا الخمس المعين في مجلس الشيوخ . وينظم القانون اجراءات انتخاب هذه الهيئة . ومدته خمس سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه أكثر من مرة واحدة .

طريقة أخرى

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السري المباشر لمدة خمس سنوات . ولا يجوز تجديد انتخابه إلا مرة واحدة . ويشترك في الانتخاب جميع الأشخاص الذين لهم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب . وينظم القانون اجراءات هذا الانتخاب وطريقة الترشيح .

(لم تنه اللجنة إلى اختيار أحد هذين النصين وستعقد جلسة خاصة لذلك كما ستعيد صياغة الطريقة الأولى فيما بعد) .

م — ٥

قبل أن يباشر رئيس الجمهورية سلطاته الدستورية يحلف أمام البرلمان منعقداً في هيئة مؤتمر . اليمين الاتية : « أقسم بالله العظيم أن أكون أميناً على النظام الجمهوري ،

وأن أحترم الدستور وقوانين البلاد ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه
وأن أعمل على رقى الأمة ورفاهيتها ، وأن أتجرد في جميع أعمالى عن كل تحزب أو تحيز ،

٦ - م

يعين القانون مراتب رئيس الجمهورية . ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس
الجمهورية وأية وظيفة عامة أخرى ، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يزاول ولو
بطريق غير مباشر أية مهنة حرة ، ولا أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة
ولو كان ذلك بالمزاد العام ، كما لا يجوز له أن يبيع أو يؤجر للحكومة شيئاً من أملاكه
أو أن يقايض عليه . ولا أن يكون مساهماً فى أى عمل تجارى أو صناعى أو مالى .

٧ - م

(١) رئيس الجمهورية مسئول جنائياً عن الجرائم التى يعاقب عليها القانون . ويقرر
قانون خاص مسئوليته فى حالات الحياة العظمى . وانتهاك حرمة الدستور
واستغلال النفوذ . ويتولى فى جميع الأحوال مجلس النواب التحقيق معه واتهامه
بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس . ويحاكم أمام المحكمة العليا
الدستورية . وذلك كله وفقاً للأوضاع وطبقاً للأجراءات التى ينص عليها القانون .
(٢) فإذا ثبتت أدانته فى جريمة أتاها بسبب تأدية وظيفته أو فى جنائية أو جنحة مخلة
بالشرف قضى بعزله مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى التى يجوز توقيعها عليه .

٨ -

(١) قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً على الأقل وخمسين يوماً على الأقل
تبدأ الاجراءات لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد . ويجب أن يتم انتخابه قبل
انتهاء مدة الرئيس القائم بثلاثة أيام على الأقل .
(٢) وإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم انتخاب الرئيس الجديد تولى رئيس مجلس
الشيوخ منصب الرئاسة مؤقتاً حتى يتم الانتخاب .

٩ - م

(١) إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته . أُناب عنه
رئيس مجلس الشيوخ .

٢) وإذا كان المانع دائما كالوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم عن العمل - إذا ثبت بقرار يصدر بأغلبية أعضاء كل من مجلس البرلمان - أعلن رئيس مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية ، وتولى الرئاسة مؤقتا . ويجرى انتخاب رئيس الجمهورية الجديد خلال خمسين يوما من تاريخ اعلان خلو المنصب .

٣) وفي جميع الأحوال التي يتولى فيها رئيس مجلس الشيوخ منصب رئيس الجمهورية أو ينوب عنه ، يختار مجلس الشيوخ أحد وكيله للقيام بأعمال الرئاسة في هذا المجلس .

الفرع الثاني

١٠ - م

سلطات رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يقترح القوانين ، وهو الذي يصدرها ، وله حق الاعتراض عليها ، وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور .
(أجل بحث هذا الحكم حتى تناقش الاختصاصات الواردة فيه كل في موضعه .)

١١ - م

رئيس الجمهورية يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها . أو تعطيلها . أو إعفاء من تنفيذها . ويجوز تفويض غير رئيس الجمهورية في وضع هذه اللوائح بنص خاص في القانون .

١٢ - م

رئيس الجمهورية يضع لوائح الضبط ، ويرتب المصالح العامة . بما لا يتعارض مع القوانين .

١٣ - م

١) لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار مراسيم لها قوة القانون الا بتفويض من البرلمان يعين المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هذه المراسيم . على أن يكون التفويض لمدة معينة وفي حدود أغراض مرسومة .

(٢) ومع ذلك إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ، أو في فترة حل مجلس النواب ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير . فلرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور . ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في اجتماع غير عادي يتم خلال اسبوع من يوم صدورها وإذا كان مجلس النواب منحلًا وجبت دعوة المجلس القديم . فإذا لم تعرض هذه المراسيم على البرلمان خلال هذه المدة أو عرضت وانقضت ستون يوما دون أن يقرها كل من المجلسين . زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون . ويجوز في هذه الحالة بموافقة البرلمان تسوية ما سبق أن ترتب على هذه المراسيم من الآثار .

م - ١٤

للحكومة في حالة الحرب أو وقوع اضطرابات جسيمة تخل بالأمن اخلافا خطيرا أن تطلب من البرلمان تفويضها على وجه الاستعجال في سلطات معينة تكون ضرورية لمواجهة الحال .

وهذه السلطات تقدرها الضرورة فيجوز أن تحدد بمنطقة معينة . أو لمواجهة حوادث معينة ويجب دائما تحديدها بزمان معين . وإذا كان البرلمان في غير أدوار الانعقاد دعى للاجتماع فوراً . وإذا كان مجلس النواب منحلًا وجبت دعوته .

ويظل البرلمان مجتمعاً تحقيقاً لكفالة الحريات العامة . وللرقابة البرلمانية الكاملة ما دام التفويض قائماً وتودع الحكومة البرلمان الأوامر التنظيمية بمقتضى السلطات المفوضة لها .

وللحكومة عند الاقتضاء أن تطلب كذلك التفويض في سلطات جديدة . وللبرلمان أن يقرر في أي وقت الغاء جميع السلطات التي منحها للحكومة أو بعضها أو الحد منها .

وتكون القوانين التي يقرها البرلمان في جميع هذه الأحوال بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين .

وتبقى قائمة لا يجوز المساس بها : الحريات والحقوق العامة التي لم تقيد بمقتضى السلطات التي فوضها البرلمان للحكومة .

وتكون ممارسة هذه السلطات خاضعة للرقابة القضائية .

كما قررت اللجنة أن تضاف المبادئ الآتية :

(١) لا يجوز بحال من الأحوال أن يتعرض التفويض البرلمانى لمبدأ تحريم القبض على أعضاء البرلمان بدون إذن المجلس المختص .

(٢) عدم جواز الاعفاء من المسؤولية المترتبة على ممارسة السلطات التى يخولها البرلمان للحكومة أثناء الحرب أو الاضطرابات الجسيمة التى تخل بالأمن إخلالا خطيرا .

(٣) تؤلف هيئة برلمانية على الوجه الذى يبينه قانون التفويض البرلمانى تمثل فيه الجماعات السياسية فى المجلسين وتستشيرها السلطة التنفيذية فى ممارسة السلطات الممنوحة لها .

م — ١٥

رئيس الجمهورية يدعو البرلمان الى الاجتماع العادى وغير العادى ويؤجل انعقاده ويحل مجلس النواب ويعين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين كل ذلك على الوجه المبين فى هذا الدستور .

(تأجل البت فى هذا الحكم لحين البت فى المبادئ التى تضمنتها كل فى موضعه من المشروع المعروض)

م — ١٦

رئيس الجمهورية يولى الوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم على الوجه المبين بالدستور والقوانين .

م — ١٧

رئيس الجمهورية يعتمد ممثلى الدول الاجنبية السياسيين وهو الذى يعين الممثلين السياسيين لدى الدول والهيئات الأجنبية ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون .

م — ١٨

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذى يعلن الحرب ولا يكون ذلك الا بموافقة البرلمان (وافقت اللجنة على هذا الحكم على أساس أن المراد بالقيادة العليا قيادة شرفية محضة)

رئيس الجمهورية هو الذى يبرم المعاهدات وعليه أن يبلغها البرلمان مشفوعة بما يناسب من البيان على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات الخاصة بأراضى الدولة التى تتعلق بحقوق سيادتها أو بحقوق المصريين العامة والخاصة والمعاهدات الخاصة بالتنظيم الدولى ومعاهدات التجارة والملاحة ومعاهدات الإقامة والمعاهدات التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات والمعاهدات التى يكون فيها تعديل للقوانين المصرية الداخلية لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها بقانون .

المعاهدات التى يتم التصديق عليها وفقاً للاوضاع المقررة وتشر تكون لها قوة القانون ولا يحتاج تطبيقها إلى اجراءات تشريعية أخرى غير الاجراءات التى اقتضاها التصديق عليها .

رئيس الجمهورية ينشئ الرتب العسكرية وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية ويمنحها على الوجه المبين بالقانون . أما الرتب المدنية وألقاب الشرف فلا يجوز انشاؤها .

(م — ٢٢ الخاصة بسك النقود حذفت)

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة وتخفيفها . أما العفو الشامل عن الجريمة فلا يكون الا بقانون .

١ — يتولى رئيس الجمهورية جميع سلطاته بواسطة الوزراء . وتوقيعاته فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . بعد موافقة مجلس الوزراء . وأوامره شفوية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

٢ — غير أن رئيس الجمهورية يستقل بتعيين رئيس مجلس الوزراء وإقالته وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين يكون اختيارهم عن طريق التعيين . وإذا

قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه الاستقالة الى البرلمان والى مجلس الوزراء فى رسالة لا يوقعها معه أحد ،

(تقرر الموافقة على الحكم الاول وأجلت مناقشة الحكم الثانى حتى تناقش المبادئ الواردة فيها كل فى موضعه) .

وهكذا أعلنت الجمهورية . . . أمل الشعب فى تحقيق آماله واستعادة سيادته . . . وقد تحققت هذه الامل فى عهد الثورة . . . عهد العمل والكف والكفاح فى سبيل تحقيق رغبات ملايين المواطنين . . .



الجمهورية عامها الأول

مضى عام على إعلان الجمهورية ، عام حافل بالأحداث الجسام والانتاج المثمر .
وهى جميعاً تمتاز بما صاحبها من تقدم نحو بلوغ الهدف ونحو تحقيق الأمل فى إيجاد
دولة تعمل فى الداخل من أجل رفاهية المواطنين وخيرهم ، وتسعى فى الخارج إلى
تحقيق استقلال البلاد لتنبؤاً مصر المكانة اللائقة بها ، وأن تقف على قدم المساواة
مع غيرها من الدول المستكملة السيادة .

إن عاماً واحداً ليس شيئاً مذكوراً فى قياس الزمن ، ولكنه بالنسبة إلينا كل
شئ ، فقد ورثنا عن العهود البائدة الإقطاع والرجعية ، والفساد والرشوة . والتهريج
السياسى وانهلال جهاز الدولة ، وهى جميعاً أسلحة الاستعمار التى ترمى إلى إذلال
المواطنين والتسلط عليهم واستنزاف ثمار كدهم ، فقضت الجمهورية على هذه العوامل
واستأصلتها من جسم الوطن .

إن للشعوب وثباتها وجلال يحصوها بعد السبات العميق ، والهجوم الطويل ،
وقد أثبت الشعب المصرى فى مراحل حياته كافة ، أنه قد يستأنم إلى الظلم والطغيان
ويخلد إلى الدعة والراحة فترة من الزمن ، ولكنه لا يلبث أن ينهض ويثور فى وجوه
المستبدين والمفسدين ، فيكتسح ما يوضع فى طريقه من عقبات وسدود ، ويحطم
الحواجز التى تعترض طريق نهضته ، ويفك القيود والأغلال التى يطوقها الطواغيت ،
ويتخلص مما نفثه المستعمر فى جسمه من سموم وأدران ، وسرعان ما يصبح فى وثبته
الجريئة نحو الحرية والتحرر موضع إعجاب العالم بأسره .

وقد واثت الفرصة الشعب لأن يتخلص من كابوس الطغيان ، ويزيحه من طريقه
فى ثورة ٢٣ يولية وأن يطرد الحاكم الظالم ، ويقضى سيطرة الفساد الذين كانوا يتآمرون
على سلامته ، والخوارج الذين يتاجرون باقواته ، وأن يقضى قضاء مبرما على الحزبية

العمياء البغيضة ، وعلى الدكتاتورية البرلمانية ، والشعوذة السياسية ، ولكن هذا لم يكن هدف الثورة المنشود ، وإنما هي ترمى الى تعبئة القوى الروحية والمادية ، والى تنظيم الصفوف ، وتكسب الجهود لتحرير الوادى من إسار كل قيد يعوقه عن التقدم والرقى ، وهكذا أعلنت الثورة النظام الجمهورى ، بعد أن كانت « الجمهورية » فى الماضى أملاً يتناجى به الأحرار ، ولا يجرؤون على أن يجرى اسمها على ألسنتهم خشية السجن والاعتقال والتشريد ، وكان المواطنون ينظرون بعين الحسرة الى دول أقل من مصر علماً وثروة ، وثقافة ومكانة ، وهى تنعم بنظام الشورى فى ظلال الجمهورية .

أعلنت الجمهورية تلبية لرغبات المواطنين واستجابة للنداءات الصادرة عن النضج الاجتماعى والوعى القومى لتحقيق انقلاب شامل يضع حداً للفوضى التى كانت سائدة ، ويسير بالبلاد على أسس انشائية إيجابية ، تحقق اصلاحاً شاملاً فى مختلف نواحي الحياة ، وتحرر مصر من القيود الثقيلة وتخلصها من عجلة أصحاب النفوذ وتنفض عن الوطن شعار الإذلال والهوان ، وتدق أسفياً فى جبهة الاستعمار الأجنبى الذى كان يعتمد على الملوك والحكام وأمراء الإقطاع .

أعلنت الجمهورية لتؤمن الإخاء بين المواطنين وتوطد أركان العدل والمساواة بينهم ، واحترام الحقوق والحريات الطبيعية ، ومنع الظلم والطغيان عن الأفراد والجماعات ، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل ، وتعزيز روح التضحية فى سبيل المجموع . وتكوين المجتمع على أساس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ورفض الامتيازات والاستثناءات لىكى تنسجم مصلحة الفرد فى حدود مصلحة الأمة .

مكاسب الجولة الأولى :

كانت أداة الحكم تجرى فى الماضى طوعاً لأهواء الحاكمين ونزواتهم فصارت الان فى مصلحة المحكومين وباسمهم .

وكانت الحرية مقيدة بإرادة الحاكم وبالتقاليد الغثة المتوارثة . فصارت الحرية مقدسة ودكت صروح الظلم والطغيان ، وبحيت معالم الرشوة والفساد والمحسوبية وهى أسلحة الرجعية القذرة فى دوائر الحكم .

كانت القوانين أقرب إلى العرف منها إلى الشرائع المدنية ، وكان الحاكم يسخرها لمصلحته ومصلحة ذويه ، فأصدرت الجمهورية التشريعات التي اقتضت روح الثورة إصدارها لتحقيق الأهداف السامية التي قامت من أجلها ، وفي مقدمتها العدالة والمساواة ورعاية الضعيف حتى يأخذ حقه ، ومساندة المظلوم حتى ينصف .

كانت الأمة تكافح وتناضل في عدة ميادين ، تناضل حكم الارهاب الذي فرضته أسرة محمد علي . وتناضل في سبيل الظفر بحقوقها وحرياتها ، وتكافح المستعمر البغيض الذي يدنس أرضها الطيبة ، وهي اليوم تقبض يدها على أزمة شئونها وتكافح في مضمار واحد هو الاستعمار .

كانت الملكية تتنافى مع استقرار الحكم ومع استقرار أوضاع الدستور والحياة النيابية ، وكان الملك وأسلافه وراء كل انقلاب رجعي ، فأتت الجمهورية لتقر الأوضاع السليمة وتبني الشعب لينعم بدستور تكون الكلمة الأولى فيه للشعب نفسه .

كانت الأرض الصالحة للزراعة لا تزيد رقعتها على ستة ملايين فدان ، وهي في حوزة حفنة من الاقطاعيين . يسيطرون على منابع الرزق ، وكان الفلاح شأنه شأن رقيق الأرض في العصور المظلمة ، وهي الآن تستصلح وتنمو وتزداد رقعتها ، وانتقلت هذه الأرض وأصبحت مأكلاً للذين يفلحونها وقضى على الاقطاع والعبودية ، وتحرر الفلاح عقلاً وجنباً وروحاً .

وكان العامل خاضعاً لنفر من طغاة الرأسماليين ، غلاظ القلوب . يستغلونه أسوأ استغلال ولا يعترفون بحقوقه . فحررت الجمهورية العامل من سيطرة أصحاب الأعمال وصارت الأقدار توزن بالعمل الصالح والكفاءات لا بالرتب والألقاب .

لقد جاءت الجمهورية لتجعل من الشعب مصدراً ومرجعاً معاً ، مصدر السلطات ومرجع شئون الحكم ، ورئيسها يختاره الشعب ويجدد انتخابه بالرجوع إلى الشعب ويمارس حقوقه برضاء الشعب .

والواقع أن الجمهورية عدلت الموازين المحتقة . وألغت القيم الفاسدة ، وجعلت قيمة كل مواطن بما يقدمه من عمل وما يتقنه من واجب وما يؤديه للمصلحة العامة من خدمات . وهكذا اندمجت مصلحة الفرد في مصلحة الشعب .

أدركت الجمهورية تمام الإدراك أنه لن يتحقق الاستقلال المنشود مادام الاستعمار جاثماً على صدر البلاد يحطم معنوياتها ويخل بقواعد اقتصادياتها ويسعى إلى إشاعة الفقر والجهل بين أبنائها ويشارك أهلها الأرض والماء والهواء . فوقف رجالها الأخيار في وجه الاستعمار الغاشم ورفضوا أساليبه الخائنة حين حاول أن يشتري الثورة ووعدها بالمساعدة ، فرفضوا التهاون في حقوق البلاد تحت خديعة المساعدات الاقتصادية أو العسكرية أو التخويف بخطر الحرب .

وجاءت انتخابات السودان ونتائجها فكانت لظمة في وجه الاستعمار وخنجرأ مسدداً إلى قلب بريطانيا ، ووثبة أمة جثم الاستعمار على صدرها قرابة نصف قرن ، وانتصارا للحرية في كل مكان ،

وقوبل فوز السودانين بالغبطة لا في مصر وحدها وإنما في كل بلد عربي ، وبداية خروج دولة لها كيائها ومقوماتها إلى المجتمع العربي .

وفي المحافل الدولية أسهمت مصر بنصيب ملموس ، وأسمعت صوتها في كل ركن من أركان العالم ، وكان نشاطها السياسي ونهضتها مشار إيجاب العالم .

وانتهجت الجمهورية في عامها الأول سياسة عالمية فيما يختص بتنظيم علاقاتها التجارية والاقتصادية . بمختلف الدول ، فقد طوفت أربع بعثات اقتصادية مصرية ببلدان العالم ، قوامها حوالى أربعين شخصاً . نصفهم من الموظفين الفنيين والباقي من رجال المال والأعمال . فاتصل رجالها بأولى الأمر في الهند والصين واليابان وأندونيسيا . ودول غرب أوروبا . والبلاد العربية . ودول شرق أوروبا وروسيا . كما ستقوم بعثة أخرى إلى الأمريكتين . وكان الغرض الرئيسى من إيفاد هذه البعثات هو تسويق القطن وفتح أسواق جديدة له وتوثيق العلاقات التجارية بين مصر وبين مختلف الدول . ثم تعديل القائم منها فعلا بحيث يتمشى مع احتياجاتنا في الوقت الحاضر .

ولهذا رسمت في مصر في عهد الجمهورية سياسة اقتصادية حكيمة وتكونت هيئات اقتصادية وأقيمت المنشآت الاقتصادية حتى تنعم البلاد بالاستقرار والاقتصاد المنشود.

وأما في الداخل فقد نجحت جمهورية مصر في وضع أساس متين لبناء دولة موطدة الأركان ، وقطعت أشواطاً ملموسة في نواحي الإصلاح والتعمير والإشياء . فالتف حول الجمهورية المراطون المخاضون الذين يدركون أنها قامت لتحقيق أهداف الشعب وإقرار قواعد الحرية والعدالة والمساواة ، والقضاء على الخوة وأخذان الاستثمار فأصدرت سلسلة من تشريعات الإصلاح المتعددة في ميادين الإدارة والاقتصاد والمسال والتعليم والصحة والزراعة ووضعها موضع التنفيذ ورأئدها في هذه التشريعات جميعاً بناء دولة حديثة تدبوا المكانة اللائقة بها بين الأمم وتعيد للحياة ما اندثر من مجدها الأثيل وتجعلها قدوة مثلى ومنارة عالية للحضارة في ربوع الشرق .

وكانت تشريعات الإصلاحات والإنتاج التي صدرت في العام الأول للعهد الجمهورى وافية بحاجات الشعب ، حيث كانت تتعارض في الماضى وأنانية الملكية العاتية المستبدة وفوضى الحياة النيابية وطغيانها على المصلحة العامة ووقرها سدا منيعاً دون أمانى الشعب وعائقا يعوق تقدمه ونهوضه ، وستاراً يحجب عنه أضواء الحياة .

لم يكن مستساغاً بعد أن أعلن النظام الجمهورى أن يظل الوضع الراهن لأفراد أسرة محمد على . فكان في طبيعة التشريعات التي صدرت اعلاء لكلمة الشعب ، القرار الخاص بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة . ولقد ظل المواطنون يقرأون ويسمعون ويتحدثون حول ذلك القرار وما كشف عنه من حقائق كانت تبدو كالحيال . فقد بلغت الأحصائيات الأولية لثروة هذه الأسرة ما يقرب من خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات أو تزيد . أكثر من نصفها مجوهرات وتحف وأدوات للزينة لها قيم خيالية والنصف الآخر عبارة عن ممتلكات عقارية منها ٢٨٥ قصراً وفيلا كانت الحياة تجري بداخلها كالأحلام ، وأراضى زراعية بلغت في مجموعها ٢٠٥٠٠٠ فدان مائتين وخمسة ألف فدان وكان الممتعون بكل ذلك قلة غريبة عن الشعب . والأموال هي أموال الشعب . وكانت هذه الأموال والنفائس تهرب جزءاً لجزءاً إلى الخارج بعد أن تبينوا أنه لا مجال لمجونهم وعيبتهم في هذا الوطن المتحرر .

وكان المنطق الطبيعي أن تصدر هذه الأموال لتنفق لصالح الشعب . فصدر قرار بتحويل مجاس الخدمات العامة وضع السياسة اللازمة للتصرف في الأموال المصادرة وانفاقها في الوجوه التي تعود على الشعب بالخير . وبذلك عادت الأموال التي اغتصبت من الشعب لصالح الشعب .

وفي ظلال النظام الجمهوري . قامت محكمة الثورة . لتعقب الذين أجزموا في حق الوطن . ولتضرب بقوة على يد كل آثم يعترض سبيل الإصلاح ويعطل عملية التقدم والقضاء على أعداء البلاد من الخونة المارقين الذين يتطلعون إلى ما يمينهم به الاستعمار من وعود كاذبة وأمان باطلة ، كما تقضي القضاء المبرم على من شايعوا الفساد . وناصروه حتى أودوا بحياة البلاد وغرروا بفريق من المواطنين لمصلحة نفر أثرى على حساب الشعب ، فكان من الواجب أن ترد الحقوق إلى أهلها وأن تستخلص الأموال من غاصبها .

ونظمت كتائب « الحرس الوطني » لرد العاديات عن الوطن ، وادخار شباب مصر لدفع النوازل عنها ودرء الملمات . لا لغرض سياسة حزبية عمياء ، بل لتنفيذ رغبات الشعب بتوحيد الصفوف وإشاعة روح الفتوة والنظام الجامع بين المواطنين .

وشكلت « الجمعية التأسيسية » لتجمع خلاصة الشعب كاه ، ويتبلور فيها كفاحه ، وتستطيع أن تتم رسالة مصر الثائرة فيستقر فيها حكم دستوري على أساس سليم ويسود فيها نظام اقتصادي منتج ، وتقوم فيها حياة اجتماعية عادلة . ويتم لها استقلال سياسي مشرف .

مظاهر الإنتاج :

حالف التوفيق النظام الجمهوري لأنه يتحرك بإيمان الملايين من المواطنين الذين يعطونها القوة ويباركون خطاها . فهم الجهاز الذي نفذت به مشروعات الإنتاج لزيادة رقعة الأرض المنزرعة . وإنشاء الصناعات الثقيلة . واستغلال المناجم ومساقط المياه ، واستخراج الحديد والسماد ، وفتح أسواق مصر لتجارة العالم . وطرح مشروعاتها الإنتاجية على الدول الشرقية والغربية وكل ما يرمى إلى تصنيع البلاد .

ولقد أخذ النظام الاقطاعى فى الانقراض . وزادت حركة توزيع الاراضى إلى حد أن مائة ألف فدان وزعت فى غضون هذا العام . لا على الوزراء والحكام ولكن على من يزرعها من الفلاحين المعدمين .

ودبت الحياة فى أوصال القرية ، بفضل مراكز الإصلاح والتدريب وما بذلته الدولة من جهد فى تنوير الفلاحين ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية والمعنوية ، وإشاعة روح المساواة بينهم . وتدريبهم على أن يكونوا عنصراً إيجابياً فى المجتمع الذى يعيشون فيه فأصبح سكان القرية يؤلفون من أنفسهم مجالس نياية مصغرة ، ويقومون متطوعين بالكثير من الخدمات .



الرئيس جمال عبد الناصر فى طريقه لتوزيع الأرض على من يفلحونها

وبعد إتمام مشروعات الري والصرف وتنفيذ « السد العالى » ستكون رقعة الأرض المزرعة عشرة ملايين من الأفدنة . وتستصلح ألوف الأفدنة من الأرض البور ومن الصحراء ، ولن يشرب الفلاح بعد اليوم الماء الملوث المختلط بالطين والجراثيم بل سيجد ماء تقياً مرشحاً إلى جانب المسكن الصحى الموائم .

وكان محصول القطن يباع ويشترى فيربح منه الممول والحاكم على حساب الفلاحين الكادحين ، فأغلقت الحكومة البورصة لكي تدخل أرباح القطن في جيب الفلاح ولا يوزع جزء منها على الأنصار والمحاسيب .

ولم تنس الجمهورية قدر التعليم ونشره بكافة الوسائل الميسورة وغير الميسورة ، وتوجيهه توجيهاً قومياً صحيحاً فانشأت في غضون عام واحد أربعاًة مدرسة ابتدائية جديدة تستوعب ٢٥٠.٠٠٠ طالب ، غير عشرات المدارس الثانوية والفنية والريفية ووسعت التعليم الجامعي ، ونجحت في مكافحة الأمية نجاحاً ملحوظاً .

وعملت « الجمهورية » على حماية الأسرة والطفولة من التشرذ ، ورعاية الشيخوخة والعجز ، وتحقيق الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين ، وحماية النبوغ ، والعناية بالرياضة والفتوة لأعداد جيل قوى سليم ، ورفع مستوى المرأة لتعدها لتأدية واجباتها في نطاق الأسرة والمجتمع ، كما تهدف إلى تأمين العمل ، وتنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعمال ، وأصحاب الأراضي والمزارعين . وتمليك المعدمين . وتقديم المساعدات والخدمات اللازمة لتحسين واستثمار خيرات الأرض ، وتنظيم الاقتصاد القومي ، وتشجيع المشروعات الاقتصادية وحمايتها ، والمساهمة فيها عند الاقتضاء ، وتنمية الميزانية العامة وتخصيص الجانب الأكبر منها لمشروعات الإنتاج والخدمات العامة ، واتباع سياسة الضريبة التصاعدية وتضييق نطاق الضرائب غير المباشرة للتخفيف عن كاهل الممول الصغير ، وتوجيه سياسة البلاد توجيهاً مستمداً من المصلحة القومية .

ولم يفت هذا العهد ما لإنشاء وتهذيب شبكة الطرق والمواصلات بالبلاد من أثر نجاح المشروعات الإنتاجية . فوضع برنامجاً عاجلاً لشق عشرات من الطرق الزراعية والصحرارية والسياحية ، وذلك على أحدث الأسس والأساليب العلمية التي تضمن لهذه الطرق وفاءها بالالتزامات .

واعتمدت مبالغ طائلة لرفع المستوى الصحي وتعميم المستشفيات وتيسير العلاج ومكافحة الدرن ، وتحقيق مشروعات الإنتاج الصناعي في حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات تنفق على عدة سنوات ، وتشجيع رءوس الأموال الأجنبية لإقامة مصانع جديدة . وهكذا جاءت الجمهورية لتفتح في بلادنا صفحة جديدة وعهداً مشرقاً يجمع بين العزة والكرامة وبين الرفاء والسعادة .

الإنتاج الصناعي

لم يكن جوهر الثورة وهدفها الأسمى ، خلع الملك ، أو إلغاء الألقاب ، أو القضاء على الفساد فحسب ، بل إن هذا الجوهر يتمثل فيما هو أبعد مدى من ذلك ، يتمثل في الثورة الاقتصادية التي حقق بها رجال العهد الحاضر معجزة من معجزات العصر الحديث وإن ما ينتظر في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية من رخاء تدفع الشعب كله إلى مستوى أرفع ، بعد أن تحطمت قيود الفساد والرجعية والاستعمار نتيجة لما يعمل في صدور رجال الثورة من وفاء وإخلاص وحب للكنانة .

وإن كان الاستعمار والرجعية قد تحالفا في العهد البائد على حبس الخير عن المصريين لينعم به حفنة من الخونة والمارقين ، وأعانا الأجانب على استغلال الشعب والتفني في حرمانه ، . فإن هذا العهد مضى إلى غير رجعة ولن يعود أبداً ما دامت مصر في أيدي الصفوة المختارة من أبنائها البررة الذين ضربوا أحسن الأمثال في النسيجية وإنكار الذات من أجل المجموع .

لقد أصبحت أمور المصريين في أيديهم أنفسهم ، وأضحت إكائيات مصر تستغل لصالح المصريين وحدهم بعد أن انزاح عن صدر الكنانة العرش الفاسد ، وانهار الاقطاع البغيض . وتخلص ظل الاستعمار المقنح . وبسط رجال مصر الأحرار أيديهم إلى مواطنيهم كافة ليسهموا معهم في إعادة بناء الوطن من جديد ، والاشتراك في الثورة الاقتصادية . والنهوض بالانتاج ، والتعاون على أساس الخير للمجموع واستغلال الثروات الدفينة في أرض الكنانة . وغرس الرجال الأحرار هذه الروح وهذه العقيدة في أبناء الوطن وأصبح كل فرد يشعر بأنه بناء لأمة وأن كل حجر يوضع سيرفع حتماً من صرح البناء .

وكان العهد الماضي لا يعنى إلا بالمشروعات الفردية نظراً إلى ارتباط الأفراد بمصالح ذاتية مع الحاكمين . والمشروعات الفردية إذا تركت حرة مطلقة من كل رقابة لا تلبث

أن تتجه إلى الأعمال التي تدر أكبر ربح ، إذ يغدو الحافز الأول في نشاطها هو الجزاء الماضي . لذلك كان رجال المال والصناعة يؤثرون انشاء مصانع الكياليات كالروائح العطرية مثلا بدلا من أن يستثمروا أموالهم في صناعات متكسرة حيوية كإنتاج الحديد واستخراج الفحم ، ومن ثم لم تكن المصلحة العامة هي العامل الأول .

كذلك تفتقر المشروعات الفردية إلى صلة تنسيق بها ، مما يؤدي إلى خطر اتجاهها إلى ناحية معينة من الإنتاج يشتد فيها التنافس حتى ينتهي إلى قضاء المشروعات الضخمة على المشروعات الصغيرة وخلق احتكار ضد مصلحة المجموع .

ومن هنا نشأ التخطيط الاقتصادي للثورة ومطالبة الدولة بالإشراف المباشر وغير المباشر على شئون الإنتاج لمنع تضارب المصالح المختلفة والحد من مساوئ الرأسمالية دون القضاء على الحرية في المشروعات الفردية .

وهكذا مضت الثورة قدما في تنفيذ سلسلة من مشروعات الإنتاج والتصنيع التي وعدت بها الشعب لتحقيق المصلحة القومية الكبرى ومن ثم أنشأ مجلس الإنتاج القومي لدراسة واستغلال وتقدير إمكانيات البلاد الاقتصادية والمالية ، بتصد تعبئة هذه الموارد وتنمية الإنتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الري واستصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية وتنويع المحاصيل وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية ، وتنمية الإنتاج الحيواني . ومشروعات توليد القوى الكهربائية ، وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى ، والبحث عن البترول والمعادن وتشجيع الصناعات القائمة ، وإنشاء صناعات جديدة ، وتقوية حركة التصنيع مما يجعل الصناعة موردا رئيسيا للبلاد . وتنظيم الأسواق الداخلية ، والبحث عن أسواق خارجية للصادرات . والنظر في تدبير الوسائل اللازمة لتمويل هذه المشروعات .

وقد تم إعداد مشروع شامل مفصل ينفذ على فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس ، مع تقدير تكاليفه ووسائل تنفيذه والنتائج المترتبة عليه .

ويمكن أن نوجز المشروعات التي اعتمدت ودبرت وسائل تمويلها وبدأ تنفيذها فعلا :

أولاً — مشروعات الإصلاح الزراعى الخاص باستصلاح ٣٧٥٠٠٠ فدان ومشروع الطرق ، والتكاليف المقررة لهذين المشروعين وحدهما تقرب من ١٨ مليون جنيه ، وينفذان فى مدة أقصاها أربع سنوات .

ثانياً — وضع أسس السياسة العامة فى نواح متعددة ، كالسياسة الزراعية والصناعية والتعدين وما إلى ذلك من كل ما يفيد البلاد ويعود عليها بالنفع .

وقد صيغت بعض هذه الأسس على هيئة مشروعات وتوصيات ، وبدأ المجلس القومى للإنتاج فى إعداد السبل لتنفيذ بعضها .

ثالثاً — عالج المجلس موضوعات قد لا تعتبر فى حكم المشروعات بالمعنى الظاهر من هذه الكلمة ، ولكنها أبحاث أساسية لتحقيق الهدف من تنمية الموارد الاقتصادية .

ومن ذلك أنه تعاون مع الوزارات والهيئات المختلفة فى بحث الوسائل السكانية بتيسير الائتمان الزراعى والصناعى ، ومعنى ذلك بالنسبة للنوع الأول أن تزيد موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وتيسر إجراءاتها وتحدد اختصاصاتها بحيث يوفر المال اللازم لعملية الزراعة . ولا سيما صغار المزارعين .

أما من ناحية الائتمان الصناعى فإن المجلس انتهى من دراسته إلى ضرورة زيادة موارد البنك الصناعى ورأسماله من مليون ونصف مليون من الجنيهات إلى نحو ١١ مليون جنيه ، ويستطيع أن يحصل على سبعة ملايين ونصف مليون من هذا المبلغ عن طريق إصدار سندات تعادل خمسة أمثال رأس المال ، كما يستطيع البنك أن يقترض من الحكومة مبالغ فى حدود مليونى جنيه ، وله أن يدرس الوسائل التى تمكنه من توفير بعض العملات الأجنبية .

وعن المجلس أيضاً بالنظر فى التشريعات والإجراءات الإدارية وغيرها لازالة العقبات التى تحد من نشاط عملية تنمية موارد البلاد . ولجأ إلى اقتراح بعض النظم لكفالة حسن تنفيذ المشروعات ، فمن ذلك مثلاً الاقتراح الخاص بإنشاء مجلس إدارة لمعمل تكرير البترول فى السويس ليتخلص من قيود الروتين الحكومى التى تعطل العمل .

رابعاً — وفي الوقت الذي يضع فيه المجلس المشروعات ويرسم السياسة العامة
يعنى بتقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروعات ووسائل تدبيرها . وهو عنصر
فعال هام لنجاح عمليات الإصلاح .

خامساً — ويتصل المجلس برجال الأعمال على اختلاف نواحي نشاطهم ليتعرف
آراءهم وأهدافهم ومتاعبهم ومقترحاتهم ، وذلك في اللجان الفرعية التي يدعوهم إلى
المساهمة في أعمالها .

ويحاول المجلس ما وسعه الجهد أن يزيل العراقيل التي تعترض سبيل رجال
الأعمال ، ويقضى على أسباب الشكوى كما فعل في حالة صناعة سجاد السوبر فوسفات
والألبان المعقمة ، والاجراءات المتبعة في منح تراخيص التعدين وغيرها .

وقدر رجال الأعمال هذا الاتجاه المحمود من جانب المجلس فأقبلوا على معاونته
وتلبية دعوته .

سادساً — وجه المجلس دعوتين إلى الشركات العالمية والمحلية ، إحداها لإنشاء
مصنح ينتج ورق الطباعة والكتابة بحد أدنى قدره ثلاثين ألف طن في السنة بحيث
يسد حاجة الاستهلاك المحلي كلها ويوفر على البلاد سنوياً ما يقرب من مليوني جنيه .

وكانت الدعوة الثانية لإنشاء صومعتين لحزن الغلال إحداها بالاسكندرية
وسعتها ثلاثون ألف طن ، والأخرى بالقاهرة وسعتها أربعون ألف طن ، وتبلغ
تكاليف هاتين الصومعتين حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وبما هو جدير بالذكر أن المجلس يستعين دائماً في لجانه بالخبراء والفنيين من
حكوميين وجامعيين ورجال أعمال على اختلاف طوائفهم ، إلى جانب أعضائه وأعضاء
السكرتيرية الفنية . وقد تضمنت ميزانية المجلس في هذا العام مائة ألف جنيه للأبحاث
والخبراء .

وقد وافق مجلس الوزراء على جميع مشروعات المجلس وتوصياته ، وهكذا نجد
التعاون قائماً فعالاً .

وإن الأسس التي اتخذها رجال الثورة للنهضة الصناعية بالبلاد ، أسس سليمة قررت
بعد دراسة وبحث واستشارات .

لم يمحض على حكم الثورة الاشهر قلائل حتى بدأت في تنفيذ مشروع مصر الأول الذى ظل حلما يراود أذهان أبنائها أكثر من ربع قرن من الزمان كان فى عضونه صحة الاهواء السياسية والحزبية والشخصية ، وكان بمثابة مادة رخيصة للدعاية فى أيدي وزراء العهود البائدة . فتارة يعلنون أنهم بسبيل تنفيذه ، وأخرى يقولون أن المصلحة العامة تدعو الى التريث فى تنفيذه بسبب الخلاف بين آراء الخبراء والاختصاصيين ، والمستعمر من ورائهم يبارك هذه الدعاية المضللة لتظل مصر حبيسة فى قفص الاقتصاد الاجنبى لا تتصنع .

كانت التكاليف الإجمالية لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لا تتجاوز عشرة ملايين من الجنيهات ، واتضح حاجة البلاد إلى السماد فى غضون الحرب العالمية الأخيرة وبذلت جهود مضية للحصول على هذه المادة الحيوية لإخصاب الأرض فلم حسبنا مجموع الخسائر التى نجمت عن عدم تنفيذ المشروع فى حينه لما ضاعت علينا نحن الشعب الفقير مئات الملايين من الجنيهات التى خرجت من بلادنا فى صورة أثمان للسماد ، وإتلاف جانب من الزراعه نتيجة الحاجة الى سماد ، وحاجتنا الى الحديد والحبوب ، بل لما ارتفعت نفقات المشروع من عشرة ملايين الى سبعة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

لذلك كانت باكورة أعمال هذا العهد تنفيذ المشروع على الفور ، ولم تستمر فترة الدراسة وطرح العملية فى مناقصة عالمية أكثر من ستة أشهر ، وبدأت مصر تحس أنها مقبلة على بعث جديد فى ميادين الصناعة والاقتصاد وال عمران وأنها سوف تجنى أطيب الثمرات فى مدى لا يتجاوز سنوات خمس .

والمشروع يتيح لمصر الاستفادة من قوة كهربائية هائلة ، تقدر بملايين من الكيلووات سنوياً ، سوف يستخدم جزء منها فى انشاء مصنع للسماد ينتج نصف مليون طن فى السنة ، ويوفر على الخزانة العامة أكثر من اثنى عشر مليوناً من الجنيهات كسنا نستورد به أسمدة من الخارج بالعملات الصعبة ، كذلك يستخدم جزء من هذه الطاقة الكهربائية فى انشاء مصنع للصاب ، وبذلك تتحول مصر الى أول بلد صناعى فى الشرق .

وقد وجد أنه من المصلحة إقامة المشروع بعيداً عن الخزان ، في منخفض يتسع قبل الخزان ، على أن تمام قناطر من ثمان عيون ، لتنظيم دخول المياه الى التريينات على أن تتركب على السبع عيون الأولى سبع تريينات ، وعلى العين الثامنة وحدتان صغيرتان ، ثم يخرج الماء بعد المرور على التريينات الى أنفاق أربعة ، يبلغ سطح كل منها ١٥٠ متراً ومتوسط طولها ٨٢٠ متراً لتصريف الماء في الجهة البحرية من الخزان ، على أن لا تزيد كمية الماء المنصرفة من الجهة القبليّة للخزان الى الجهة البحرية ، بهذه الطريقة عن كمية الصرف اليومي عن طريق الخزان نفسه .

وتولد مجموعة التريينات كلها قوى كهربائية قدرها ١٠٧٥ مليار كيلو وات سنوياً وهذه الكمية توازى خمسة أمثال كمية الكهرباء التي تستهلك في مدينة القاهرة وضواحيها للإنارة وإدارة المصانع وجميع الحاجات وسيستعمل ٨٠ ٪ من كمية الكهرباء المولدة من المشروع في مصنع السماد الذي سيقام في بلدة الخطارة ، التي تقع شمال أسوان بخمسة عشر كيلومتراً . وسينتج من هذا المشروع ٢٥٠ ألف طن من السماد الذي يحتوى على ٢٠ ٪ آزوت ، ترتفع الى نصف مليون طن بعد انشاء السد العالي .

وسيدأ في تنفيذ مصنع السماد حالا حتى يتم الانتهاء منه مع الانتهاء من مشروع الكهرباء .

أما باقى كمية الكهرباء ، وهي ٢٠ ٪ . فستستعمل في تشغيل طلبات الري والصرف في مديرتى قنا وأسوان . وبلاد النوبة . وتقدر مساحة الاراضى التي ستتم زراعتها نتيجة لهذا المشروع بحوالى ٢٠٠ فدان فضلا عن المزرع حاليا .

وقد استوعب المشروع حوالى ٣٠٠٠ عامل يوميا . يشرف عليهم سبعة من المهندسين المصريين . كان لهم فضل كبير في إنجاز الاعمال الضخمة التي تمت في هذه الفترة القصيرة .

وسيعمل في مشروع السماد بصفة مستديمة حوالى ثلاثة آلاف عامل منهم ألفان في مصنع السماد . والاف فى المحاجر . فضلا عن المهندسين والفنيين .

والمفروض أن ينتهى العمل فى المشروع فى آخر يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الفنيين يتوقعون الانتهاء منه قبل الموعد المحدد بسنة أى فى آخر يناير سنة ١٩٥٧

مصنع الحديد :

ظل مشروع صناعة الحديد في مصر أمنية تطوف بالخيال وأملا يصبو إليه كل مواطن . إذ أن أية نهضة صناعية بالمعنى الصحيح ، لا يمكن أن تنهض إلا على أساس الصناعات الثمينة ، عنوان العزة والقوة .

ولهذا كان يوم ١١ فبراير عام ١٩٥٤ بمثابة نقطة تحول في تطورنا الاقتصادي لاستغلال ثروة دفيئة لم تر النور منذ فجر التاريخ ، ففي هذا اليوم تم توقيع عقد الاتفاق بين مجلس الانتاج القومى وبين شركة ديماج الألمانية على إقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب في مدينة حلوان بتكاليف قدرها خمسة عشر مليوناً من الجنيهات تسهم الحكومة فيه بقيمة مصنعها في حلوان على أن ينتج المصنع مبدئياً ١٢٠.٠٠٠ طن من الحديد بعد سنوات ثلاث ويزيد الإنتاج ليصل الى ٢٤٠.٠٠٠ طن من الحديد الزهر في السنة الرابعة ، ويظهر لنا قيمة هذا المشروع الحيوى اذا علمنا قيمة ما ستوفره مصر سنوياً نظير ما تستورده من حديد ما زنته ٢٥٠.٠٠٠ طن قيمتها ١٣ مليوناً من الجنيهات .

وليس من شك في أن إقامة هذا المصنع يعد بمثابة حجر أساسى في بناء اقتصادنا القومى ، وتحقيقاً للأمال التى تجيش في صدر كل مواطن في التوسع الصناعى ، وهو انتصار رائع لسياسة الإنتاج المرسومة التى تهدف إلى استغلال ما تملك البلاد من إمكانيات مادية واستغلال القوى البشرية في البلاد ، ومصادر الثروة الطبيعية بما يؤدي إلى زيادة التوسع في تصنيع البلاد .

ويعتبر الحديد من أهم الخامات المعدنية في مصر . ويقدر الموجود منه بحوالى ١٥٠ مليوناً من الأطنان كما أنه من نوع جيد تصل النسبة فيه إلى أكثر من خمسين فى المائة وهو قريب من النيل ، مما ييسر نقله ، وثمن الخام المنتج للطن الواحد تسليم المصنع من الحديد ثلاثمائة قرش بينما يتراوح ثمنه فى أوروبا بين تسعة وعشرة جنيهات ، وهذه ميزة لها قيمتها تربو على ما تتمتع به البلدان الأوربية من ميزة بالنسبة إلى الفحم . ذلك أن الطن من الأخير سيكلفنا تسعة جنيهات بينما يتراوح سعره بالنسبة إلى هذه البلدان بين خمسة وستة جنيهات .

ويقوم المشروع على استخراج الحديد من ركاز أسوان بطريقة الفرن العالى وبحول
الزهر الغفل إلى صلب بطريقة النفخ فى محولات « بيسمر » القاعدية ، فضلاً عن إنتاج
كمية من الصلب فى الأفران الكهربائية .

ويشمل المصنع العناصر التالية : المناجم فى منطقة أسوان . بناء ومعدات
التفريغ بمنطقة القاهرة . الأفران العالية وملحقاتها . مصنع الصلب . وإلى جانب ذلك
كثير من المعدات الإضافية والخدمات العامة .

وحين يصل المصنع إلى أقصى كفايته الإنتاجية سيزودنا بمائتين وعشرين ألف
طن من الصلب منها عشرة آلاف طن قضبان سكة حديد و ٧٥.٠٠٠ طن مقاطعات
مختلفة وفلنكات . و ٥.٠٠٠ ألواح سميكة و ٣٥.٠٠٠ ألواح متوسطة و ١٥.٠٠٠ ألواح
رفيعة و ٨.٠٠٠ قطع صلب غير تامة التشكيل .

ولقطع الصلب الغير تامة التشكيل أهميتها لأنها ستمكن مصانع الحديد الحالية من
مواصلة العمل . إذ المعروف أن مقادير الخردة الحالية التى تعتمد عليها هذه المصانع
مألها إلى النفاد فى فترة أقصاها أربع سنوات ، فإذا ما استهلك ولم يبق سوى
المقادير العادية التى تتخلف سنوياً لتعرضت الصناعة القائمة — والتى تستثمر فيها
أموال كبيرة وتستوعب عدداً طيباً من الأيدي العاملة — إلى أزمات تعطل إنتاجها
وليس من السهل تصورها .

وبلغت تكاليف المشروع الإجمالية ١٥ مليوناً من الجنيهات منها ١٢ مليوناً
تكاليف إنشاء المصنع ومليونان قيمة معدات المصنع الحكومى ومليون قيمة رأس
المال السائل .

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٩ فبراير عام ١٩٥٤ على الارتباط مع
شركة ديماج اكتينجسل شافت فى ألمانيا لاستغلال خام الحديد المصرى وتوحيد
المعدات التى يحتاج إليها الأمر لاستخراج الخام من المناجم ونقله إلى مراسى النقل المائى
ومحطات السكك الحديدية وإنشاء المراسى وإقامة فرنين عاليين لاختزال خام الحديد
والأجهزة اللازمة بتحويله إلى صلب يصنع منه مختلف المقيمت التى تحتاج إليها السوق
المصرية على أن يدمج فى هذه العملية الآلات والأجهزة والمعدات المملوكة للحكومة

لاستصناع المنتجات المذكورة ، ما يصلح منها لأن يدمج في المصنع المذكور . وبلغت قيمة المعدات التي عرضتها الشركة مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات .

وتكونت شركة مساهمة مصرية باسم « شركة الحديد والصلب المصرية » من هيئات لها قوتها ومنها : الحكومة المصرية والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والبنك الصناعى وهو مؤسسة شبه حكومية ، وبنك مصر وهو المؤسسة القومية الكبرى التى لعبت دورا واضحا فى إنشاء ودعم الصناعة المصرية منذ قيامه ، وشركة ديماج .

مصنع السماد :

استكمالا للاستفادة من مشروع كهرية خزان أسوان ، قرر العهد الحاضر إنشاء مصنع للسماد الأزوتى يسد حاجة البلاد ويغنيها عن الاستيراد ويحفظ ثروتها لرفاهية أبنائها . وتم الاتفاق على تكوين شركة برأسمال قدره ستة ملايين من الجنيهات يسهم فيها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وهيئة الإصلاح الزراعى وبنك التسليف الصناعى وبنك التسليف الزراعى وبنك مصر وشركة مصر للتأمين .

كان يجب أن ينشأ هذا المصنع منذ زمن بعيد ، ولكن التسويف فى مشروع كهرية خزان أسوان ، هو الباعث الأول على تأخير تنفيذه إلى الآن . ولو أنشئ المصنع بدون كهرباء رخيصة — أى قبل مشروع كهرية الخزانات — لأصبح سعر الطن الواحد أضعاف ما يستورد من الخارج . ولو فعلنا ذلك لأحينا صناعة يعمل فيها ألوف من العمال . ويقدر الخبراء أن ثمن الطن الواحد من السماد الذى سينتجه المصنع الجديد ، حين يكمل بناؤه ويبدأ إنتاجه ، سيقبل عشرة جنيهات عن ثمن الطن من السماد المستورد من الخارج . وتدل الإحصاءات على أننا نستورد من السماد سنوياً قرابة الستمائة ألف طن قيمتها نحو ١٢ مليون جنيه . ومعنى هذا أننا كنا نوفر نحو نصف هذا المبلغ لو أنتجنا السماد فى بلادنا . فالأيدى العاملة فى مصر أرخص منها فى البلاد الأجنبية .

وسيسير إنتاج المصنع على مراحل حتى يبلغ ثلاثمائة ألف طن كل عام ، وبنظر
— بعد إنتاج السماد للفلاحين — أن يزداد استهلاك البلاد من السماد ، وقد يساعد
الإنتاج في مصر وتوسع مصانعه بعد ذلك على تحويله إلى مادة للتصدير .

ومشروع السماد أعظم أهمية لمصر منه لأية دولة أخرى في الشرق الأوسط .
فإن أكثر البلاد الأخرى تعتمد على مياه الأمطار في زراعة غير منتظمة ، أو على
العيون أو الأنهار الصغيرة التي تتألف منها مياه هذه العيون المتدفقة ، ولهذا تفتقر على
زراعة أشجار الفاكهة والزيتون والنخيل ، أما التربة المصرية فإنها تنتج محصولين كل
سنة ، وعدة محاصيل صغيرة إذا كانت تزرع خضراً أو ما يماثلها . وليس من شك في
أن السماد يعوض الأرض عن الإجهاد الذي تعانيه .

ومن هذا ندرك أن مصر أشد أهم الشرق حاجة إلى السماد ، وأن فيها المواد اللازمة
لصناعته ، وأنها تحتاج إلى القوى المحركة لإنتاج سماد أرخص مما تستورده حتى يستفيد
العامل والفلاح معاً ، وتتهبط أسعار المواد الغذائية الناتجة من الزراعة .

السد العالي :

إن كل مشروعات السدود العالية تبدو خيالية براق وسط باقة من الأحلام الخيالية ،
قبل أن تعيش في رموس الرواد من المهندسين ، ثم تصبح بعد البحث وإمعان الفكر
حقيقة راقعة ، ولا يسأل الناس عند ذلك كم من الزمن أو التكاليف استنفدت في البحث ، لأنهم
يفاجأون في النهاية بالنتائج الباهرة التي تتحول معها الأحلام والخيالة إلى بناء ضخم
من الحجر والخرسانة ، يتحكم في جبروت الأنهار ، ويولد من قوة الماء كهرباء ، تضيء
حياة الملايين الذين يعيشون في الظلام . وتملأ هذه الحياة حركة وانتعاشاً وقدرة على
التمتع بثروات الطبيعة وخيرات الخالق الذي جعل من الماء كل شيء حي .

وها هو مشروع السد العالي الذي سيخلق من مصر شعباً جديداً جديراً بماضيه
ينافس أرقى شعوب العالم . إنه يقوم على الانتفاع بمياه النيل . حيث يكون السيل
إلى التوسع الزراعي في مساحة تربو على مليونين من الأفدنة . وكذلك ضمان زراعة

نحو سبعمائة ألف فدان أرز سنوياً مما يساعد على تصدير الفائض إلى الخارج . فضلاً عن توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو عشرة مليار كيلو وات ساعة سنوياً . مما يغنى عن إنشاء المحطات الكهربائية الحرارية ويقوم بأعظم الوسائل نحو تصنيع البلاد وإمكان إنتاج السماد على نطاق واسع وإدارة محطات الري .

ومن مزايا المشروع : استقرار الزراعة فتتخلص من تلك الهزات العنيفة التي تتعرض لها بسبب تغير إيراد النهر من سنة إلى أخرى . فتوفر بذلك المياه بالكميات اللازمة وفي الأوقات المناسبة . وحماية البلاد من غوائل أعلى الفيضانات . وتحويل مليون فدان من نظام الري الحوضي إلى نظام الري المستديم . أى من زراعة واحدة في السنة إلى أكثر من زراعة في السنة . فضلاً عن زيادة الإنتاج في المساحة المزروعة نتيجة لانخفاض المياه الجوفية عموماً .

وقد حشدت حكومة العهد الحاضر الخبراء المصريين والأجانب للتوفر على إخراج المشروع من النواحي الفنية والمالية . وما يبعث على الطمأنينة إلى سلامة البحوث والدراسات التي أجريت ويضعف الرجاء في أن المشروع ماضٍ في طريقه إلى التنفيذ ، أن الحزبية العمياء أو السياسة الاستعمارية لم تستطع أن تنفذ من أية ثغرة إلى المشروع . وهذه أول مرة في تاريخ مشروعات النيل الكبرى . يخلص فيها أهم وأخطر مشروع من الألاعيب السياسية ونزوات المنفعة . وقد بدى في تنفيذ الأعمال التمهيدية ، وهناك آلاف العمال يعدون للعمل في إقامة صرح هذا البناء الضخم الذي يعد بلا غر أعظم مشروع في العالم وسجلاً تاريخياً من سجلات الثورة .

سياسة التصنيع :

شجعت حكومة الثورة قيام صناعات جديدة وتدعيم الصناعات الموجودة بمختلف التشريعات والقوانين مثل الإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية للشركات الجديدة لفترة أقصاها سبع سنوات ، وتدعيم البنك الصناعي ، إلى حد أن دب النشاط في الصناعات الجديدة والقديمة . فأنشئ مصنع للسكاكلات يوفر على البلاد مليون جنيه

سنويا ، وتجري شركة كفر الدوار توسيع مصانعها بمقدار نصف طاقتها الحالية ، كما أن البرنامج الذى تنفذه شركة الحرير الصناعى سيؤدى إلى كفاية الطلب المحلى من الحرير الصناعى فى نهاية سنة ١٩٥٥ ، وتعمل مصانع سجاد الفوسفات على زيادة إنتاجها من ١١.٠٠٠ طن فى السنة إلى ٢٠.٠٠٠ طن فى نهاية ١٩٥٤ .

وأصبح فى حكم المقرر تنفيذ مشروع لدعم صناعة الجوت المصرية بحيث يصل إنتاجها السنوى إلى ٢٠.٠٠٠ طن فى نهاية هذه السنة وبذلك لا نصبح فى حاجة إلى الاستيراد الضخم الذى يكلفنا أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة .

وتدعيا لسياسة التصنيع كان لابد من الاهتمام بالكشف عن الثروة المعدنية من حيث مقاديرها ومناطقها بطريقة عملية منظمة ولهذا أرصدت مصلحة المناجم والمحاجر اعتمادات مالية ضخمة للقيام بالأبحاث المتصلة بهذا الغرض ، وتشجيعا للتنقيب عن المعادن واستغلالها صدر قانون المناجم والمحاجر الذى ظلت الحكومات السابقة تماطل فى إصداره منذ عام ١٩٤٨ .

وتوفيرا للوقود الرخيص اللازم للصناعات سيشرع قريبا فى مد خط أنابيب نقل المازوت ومشتقاته من السويس إلى القاهرة ، وتوسيع معمل البترول الحكومى لترفع كفاءته من ثلاثمائة ألف طن إلى مليون وثلاثمائة ألف طن سنويا ، وأنشئ له مجلس إدارة مستقل حتى يبعد عن الروتين البغيض ويسير على نمط المشروعات التجارية .

ومن أبرز مظاهر السياسة البترولية الجديدة ، ذلك الاتفاق الذى تم بين الحكومة وبين الشركات ، والذى ينتظر أن يسفر عن كشف جديدة تزيد من الإنتاج المحلى لمواجهة الاستهلاك المتزايد ، وتشجيع شركات أخرى على استغلال حقول بترول جديدة فى منطقة وادى فيران بصحراء سيناء وغيرها من المناطق ، وإجراء أبحاث بترولية فى الصحراوين الشرقية والغربية .

مصانع للإطارات وقطع السيارات والبطاريات :

وتحقيقاً لسياسة العهد الجديد فى الاكتفاء الذاتى واتخاذ الحيلة للأحداث الدولية

رئي إنشاء ثلاث مصانع لصنع الإطارات وقطع الغيار للسيارات والبطاريات السائلة والجافة .

وتبلغ نفقات إنشاء المصنع الأول مليوناً ونصف مليون جنيه . وتبلغ القوة الإنتاجية له ١٥٠ ألف إطار خارجي وداخلي للسيارات . وهي كمية كافية لحاجة الاستهلاك المحلي ويوفر على البلاد مليوناً و ٨٠٠ ألف جنيه سنوياً تنفقها الدولة في استيراد هذه الإطارات .

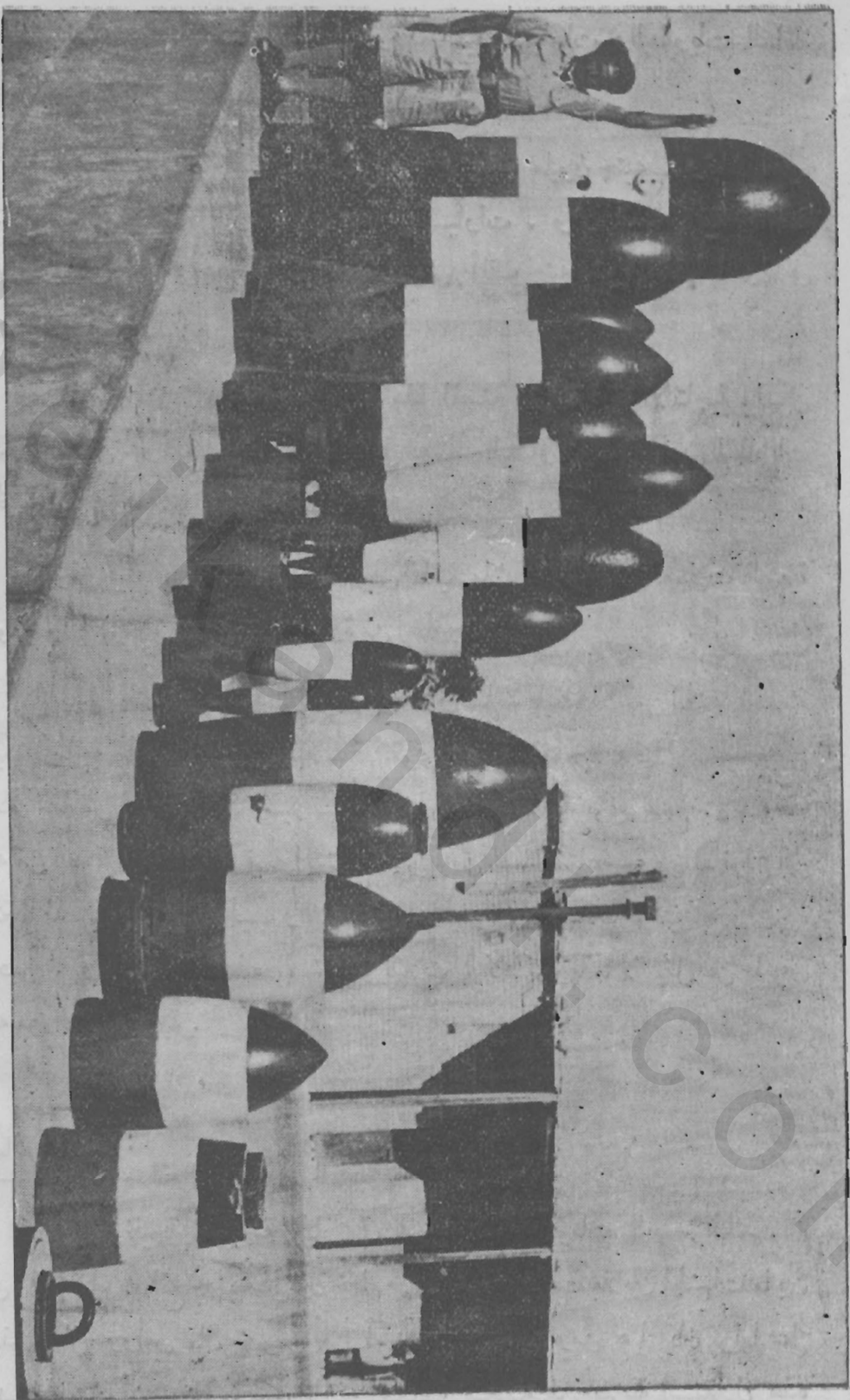
ومن المقرر أن يتم مستقبلاً التوسع في هذا المصنع وزيادة قوته الإنتاجية ، ليمكن تصدير الفائض . وكذلك إنتاج كل ما يتصل بصناعة الكاوتشوك كصناديق البطاريات والخراطيم وغيرها .

وسيوفر قيام مصنع السيارات حوالي ثمانية ملايين جنيه من العملات الصعبة تستورد بها مصر حوالي ١٢ ألف سيارة من الخارج .

أما المصنع الثالث فسيبتج البطاريات الجافة والسائلة طبقاً للأسس الفنية الحديثة وسيكفي إنتاجه الحاجة المحلية للاستهلاك ثم تقوى الطاقة الإنتاجية له فيما بعد بحيث يمكن تصدير الفائض إلى الخارج . وسيترتب على إنتاج هذه الصناعة توفير مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من العملة الصعبة وهي قيمة المستورد سنوياً من هذه الصناعة ، ومن الأنواع التي سيبتجها المصنع بطاريات الجيب واللاسلكية والتليفونات والسكك الحديدية وأجهزة الراديو . وسيوفر قيام هذه الصناعات الثلاث للبلاد سنوياً ما لا يقل عن مليوني جنيه من العملة الصعبة .

المصانع الحربية :

كان من نتيجة سياسة الارتجال التي اتبعتها حكومات العهد البائد ، أن بدىء في إنشاء مصانع حربية على غير خطة مرسومة . فضاعت ملايين الجنيهات ما بين تنفيذ معطل ورأس مال محبوس من أموال الشعب . ومن هنا كان لزوماً على العهد الحاضر أن يضع خطة متناسقة متكاملة مكنته من سرعة استغلال هذه



الانتاج الضخم... قنابل من الوزن الثقيل

المصانع على أحسن وجه يحقق المصلحة العامة ، ويصل بها إلى الغايات التي تستهدفها بأقل التكاليف .

وقد قامت المصانع الحربية على أسس تجعلها من أعظم وأحدث مافي نوعها في العالم بأسره . وهي ليست حلولاً مؤقتة لأزمة التسلح وإنما هي أساس متين لخدمة البلاد في الحرب والسلام على السواء . فهي تفي مطالبنا الحربية كافة، وتسكني لتسليح البلاد العربية الصديقة ، والتصدير للخارج . وبهذه الصناعة ستكون قوتنا بأيدينا لا نخضع لدولة ولا نستجدي أخرى .

كما أن هناك مشروعاً لإنشاء ترسانة بحرية بالاسكندرية وإنشاء حوض جاف لإصلاح السفن الحربية والتجارية وتقدير تكاليف المشروع بخمسة ملايين جنيه .

مصنع الورق :

نظراً لأهمية صناعة ورق الطباعة والكتابة والصحف ، وما تستورده مصر سنوياً من الخارج بما قيمته أربعة ملايين من الجنيهات . فقد دعا مجلس الانتاج القومي الشركات العالمية إلى إنشاء مصنع للورق يقوم على استخدام الخامات المصرية بصفة أساسية مثل قش الأرز وحطب القطن ومصاص القصب والبردي والآخرق .

وقد تقدمت عروض من شركات لها شهرتها العالمية وخبرتها الطويلة وتم لخص هذه العروض . ولن يمضي وقت طويل حتى يقوم هذا المصنع بسد حاجة البلاد من ورق الطباعة والكتابة . على أساس إنتاج خمسة وثلاثين ألف طن سنوياً .

الكهرباء :

وبدراسة الحاجات الكهربائية المستقبلية اللازمة لتغذية المصانع الحربية والنواحي العمرانية بمدينة القاهرة . تبين أن المحطات الكهربائية الحالية في القاهرة سوف تعجز عن مواجهة تلك الحاجات ابتداء من عام ١٩٥٨ . ولهذا تقرر البدء فوراً في إنشاء

محطة جنوب القاهرة . و ثم فعلا اختيار موقعها وتعييده في شمال مدينة حلوان .
وتبلغ القوة التي ستولد من هذه المرحلة ١٢٠.٠٠٠ كيلو وات . وتقدر تكاليفها
بحوالى ٦٥ مليون جنيه وسيتم التنفيذ في عام ١٩٥٧ .

البنك الصناعى ومشروعات الإنتاج :

ليس البنك الصناعى مصرفا عاديا بل هو مؤسسة قومية شبه حكومية . فالدولة
تسهم فيه بواحد وخمسين فى المائة من رأس ماله وقدره مليون ونصف مليون من
الجنيهات فضلا عن أن له أن يقترض من الحكومة فى حدود مليونى جنيه ، وقد وافقت
الحكومة أخيراً على إقراض البنك مليوناً من الجنيهات بفائدة بسيطة لتمويل بعض
مشروعات الإنتاج الصناعى .



التفتيش النهائى على القنابل قبل وضعها فى صناديق العبوة

ويشارك البنك في إنشاء الصناعات بالمساهمة في الأصل ، أو بشراء أسهم المشروعات ، أو بتقديم قروض ، ولذلك يوالى المسؤولون دراسة الصناعات التي يرجى النجاح لها ، والتي في وسعها أن تقف على أقدامها دون حماية مستمرة ، وعلى هذا الأساس ساهم البنك في مشروعات مصانع : الحديد ، والسماد ، والكاولتشوك ، والورق وقطع الغيار ، والبطاريات الجافة ، والجوت .

ويتوافر البنك بالاشتراك مع مجلس الانتاج ووزارتى التجارة والصناعة والمالية على دراسة مشروع إنشاء هيئة يشارك فيها البنك لتنهض بإنشاء المباني الصناعية للراغبين في إقامة المصانع مباشرة أو بالواسطة ، وبذلك تخف الأعباء على رجل الصناعة الجديد . كما نظم سياسة منح القروض لرجال الصناعة الذين يريدون استيراد الآلات ، بحيث يستوثق البنك من أنواع الآلات ومصادر صناعتها ومدى كفايتها الإنتاجية ليتولى بنفسه استيرادها للطلابيين .

وهذه القروض جميعاً إما متوسطة أو طويلة الأجل . أما القروض القصيرة الأجل والتي تسمى في العرف التجارى بالقروض التمويلية ، فقد رأتى وقفها إلا في حالات الضرورة القصوى لأن موارد البنك محدودة ويخشى أن تستنفد هذه القروض الجانب الأكبر منها ، فتضطره إلى التقصير في مهمته الأساسية ، على أنه علاجا لهذه الحالة وضع نظام ثلاثى يقتضى أن تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض التى من هذا النوع ويضطلع البنك الصناعى بضمان الكميات الخاصة بها على أن يتسنى قطعها فى البنك المركزى ، وبذلك تتوفر للعميلة كافة الضمانات .



الإنتاج الزراعى

ومع هذا الاهتمام بالنشاط الصناعى المتشعب الأطراب ، حرصت حكومة الثورة على تنمية الانتاج الزراعى خلال السنوات القلائل القادمة ، فوضعت مشروعات لإصلاح الأراضى على نطاق واسع ، وتوفير ميساه الرى ، وزيادة الرقعة المنزرعة ، واستغلال المياه الجوفية بالواحات ، ومياه الأمطار بالساحل الشمالى ، وذلك إلى جانب العمل على زيادة محصول الفدان الواحد ، بتوفير السماد أو البذر المنتقاة ، وبتوزيع المحصولات والغلات ، وتلافى الخسائر الناشئة عن تلف المحصولات وعن الآفات ، واستخدام الوسائل الميكانيكية الحديثة ، وتوفير النصح والإرشاد للزراع .

والواقع أن إنتاج البلاد من الحاصلات والمواد الغذائية لم يعد يتكافأ والزيادة المطردة فى عدد السكان ، والدليل على ذلك أن مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد بنسبة تذكر عما كانت عليه قبل نصف قرن ، حين كان عدد السكان لا يتجاوز عشرة ملايين نسمة ، بينما الزيادة الآن فى السكان ١٢ مليون نسمة ، وهذا هو السبب فى انتشار الفقر والمرض وخفض مستوى المعيشة عامة .

وللخروج من هذا المأزق ، كان من أولى واجبات حكومة الثورة ، العمل على زيادة الانتاج الزراعى لمواجهة المطالب الحالية لأفراد الشعب ، وتنفيذ المشروعات التى تضمن الرفاهية للأجيال القادمة ، والاعتماد على الزراعة كأساس للاقتصاد القومى بتوجيه الفائض منها نحو التصدير لتعديل ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومى .

وقد بدأ العهد الحاضر بتنفيذ برنامج عاجل لتوسيع الرقعة الزراعية واستصلاح قرابة نصف مليون فدان (١) من الأراضى البور فى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٦ وهى مسافة تزيد عما أمكن لهذه البلاد ريه واستصلاحه من الأراضى البور فى الربع

(١) تفصيل ذلك فى مشروعات الرى .

قرن الماضي ، كما بدى فعلا بإدخال وسائل التعمير والسكنى فى نحو خمسين ألف فدان من هذه المساحات الجديدة ، وفضلا عن ذلك فقد شرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق يرمى إلى تعديل نظم الري والصرف فى الرقعة الزراعية الحالية حتى يمكن الوصول بهذه النظم إلى درجة الكمال مما سيتكلف قرابة ٣٨ مليون جنيه على عشر سنوات .



♦ وجعلنا من الماء كل شيء حي

في سياحة مياه النيل

التوسع الزراعي فى الدلتا والصعيد :

يرمى هذا المشروع إلى استصلاح مساحات قدرها ٢٠.٠٠٠ فدان من الأراضي البور في الوجهين البحري والقبلي وبعض المناطق الصحراوية بتوفير سبل الري والصرف والمواقع العامة فيها تمهيداً لاستغلالها في الزراعة ، وذلك بخلاف تحسين وسائل صرف منطقة شرق المنوفية والدشودى وتبلغ مساحتها ٢.٧٠٠ فدان .

وتحويل أراضي الحياض في مركز أبنوب إلى نظام الري المستديم . وستكون هذه المنطقة ومساحتها ٣١٠٠٠ فدان معدة للزراعات الصيفية والنيلية هذا العام بما يزيد المساحة المحصولية ، وإن استصلاح هذه المساحة في وقت قصير سيهيء للعمال المتعطلين وخريجي الجامعات العمل ، ويهيء للفلاحين المعدمين فرصة التملك في تلك المساحة الكبيرة بما يوفر لهم حياة منتجة طيبة .

وإن تنفيذ هذا المشروع سيزيد المساحة المزروعة وقدرها ٦ مليون فدان بنسبة ٧ ٪ في أربع سنوات على حين أن المساحة الزراعية في العشرين سنة الماضية لم تزد إلا بنسبة ٢ ٪ .

إحياء كل شبر في الواحات :

وترمى سياسة العهد الحاضر إلى استصلاح كل شبر من أراضي الواحات لمواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان ورفع مستوى المعيشة حالياً ومستقبلاً لكل مواطن . ولما كان الماء هو العامل الأساسي لإحياء الأرض الموات ، فقد عكف تفتيش رى الصحارى على البحث عن الماء أينما وجد ، لأن الصحراء لا ينبغى ريباً من مياه التخزين الصيفية الحالية . فقد وصل استغلالها في داخل الوادى إلى نهايته ، ولهذا ظهر الحرص على استخدام المياه الجوفية ومياه الأمطار ومياه المصارف والزائد من ماء الفيضان الذى يلتقى بهاء في البحر الأبيض المتوسط حتى يتم إنشاء مشروعات التخزين الجديدة على النيل .

في الواحات البحرية :

كان كل ما استطاع عمله في الماضى حفر بئر في كل سنتين في إحدى الواحات ، ولكن العهد الحاضر حرص على حفر عشرين بئراً في عام واحد تكفى لرى سبعة آلاف فدان في الواحتين الداخلة والخارجة ، وتقرر اتباع أسرع الطرق في حفر هذه الآبار ، كالطريقة المتبعة في تونس والجزائر وحفر آبار البترول في مصر ، وهي

طريقة الحفر الدائري مع تبطين المواسير بالاسمنت لمنع تأكلها كما حدث في الماضي .
كما عثر على منابع المياه الحلوة في الواحات البحرية فبدىء بحفر بئر هناك لرى
ألف فدان تزيد إلى ٢٥٠٠ فدان بعد نجاح التجربة .

وفى سيوه :

تم استصلاح ٥٥٠ فداناً كدفعة أولى فى سيوه تليها دفعات أخرى بمجموعها
خمسة آلاف فدان ، ويجرى الآن اعداد آبارها وتنفيذ مشروعات ريها وصرفها على
أن يتم تسليم الخمسة آلاف فدان فى غضون العام الحالى .



الينابيع تتفجر بالمياه لرى أراضى سيوه

وإذا علمنا أن المساحة المنزرعه حالياً فى سيوه لا تزيد على ثلاثة آلاف فدان
منذ عشرات السنين ، أدركنا أن المساحة الجديدة تعتبر حلماً من الأحلام

بالنسبة إلى سكان سيوه البالغ عددهم أربعة آلاف نسمة ، ويعتبر المشروع متنفساً طبيعياً للسكان الواحة ويتمش مع طبيعة التوسع الزراعى .

وقد رُئى استغلال هذه المساحات فى زراعة النخيل والزيتون ، بعد أن تبين أن غلة الفدان من هذين النوعين فى هذه المنطقة تبلغ أضعاف ما تصل إليه من الزراعات العادية فى الريف ، كما سيسهل هجرة فريق من المواطنين الصالحين إلى الواحة حتى يعود إليها مجدها القديم .

وفى واحة المنايف :

يجرى رى واستصلاح عشرة آلاف فدان بزمام واحة المنايف القرية من الاسماعيليه ، وهى مساحات منبسطة صالحة للزراعة ، ولا ينقصها سوى المياه لتنتج أوفر المحصولات .

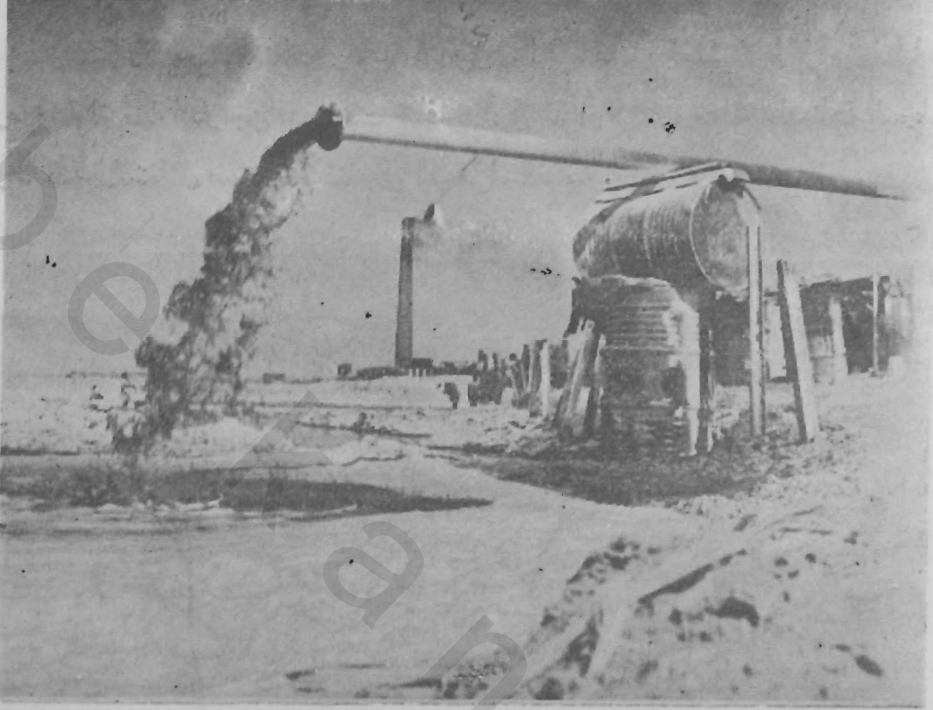
وستروى هذه المساحة من مصرف المحسمة فى مدة الصيف الذى تذهب مياهه سدى إلى البحيرات المرة ، وكذلك من مياه الفيضانات الزائدة فى ترعة الاسماعيليه ، وسيكون الرى منها ، ومن الممكن زيادة هذه الرقعة من الأرض إلى خمسة عشر ألف فدان فى المستقبل .

وفى وادى النطرون :

يبدل رجال الجيش جهوداً موفقة فى زراعة مساحة واسعة من الأراضى ، أى فى منطقة لا تعرف الزرع ولا تتمتع بشئ من خيرات الأرض . وقد تم إعداد مشروع للمصارف المغطاة ، وهى أنسب المصارف فى مثل هذه الأراضى الرملية التى يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية إلى مسافة ٣٠ سم من سطح الأرض . وسوف تنخفض المياه الجوفية بعد إنشاء هذه المصارف إلى المستوى الملائم لنجاح الزراعة الشجرية التى بدىء فى غرسها وكذلك نمو المحصولات الأخرى .

ويقوم مشروع وادى النطرون على أساسين أولهما : تشغيل مصنع الصودا . وثانيهما استغلال أراضى الوادى فى الزراعة وتنمية الانتاج الحيوانى بما يوفر للسكان

عملاً دائماً طوال السنة ، ويهيئ لهم مستوى معيشة أفضل بعد أن كانوا مهددين بالتعطيل نتيجة توقف المصنع عن العمل في ظل الحكومات السابقة .



آلة لامتصاص المياه من الملاحات . . . حتى تبقى رواسب الاملاح

والواقع أن سياسة العهد الماضي أدت إلى حالة بطالة مروعة عاناها سكان وادي النطرون ، وذلك نتيجة إغلاق مصنع الصودا وتشريد عماله ونزول النكبة بعدد من الأسر بلغ عددها ٤٦٦ أسرة . فشككت لجنة فنية من رجال الجيش لفحص إمكانيات وادي النطرون ومكافحة حالة البطالة . ولم تكند اللجنة تبدأ عملها حتى استطاعت أن تتم إصلاح معظم أجهزة المصنع بأيدي العمال أنفسهم ، ومضت اللجنة في طريقها فدرست طريقة المادة الخام في الطبيعة ، وتعديل فني في طريقة صناعة الصودا أدت إلى خفض تكاليف الطن من مائتي جنيه إلى أقل من خمسين جنيهاً . كما أمكن رفع درجة نقاوة الصودا من ٧٠٪ إلى ٩٨٪ وهي درجة نقاوة الصودا الواردة من الخارج ، مما شجع على وضع نواة مصنع للصابون في المنطقة .

أما الناحية الزراعية فقد أمكن استغلال مساحات بلغت ٦١٠ فدان تمت زراعتها فعلا منذ عام ويكفي الإشارة إلى أن التقدير العام لصافي غلة الفدان الواحد بلغ ١٥٠ جنيها على الأقل في السنة ؟ ؟

واستكمالاً لآحياء منطقة وادي النظرون أنشئ مصنع لمصر الطاطم وحفظها ، ومزرعة لتربية الدواجن أصبحت تنافس أرقى المزارع .. ومصنع لصناعة السجاد والأكلية لاستغلال صوف الأغنام في الصحراء الغربية ..

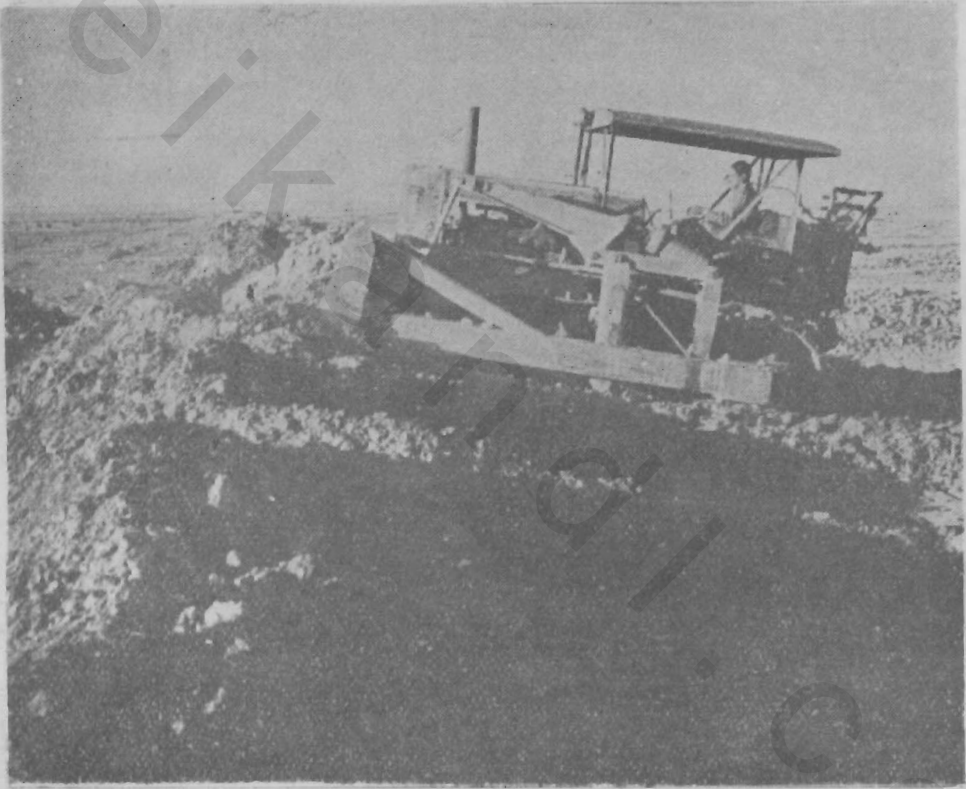


إصلاح الاراضى فى وادى النظرون

ومن أهم المنشآت الحديثة فى المنطقة ، قيام الجمعية التعاونية لتربية الماشية ، وهى أول جمعية من نوعها فى الجمهورية ، أما وقت الفراغ فقد استغل أحسن استغلال بإنشاء مصنع تديره نقابة العمال ويتقاسم الأعضاء أسهمه وأرباحه ، ويعمل فيه العجزة والأطفال فى الصناعات المحلية الخفيفة .

في الصحراء الغربية :

ويبذل رجال الجيش أيضاً جهوداً موفقة لإنبات المراعى الصالحة على المنطقة المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط من الصحراء الغربية ، وقد مهدوا مساحة ألنى فدان بالقرب من فوكه ورأس الحكمة وإزالة ما بها من حشائش لا تصلح للرعى ، وبذر بذور نباتات المراعى المجلوبة من أمريكا وغيرها ، وقد نبت بعضها بعامل رطوبة الجو فقط ، ولو هطلت الأمطار لصادف المشروع نجاحا منقطع النظير ، ومن هنا بدأ التفكير يتجه نحو استخدام الوسائل العلية المستحدثة لإدراار المطر الصناعى فى أوقاته



الجرارات تشق الارض لينبت الزرع

المناسبة بعد أن ثبت عملياً فى كريت وفى أمريكا كيف استطاع العلم إدراار المطر الصناعى ، وإن نجاح هذا المشروع فى بلاد طويلة السواحل كمصر ، سيعترب عليه الخير للمناطق الصحراوية عامة ، وإن أية اعتمادات مالية تنفق فى إجراء التجارب التى

نساير بها ركب العلم والحضارة لا تساوى شيئاً إلى جانب الفوائد المرجوة من هطول
المطر الصناعي ، والصحراء كما نعلم هي تسعة أعشار مساحة الأراضي المصرية .



تمهيد الطرق الصحراوية

وفي سينا :

كما أن الدولة ستفيد فائدة قصوى من البحوث التي تقوم بها بالاشتراك مع بعثة
الإغاثة الدولية لزراعة خمسين ألف فدان في سينا وذلك بزراعة مائة ألف فدان أخرى .

تنمية الإنتاج الزراعي :

كان الإنتاج الزراعي متخلفا عن ملاحقة الاحتياجات المطردة للسكان ، الأمر
الذي استلزم وضع سياسة مستقرة تشوحي روح العهد الجديد في ثورته على الأوضاع
البالية التي أنهكت البلاد وأنهكت إنتاجها .

وتقوم هذه السياسة على خمسة أسس : زيادة الكفاية الإنتاجية ، ورفع مستوى التغذية ، وتنويع الإنتاج الزراعى ، وتحسين وسائل تسويق وتصريف المحاصيل ، ودعم التصنيع الزراعى .

وقد شرع فى تنفيذ مشروعات لها أهميتها فى زيادة وصيانة الإنتاج الزراعى ، وذلك بتعميم التقاوى المنتقاة للقمح والأذرة الهجين والأرز ، إذ أن تعميمها يؤدى إلى زيادة المحصول السنوى من كل منها بنسبة تزيد على ٢٠ ٪ من الإنتاج الحالى أى بمعدل مليونين وربع مليون أردب فى السنة ، وهى زيادة لها قيمتها فى مواجهة حاجة الاستهلاك المحلى والاستغناء عن الحصول عليه عن طريق الاستيراد من الخارج ، فقد بلغت قيمة ما استوردته البلاد من القمح ودقيق القمح فى العام الماضى ٣٩٠٧ مليون جنيه . وأن تعميم التقاوى المنتقاة من هذه المحاصيل وفر على البلاد نحو ١٥ مليون جنيه سنوياً ، ووقع الاختيار على الحقول التى تؤخذ منها هذه التقاوى المنتقاة مع فحصها وتنظيفها وبيعها بأسعار تقرب من أسعار البذرة التجارى .

ومن المعروف أن الذرة هى غذاء الفلاح الرئيسى ، لذلك وضعت حكومة الثورة نصب أعينها العمل على توفير هذا المحصول — الغذاء الأساسى — بأن وضعت مشروعاً للتوسع فى إنتاج تقاوى الذرة الهجين لتمييزها بوفرة الغلة إذ أنها تزيد فى المتوسط بمقدار ٢٥ ٪ من أصناف الذرة العادية .

أما الأرز ففضلاً عن كونه من المحاصيل الغذائية الهامة فإنه أيضاً محصول تصديرى يترقبه مستقبل مرموق ، لذلك عنى بتوفير التقاوى لزراعته نظراً للعجز الذى واجهته البلاد من قبل . كما عُنيت كذلك بانتخاب واختبار وتنظيف تقاويه ، كما جربت بعض سلالات من الأرز وبخاصة الأصناف الجبلية التى لا تستلزم زراعتها كميات كبيرة من المياه .

ويرجع اهتمام حكومة الثورة بمحاصيل الحبوب ، إلى أنها غذاء رئيسى لعامة الشعب يجب العمل على توفيره .

يستهدف هذا المشروع مكافحة الحشرات والآفات التي تفتك بالحصائل الزراعية ، وينجم عنها خسائر فادحة في الإنتاج تقدر بثلاثين مليون جنيه سنوياً ، وقد شرع في تنفيذ هذا النظام ، بتنظيم حملات موسمية لمكافحة الحشرات والآفات المختلفة ، بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع .

ونظراً لأهمية التخزين السليم للحبوب وإلى الخسائر الجسيمة نتيجة تلف الحبوب — سواء في الشون المكشوفة أو المخازن غير المعدة إعداداً فنياً لاستقبال وتوزيع الحبوب — ، رُئي وضع سياسة ترمي إلى تعميم إنشاء صوامع الغلال والحبوب ، إحداها بالقاهرة وسعتها ٤.٠٠٠ طن والثانية في الاسكندرية وسعتها ٣.٠٠٠ طن وتبلغ تكاليفهما أكثر من ثلاثة ملايين جنيه .

زراعة البنجر وتصنيعه :

وقد أقرت حكومة الثورة قيام شركة مصرية بتنفيذ استصلاح ٣.٠٠٠ فدان من الأراضي البور بمنطقة النوبارية وتعميرها واستغلالها في زراعة البنجر وإقامة مصنع لإنتاج السكر منه وتكريره بسعة إنتاجية قدرها ١٠٠.٠٠٠ طن من السكر سنوياً بما يوفر هذه الكمية للاستهلاك المحلي ، ويغني البلاد عن استيرادها من الخارج بما يقدر بأربعة ملايين جنيه سنوياً فضلاً عما ستضيفه هذه المساحة الزراعية إلى إنتاج الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى ، وماتهيئه للعمال من مجالات العمل والكسب والمعيشة السكرية .

وتم فعلاً في أواخر فبراير الماضي توقيع عقد يبيع هذه المساحة من الأرض ، بثمن قدره ٧٥.٠٠٠ جنيه ، أسهمت الحكومة فيه بمبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه أما باقي الثمن فتدفعه الشركة إلى الحكومة على أقساط سنوية لمدة ٢٥ سنة بفائدة قدرها ٣ ٪ . ورأس المال الشركة خمسة ملايين من الجنيهات وقد تعهد مؤسسو الشركة بتخصيص نصيب من الأرباح للعمال والموظفين الذين يستخدمون فيها مع تخصيص نسبة من أسهم الشركة لهم في حدود عشرة في المائة من رأس المال وبناء المساكن اللازمة لهم .

وستوفر الدولة للشركة مياه الري اللازمة لاستصلاح الأرض وإعدادها للإنتاج الزراعى ، علاوة على الاستزادة من توفير مادة تموينية جديدة وهى السكر من البنجر وما يقوم على هذا الانتاج عادة من تربية الحيوان على المخلفات الخضراء لنبات البنجر الذى يصلح غذاء جيداً لها ، كما ستقوم بالصناعات التى تنشأ عن تربية الماشية والأغنام كصناعة الألبان والصوف .

ولا يخفى أن نجاح هذا المشروع سيضفى محصولاً غذائياً جديداً يدعم الدخل القومى ، ويرفع مستوى التغذية لمستوى الشعب ، خصوصاً وأنه لا يسهل التوسع فى زراعة القصب ، لمواجهة الزيادة المطردة فى استهلاك السكر نتيجة للزيادة المتتابعة فى عدد السكان وارتفاع مستوى معيشة المواطنين ، لأن درجة المرونة فى التوسع فى زراعة البنجر أكبر منها فى زراعة القصب حيث يتحمل ملوحة الأرض ولا يحتاج فى زراعته إلى أراض عالية الخصوبة وجو خاص كما هو الحال فى زراعة القصب .

حدائق الفاكهة والأشجار الخشبية :

وبدا واضحاً فى الآونة الأخيرة مقدار ما تعانيه البلاد من نقص فى إنتاج الخضر والفواكه ، فقامت الحكومة بحملة واسعة النطاق لتشجيع الزراع على غرس الخضر والفواكه ، كان من نتائجها أن زادت نسبة التقاوى التى تم توزيعها والشتلات بدرجة كبيرة بالقياس الى العام الماضى ، حتى لقد زادت المساحات المنزرعة من البطيخ والشمام والخيار والمقات بنحو ١٥,٠٠٠ فدان عن العام الماضى ، كما زادت أصناف الخضر الأخرى بحوالى ١٦,٠٠٠ فدان .

وبدىء بزيادة الرقعة المزروعة بحدائق الفاكهة وبالأشجار الخشبية ، بما يوفر للبلاد إنتاجاً طيباً من الفاكهة الشعبية ومن الأخشاب التى نجحت زراعة أشجارها . وسيجعل هذا المشروع الفاكهة فى متناول جميع أفراد الشعب ويرفع مستواهم الغذائى والصحى ويغنى البلاد عن استيراد مقادير كبيرة من الأخشاب التى تستخدم فى صناعة البناء والأثاث .

مكافحة أمراض الحيوان :

لم يسبق أن درس الحيوان الزراعى فى مصر على نطاق واسع ، توطئة لكشف النواحي الإنتاجية ، ولا أن كوفت الأمراض التى تلحق بالماشية . وهى من العقبات ، الكؤود التى تقف فى سبيل التوسع فى تربية الحيوان والدواجن وتلحق بها خسائر جسيمة .

وقد نفذ مشروع يهدف الى حماية حيوانات الفلاحين من الأمراض الوبائية والطفيلية والمعدية وعلاج تلك الأمراض على نطاق شامل ، وذلك بتقسيم بلاد الجمهورية الى مناطق تقام بها وحدات بيطرية وتجهز كل وحدة بأحدث معدات علاج الحيوان الزراعى ومقاومة أمراضه ووقايته من فلك تلك الأمراض وتزود بما تتطلبه هذه الأعمال من أطباء بيطريين وعمال وموظفين فضلا عن تزويد كل وحدة بوسائل نقل ميكانيكية لتيسير الاتصال بالزراع وبالقرى وتوصيل العلاج إليها بدلا من تكليف الزراع مشقة الانتقال الى تلك الوحدات . واعتمد المال اللازم لإنشاء ٤١ وحدة هذا العام .

التسليف الزراعى :

كان نظام التسليف الزراعى فى الماضى لا يخدم سوى مصالح كبار الملاك ، فلما تغيرت الأوضاع وانتقلت الملكية الى صغار الزراع بفضل قانون الإصلاح الزراعى صار من واجب الدولة توفير المال لصغار الفلاحين من الملاك والمستأجرين بمقادير كافية وبشروط سهلة ، فوضعت الحكومة سياسة جديدة بمقتضاها زادت موارد بنك التسليف الزراعى والتعاونى الحالية ، كما تقرر لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى منح السلف بضمان المحاصيل .

الثروة المائية :

لم تغفل حكومة الثورة أهمية زيادة الانتفاع بالثروة المائية غير المستعملة لسد النقص فى مستلزمات التغذية الشعبية من البروتينات الحيوانية ، فأقرت عدة

مشروعات تهدف الى تنمية الثروة المائية وتوفير مقادير كبيرة من الأسماك المصيدة للاستهلاك المحلى .

ومن بين هذه المشروعات : إنشاء مزارع سمكية فى بحيرات الدلتا . وإقامة محطة لاستقبال الأسماك على شاطئ البحر الأحمر . واستغلال البرك الموجودة فى الريف فى تربية الأسماك ، والعمل على توصيل المياه العذبة إليها ، وصرف المياه الزائدة منها وجعلها مهيئة صالحة لتربية الأسماك فى مختلف المناطق ، وقد بدىء فى استغلال البرك التابعة للحكومة فى أنحاء الجمهورية لتكون نواة للمشروع الذى سيعم ، على أن تقوم الجهات المختصة بإمداد أصحاب البرك من المواطنين بالأسماك اللازمة للتربية فى هذه البرك . وسينفذ أيضاً مشروع تربية الأسماك فى مزارع الأرز فى الوجه البحرى على أن تستخدم الأسماك السريعة النمو .

وعلى ضوء المركز الإحصائى للأسماك الطازجة والكميات التى تحصل عليها البلاد ومدى ما يحتاج إليه من استهلاك محلى ، تقرر اجراء أبحاث لحفظ الأسماك وتخفيفها فى منطقة البحر الأحمر . واستغلال الجنبى لتصدير الفائض منه إلى الخارج طازجا أو محفوظاً وإنشاء شركة لتصنيع الجنبى للاستهلاك المحلى والتصدير .

الإصلاح الزراعى

ان الهدف الرئيسى من وراء إصدار قانون الإصلاح الزراعى هو القضاء على الاقطاع بتفتيت الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين ، ورفع مستوى الانتاج ، وإشاعة العدالة الاجتماعية بتوفير دخل مناسب يكفى معيشة كريمة راضية لكل أسرة فى الريف ، وأن الطابع الذى اتسم به هذا القانون هو أحد تشريعات الثورة التى تهدف الى خلق المواطن الصالح .

لقد حددت الثورة ملكية الارض ، لا لأن القائمين على الثورة يكرهون أصحاب الملكيات الكبيرة ، ولا بسبب أن تحديد الملكية يؤدى الى رفع الإنتاج الزراعى وتنمية الدخل القومى فحسب ، ولا لأنه يضع حداً لتخمة الاقطاعيين وجوع المعوزين فقط ، ولكن لأن تحديد الملكية يكسر شوكة الاقطاع ، ويحرر ألوف الناخبين من سيطرة الكبار المالكين ، الذين يتحكمون فى أرزاقهم ، ويهددونهم بالحرمان من أقواتهم . ثم يحشرونهم حشراً بالآلوف ، ويسوقونهم تحت سياط الحاجة الى صناديق الانتخاب ، لينتاروا رغماً عنهم السادة الرجعيين الذين يحكمون ويتحكمون ، ليضمنوا سيطرة الاقطاع والرشوة والفساد ، ويظل الشعب الجاهل جاهلاً ، والفقير معوزاً ، والمريض مريضاً الى أن يلقى حتفه . الى أن جاءت الثورة لتحرر الشعب وتحطم الاقطاع وتطلق كلبة الشعب الحرة الحقيقية غير الزائفة لتعبر عن إرادة الشعب . . . ولهذا سن قانون الإصلاح الزراعى لتحرر من الفساد السياسى ورفع المستوى المعيشى للغالبية العظمى من أفراد الشعب البالغ حوالى ١٨ مليون نسمة .

وقد صدر قانون الإصلاح الزراعى (القانون ١٧٨ / ١٩٥٢) فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويعتبر صدوره أول خطوة من خطوات الإصلاح بعد الثورة مباشرة وتنص المادة الأولى من هذا القانون على انه : لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من

الاصلاح الزراعي (بيان التطوير في التعداد والزمام المزروع ومساحة الحاصلات) ملاحظات: عددية لوزنة الموزنة						
الرقم النسبي	مساحة الحاصلات	الرقم النسبي	الزمام المزروع	الرقم النسبي	عدد السكان	السنوات
نسبة	فدادات	نسبة	فدادات	نسبة	فدادات	
١٠٠	٦ ٩٦٩ ٠٠٠	١٠٠	٥ ٠٤٧ ٠٠٠	١٠٠	(تعدادات)	١٨٧٧
١١٣	٧ ٦٦٢ ٠٠٠	١٠٧	٥ ٤٠٣ ٠٠٠	١١٦	(")	١٩٠٧
١١٤	٧ ٦٧٤ ٠٠٠	١٠٥	٥ ٧١٩ ٠٠٠	١٣١	(")	١٩١٧
١٢٥	٧ ١٦٤ ٠٠٠	١١٠	٥ ١٣٥ ٠٠٠	١٤٦	(")	١٩٢٧
١٢٦	٧ ٧٥٩ ٠٠٠	١٠٥	٥ ١٧٩ ٠٠٠	١٦٤	(")	١٩٣٧
١٣٦	٩ ١٦٩ ٠٠٠	١١٤	٥ ٧٦١ ٠٠٠	١٩٦	(")	١٩٤٧
١٣٦	٩ ١٦٩ ٠٠٠	١١٤	٥ ٧٥٣ ٠٠٠	٢٠١	(تقدير في ٥٨)	١٩٤٨
١٣٦	٩ ٢٥٥ ٠٠٠	١١٦	٥ ٨٣٤ ٠٠٠	٢٠٦	(")	١٩٤٩
١٣٧	٩ ٢٧٠ ٠٠٠			٢١٠	(")	١٩٥٠
١٣٧	٩ ٢٨٩ ٠٠٠			٢١٥	(تعدادات)	١٩٥١
				٢٢١	(")	١٩٥٢
		١٢١	٧ ٦٠٠ ٠٠٠	٢٣٩	(رقم تقديري)	١٩٥٣
		١٥٩	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٤٥	(")	١٩٧٥

الأراضي أكثر من مائتي فداناً، وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله . والتضاء على نظام الاقطاع الزراعى بإعادة توزيع المالكه الزراعيه توزيعاً عادلاً ، وذلك بتحديد حد أعلى لهذه المالكه وهو ٢٠٠ فدان . وقد أعطى القانون أيضاً للمالك الحق فى الاحتفاظ بمساحة ٥٠ فداناً لكل ولد من أولاده على ألا تزيد المساحة المحتفظ بها للأولاد جميعهم عن ١٠٠ فدان ، وأن يعرض المالك السابق عن الأرض المزروع ملكيتها بسندات قيمتها تساوى سبعين مثلاً للضريبة المفروضة على الأرض . وتستملك هذه السندات فى خلال ثلاثين سنة بمائة ٣٠٪ . ، وأن يدفع المالك الجديد قيمة الأرض المملوكة له على أقساط سنوية لمدة ثلاثين عاماً مضافاً إليها الاقى : —

١ — حصة كل فدان من ثمن المنشآت والأشجار وغيرها .

٢ — ٣٠٪ فوائد .

٣ — ١٥٪ مصاريف توزيع .

وحدد قانون الاصلاح الزراعى فئات الايجار لجميع الاراضى الزراعيه فى جمهورية مصر بسبعة أمثال الضريبة الحكوميه المفروضة عليها . وبهذا استفاد من هذه المادة نحو ٧٥٪ من زراع الارض فى مصر . وتنص المادة ٣٢ من القانون على أنه لا يجوز تأجير الأرض الزراعيه إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

كما تنص المادة ٣٣ على أنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعيه على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها وفى حالة الايجار بالمزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

وقد بلغت جملة المساحة التى ينطبق عليها قانون الاصلاح الزراعى بما فيها أراض أسرة محمد على التى صودرت حوالى ٤٧٩ ، ٦٢١ فداناً بينما جملة الأراضى المنزرعة فى مصر تبلغ حوالى ٥,٩٧٤,٧٨٤ فداناً .

الإستيلاء :

بدأ تنفيذ القانون بالاستيلاء على المساحات التى تخضع له . وقد تم الاستيلاء حتى أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ على مساحة ١٨٧,٧٤٢ فداناً ، والباقى تحت الاستيلاء

(الإصلاح الزراعي)

استهلاك الفرد من الموارد الغذائية

المختصرة

محور الجوانب: التكنولوجيا التعليمية الزراعية

[illegible]

وهو ٤٣٣,٧٣٧ فداناً منها ٧٥,٠٠٠ فدان صودرت من أملاك أسرة محمد علي .

وصحبت عملية الاستيلاء جرد لجميع المخازن والآلات الزراعية بالتفاتيش التي تم الاستيلاء عليها لاستنباء ما يلزم منها لاستمرار زراعة هذه الأراضي . وكذلك عمل الإصلاحات اللازمة للآلات، وتجهيز المراوى والمصارف بهذه المساحات .

فترة الانتقال :

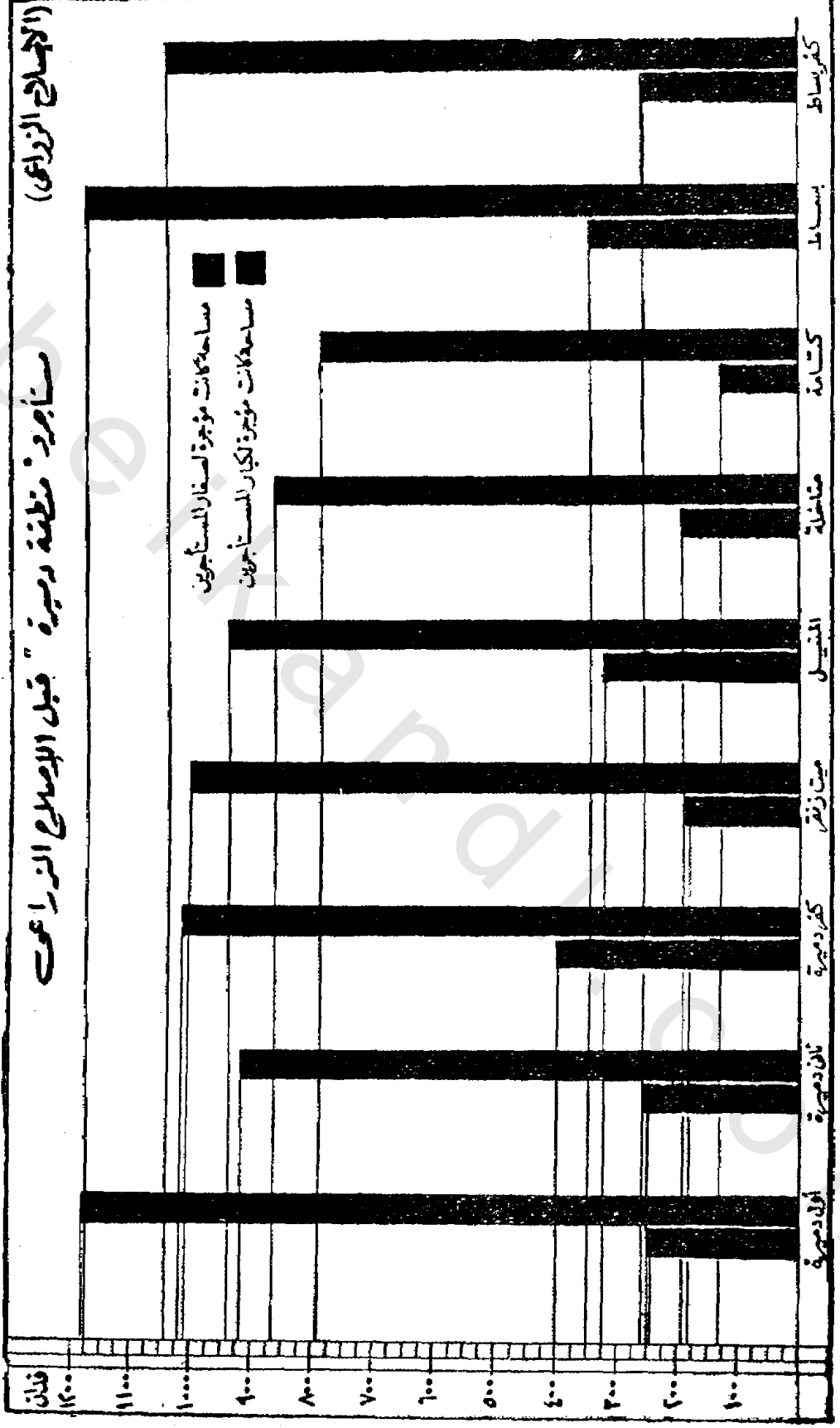
أجر الإصلاح الزراعى الأرض المستولى عليها لمستأجريها السابقين بسبعة أمثال الضريبة. واعتبر هؤلاء المتفعون كمستأجرين من الإصلاح الزراعى لمدة سنة انتقالية قبل التوزيع . وقد قدمت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى خدمات مادية وفنية لهؤلاء المستأجرين ، تساعدهم على حسن استغلال الأرض طبعاً لأحدث القواعد الاقتصادية التى تضمن مزيداً من الإنتاج بأقل نفقات ممكنة . وبذلك بددت الشائعات القائلة بأن نقل ملكية الأراضي من أيدي كبار المزارعين الى صغارهم سىترتب عليه ضعف المحصول وقلة الإنتاج . إذ ثبت على العكس أن الانتقال الى أيدي صغار الزراع مع إشراف الإصلاح الزراعى ، أدى الى زيادة محسوسة فى الإنتاج .

وخفضت اللجنة العليا قيمة الإيجارات فى بعض المناطق عن الحد المقرر فى القانون وذلك لاعتبارات فنية استهدفت منها مصلحة الفلاح أولاً وآخراً ، وبلغت جملة التخفيض المترتب على هذا القرار ١٥٧,٠٠٠ جنيه .

وأقبل هؤلاء المستأجرون من تلقاء أنفسهم على دفع الإيجارات المستحقة عليهم فى موعدها بدين أى ضغط من اللجنة ، وبلغت نسبة التحصيل فى جميع الجهات ١٠٠ ٪ تقريباً كما بلغ مجموع الإيجارات المحصلة عن السنة الزراعية المنتهية فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣,٢٤٣,٥٩٩ جنيهاً بينما كانت مصروفات اللجنة فى هذا العام بما فيها مرتبات الموظفين ٣٦٠,٥٢٤ جنيهاً .

وقدم بنك التسليف الزراعى لهؤلاء المستأجرين ، وبضمانة الإصلاح الزراعى سلفاً فى عام ١٩٥٣ بلغت ٦١١,٠٠٠ جنيه ، وذلك لأن الإصلاح الزراعى حل محل

الإصلاح الزراعي
 مساجير منطقة ديرة " قبل الإصلاح الزراعي "



الملاك السابقين في تسهيل عمليات التسليف ، كما حصل المستأجر في مناطق زراعة القصب بالوجه القبلي على سلفة مقدارها ١٥ جنيهاً عن كل فدان .

البحث الاجتماعي :

قبل عملية التوزيع قام الننيون بالاصلاح الزراعي بدراسة أربعة نقاط هامة كانت هي الأساس الذي بنيت عليه عملية التوزيع ، وهذه النقاط هي : —

١ — حصر مستأجري هذه التمايش في السنة الزراعية ١٩٥١ — ١٩٥٢ والمستمرين في الزراعة وذلك من واقع السجلات الموجودة بالتفانيش والتي تم الاستيلاء عليها .

٢ — قام ببحاث اجتماعيون يبحث حالة كل مستأجر واضع اليد ، وذلك على استمارات توضح تماماً حالته وحالة أسرته من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — قدرت الكفاءة الانتاجية للفدان على أساس الدورة الزراعية الثلاثية وذلك لتحديد ما يخله الفدان من دخل عند التملك .

٤ — تم تقدير متوسط نفقات المعيشة للعائلة بمختلف أحجامها .

وبهذا أمكن تحديد من تطبق عليه شروط التوزيع وتحديد الوحدة المساحية من الأرض الزراعية التي تكفل للعائلة دخلاً يغطي نفقات المعيشة ويزيد قليلاً .

التوزيع :

تنص المادة التاسعة من قانون الاصلاح الزراعي على أن الأرض المستولى عليها توزع في كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنه تبعاً لجودة الأرض .

١ — على أن يكون مصرياً ، بالغاً سن الرشد ، لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف .

٢ — أن تكون حرفته الزراعة .

٣ — أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنه .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً . مستأجراً أو مزارعاً :

١ — لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية .

٢ — لمن هو أقل مالا منهم .

٣ — لغير أهل القرية

٤ — لا يجوز أخذ الاراضى التى توزع بالشفعة .

ووجد أن هناك عائلات كبيرة العدد يلزم لكل منها — لتغطية نفقات معيشتها — مساحة تزيد عن الخمسة أفدنة التى جعلها القسانون حداً أعلا ، لذلك جزئت هذه العائلات الكبيرة الى عائلات فرعية وجعل لكل منها ملكية خاصة .

وقد تم حتى الآن توزيع مساحة مقدارها ١٧,٢١٠ أفدنة على صغار الزراع من مستأجرى تفتيش دميرة والزعران ومعينا . وسيتم فى سنة ١٩٥٤ توزيع حوالى ١٠٠,٠٠٠ فدان بحيث يتسلسلها الملاك الجدد قبل ابتداء الموسم الزراعى فى نوفمبر المقبل .

كما روعيت عند التوزيع الاعتبارات الآتية :-

١ — إعطاء أرض للمتفعين أقرب ما يمكن الى الواحى السكنية التى يقيمون بها .

٢ — أن يكون المنتفعون بالوحدات الصغيرة أقرب ما يكونون لمساكنهم وتدرج مساحة البعد كلما زاد مسطح الوحدة فى الاتساع .

٣ — قسمت كل وحدة تملك الى ثلاثة أقسام متقاربة بمسطحات متساوية بقدر الامكان . حتى يمكن تطبيق نظام الدورة الزراعية الثلاثية .

٤ — روعى تناسق الجيرة بين الملاك الجدد ، أى أن جار كل منتفع فى قطعة هو جاره فى القطعة الثانية والثالثة .

٥ — روعى ترك مسطحات حول كل ناحية سكنية لتكون مجالا للاتساع السكنى وإقامة المنشآت الصحية والتعليمية والاجتماعية .

عمل احصاء عن الدخل السنوى الذى سيعود على المالك الجديد من الفدان فى المناطق التى تم توزيعها . فمثلا فى تفتيش دميرة وجد الآتى : —

- ١ — الفائض النقدي للمستأجر من الفدان قبل صدور قانون مليم - مجنه
الاصلاح الزراعى . ١٧ ٧٥٠
 - ٢ — الفائض النقدي للمستأجر من الفدان بعد صدور قانون
الاصلاح ٧ أمثال الضريبة . ٢١ ٧٥٠
 - ٣ — الفائض النقدي للمالك الجديد فى فترة تسديد الأقساط السنوية — ٢٩
 - ٤ — صافى دخل المالك الجديد من الفدان بعد سداد جميع الأقساط ٥٠٠ ٤٠
- وذلك باعتبار أن أسعار الحاصلات فى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ هى أساس البحث .
كما أنه لم يحتسب كذلك الجهود اليدوى الذى يقوم به الفلاح فى الزراعة ، إذ أنه
يؤديه هو وأفراد عائلته غير مستعنيين بأجراء .

التعاون :

وقام الاصلاح الزراعى بوضع مشروع الجمعيات التعاونية الزراعية ، للإشراف
على أعمال الملاك الجدد ، وإرشادهم فنياً إلى أحدث وسائل الزراعة لزيادة الانتاج
وإمدادهم بالالات والتقاوى والأسمدة والمواشى ، وكذلك لتسويق حاصلاتهم تعاونياً ،
وهذا المشروع فى طريقه إلى التنفيذ فى المناطق التى تم توزيعها .

الحرث الآلى :

وقام الاصلاح الزراعى بإدخال نظام الحرث الآلى فى المناطق التى تم توزيعها ، وقد
أجريت لذلك مناقصة عامة تقدم فيها عدد كبير من الشركات للقيام بهذه المهمة ، ويهدف
الاصلاح الزراعى من وراء ذلك إلى تحسين حالة ماشية الفلاح وزيادة إنتاجها من
اللبن واللحم وكذلك إلى سرعة إنجاز العمليات الزراعية المختلفة .

الأراضى البور :

سارت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قدما فى سبيل استصلاح الأراضى البور
إذ اشتركت مع المختصين لتكوين هيئة تتبع مجلس الانتاج القومى وتنظم مشاريع استصلاح
الأراضى .

ولقد روعي فيها تمثيل الوزارات والهيئات المختلفة . وسيختص المشروع بالآتي : —

- ١ — حصر الأراضي البور القابلة للإصلاح في أنحاء الجمهورية ، وإجراء الأبحاث الفنية والزراعية عنها ، والقيام بالمشروعات اللازمة لاستصلاحها واستغلالها .
 - ٢ — رسم السياسة العامة لاستصلاح تلك الأراضي وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .
 - ٣ — استصلاح الأراضي البور والضعيفة المملوكة للحكومة وتعميرها واستعمالها .
- وتتبع في الوقت الحاضر وزارتي الزراعة والمالية واللجنة العليا للإصلاح الزراعي . وكذلك استصلاح الأراضي البور والمشروعات الاستصلاحية الأخرى التي تقبل الهيئة أن يعهد بها إليها وذلك لذاتها أو بالواسطة التي تراها .

المزارع الكشيفة :

لما كان الإصلاح الزراعي بصدد توزيع تفتيش تتم باتساع المساحة إلى الحد الذي يفيض عن حاجة المستأجرين بها ، فقد فكر في إنشاء نظام المزارع الكشيفة في هذه المساحات والاستفادة بطبقة العمال الزراعيين في هذا المشروع ، ويؤدي هذا إلى تطبيق دورة زراعية تهدف إلى التصنيع الزراعي أو التصدير إلى الخارج علاوة على العمل على سد حاجة السوق المحلي .

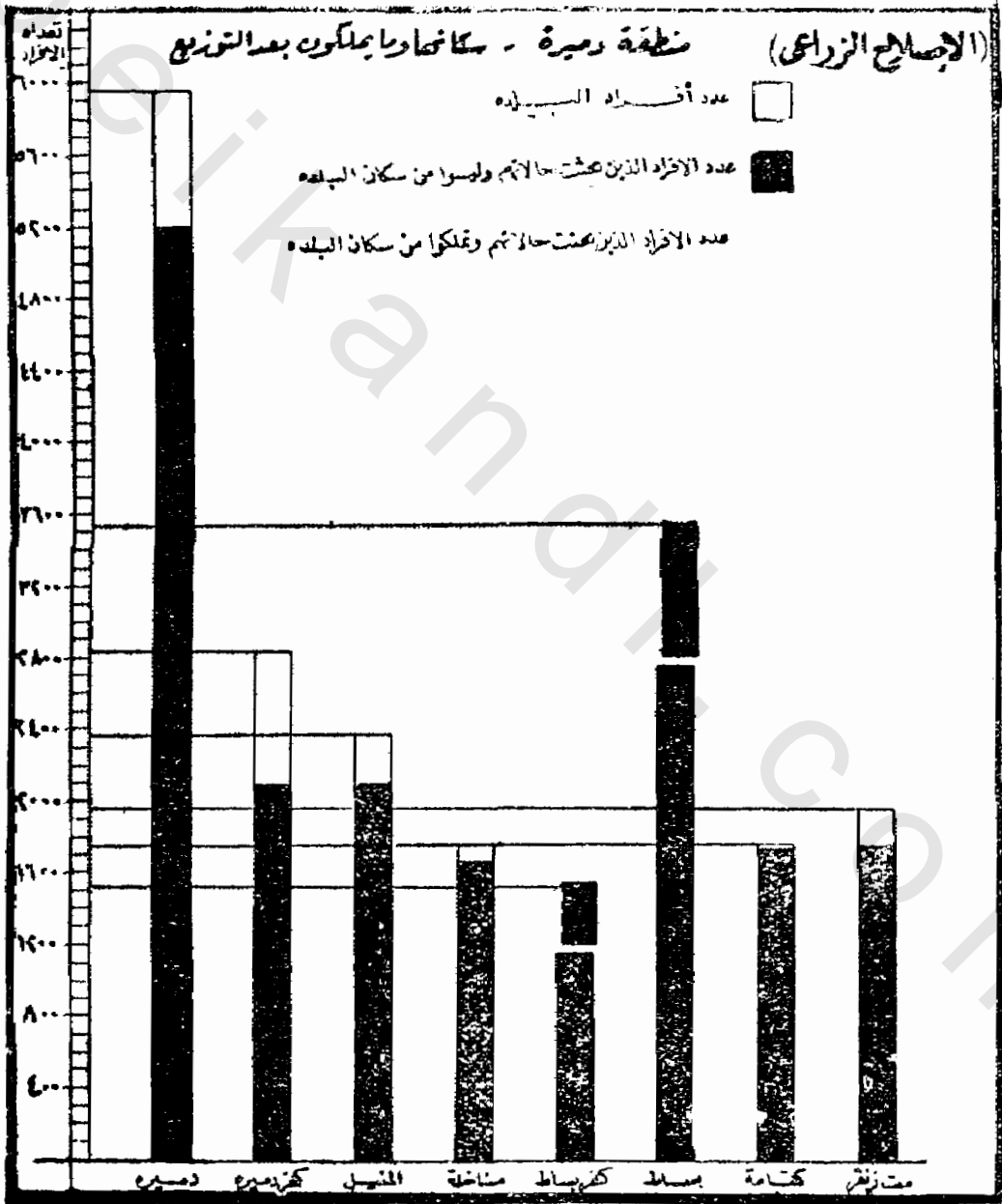
ويمكن تلخيص فكرة المزارع الكشيفة الموحدة الاستغلال في الآتي : —

- ١ — استغلال زراعي كشيف بطرق فنية وأساليب حديثة بزراعه أصناف من الخضار تجهز للاستهلاك المحلي أو التصدير أو التصنيع وتلائم مناطق زراعتها .
- ٢ — إنشاء صناعات ريفية متنوعة تنسق والبيئة التي تقوم فيها وتؤدي إلى زيادة الدخل بتلك المناطق وتفي بحاجة السوق الداخلي .

٣- إيجاد إنتاج حيواني محسن عن طريق تربية سلالات عالية الإنتاج في اللحم واللبن ويصحب هذا طبعاً ، بل ويسير معه جذباً إلى جنب ، قيام معامل ألبان مجهزة بأحسن الوسائل لضمان تسويق اقتصادي لهذا الإنتاج .

المشاكل وحلها :

يدرك القائمون على تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، أن جدة هذه التجربة على أنظمة الاقتصاد المصري تستدعي الأخذ بكل أسباب الحيلة والحذر في بحث المشاكل وإيجاد



الحلول المناسبة لها ، وقد راعت اللجنة العليا في جميع قراراتها مصلحة الإنتاج ، ومصلحة المالك والمنفعة الجديد على السواء .

١ — فمثلا صرحت اللجنة للمستأجر الذي يزرع جزءا من الأرض المؤجرة له على الذمة ، ويقوم بتأجير من الباطن أن يستمر فيما يزرعه على الذمة ، على أن ينقل إيجار الأرض المؤجرة من الباطن إلى صغار الزراع الذين يقومون بزراعتها فعلا .

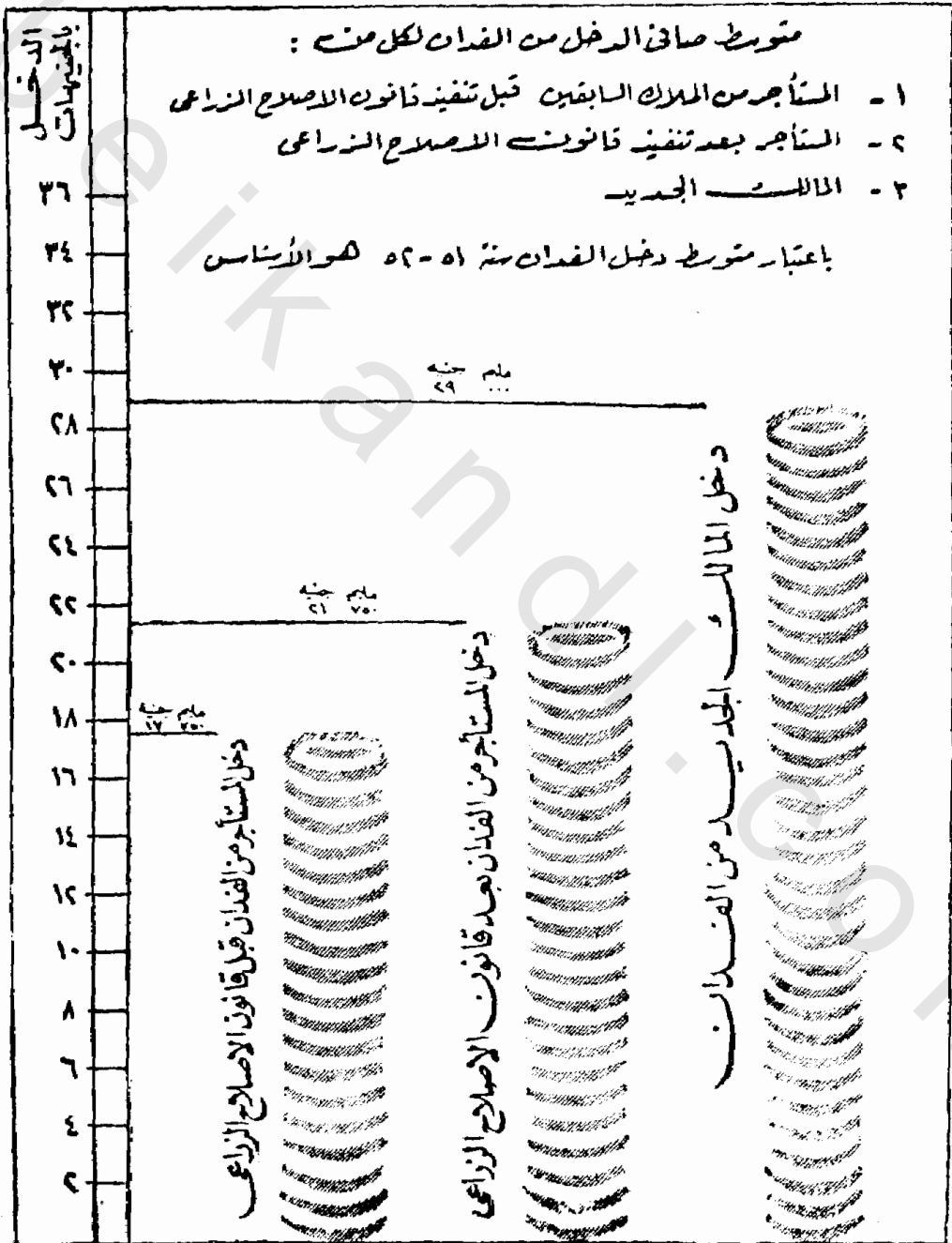
٢ — عمد الملاك بعد انتهاء سنة الامتداد التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي إلى إضرار المستأجرين الموجودين فعلا بالطرد ، مما أوجد مشكلة كبيرة ، فقامت اللجنة باستصدار القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ الذي فرض امتداد عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية السنة الزراعية ١٩٥٢/٥٣ سنة زراعية أخرى في نصف المساحة ما دام المستأجر قائماً بسداد التزاماته :

٣ — واجهت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي مشكلة الشيوع بتأليف لجان لفرز المشاع وأعلنت المشاعين بضرورة التقدم بشروع قسمة وفرز وتجنيد نصيب الحكومة .

٤ — انتهز كثير من الملاك فرصة الترخيص الذي منحه لهم القانون بامتلاك الأراضي البور أو التي تحت الإصلاح وذلك لمدة ٢٥ عاما من استصلاحها ، ومن وقت إعطاء فتحة الري الصيفي . فتقدموا بشكاوى يعتبرون فيها جزءا من أراضيهم من تلك الأراضي لا ثبات ما إذا كان يسرى عليها هذا النص من القانون أم لا ، ولا زالت هذه اللجان تبأشر أعمالها وتقدم تقارير إلى اللجنة العليا للاعتداد .

٥ — أصدرت اللجنة العليا عدة قرارات بشأن أراضي الكردون كما صدرت بصددها تفسيرات عادية وتشريعية آخرها القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وفيه ينص على أنه لا تعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، الأراضي الداخلة في كردون البنادر والبلاد إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، ومع ذلك تخضع هذه الأراضي لحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي .

٦ - قامت اللجنة العليا باستصدار قرار من وزارة الأشغال بتحديد أجور الري بالآلات للحدان في المناطق المختارة مما ساعد على فض منازعات كثيرة بين المالك وزارع الارض . وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية ، ومثل هذه الأراضي لا تستولى عليها اللجان الفرعية للاستيلاء وتستولى على ما عدا ذلك ما دامت تقع تحت طائلة قانون الإصلاح الزراعي .



٧ — البديل والتجنيب — وهى من ضمن المشاكل التى تعرضت لها الهيئة ، فقد تقدم بعض الملاك وخصوصاً من يملك أرضاً على الشيوع أو من يمتلكون جهات متفرقة فى أنحاء الجمهورية بطلبات لتجنيب أنصبتهم فى جهة واحدة أو ضم أملاكهم إلى أملاك باقى عائلاتهم سواء بطريق الفرز أو البديل .
واللجنة تقرر كل حالة تتمشى مع صالح التوزيع على صغار الزراع .

٨ — الآلات الزراعية — احتفظ الملاك لأنفسهم بما أجازهم القانون من الآلات الثابتة وغيرها . ولما كانت الأرض المستولى عليها تتطلب — وخصوصاً من جهة رباها — الاشتراك بين الحكومة وبين الملاك ، فقد تقرر الاستيلاء على هذه الآلات والقيام بالرى لقدامى الملاك بالأجر ، أو تقوم لجان الاستيلاء بأخذ حقوق ارتفاق ثابتة على هذه الآلات ودفع نفقات إدارتها بالاشتراك مع الملاك .

٩ — المسائل المالية والإدارية — لما كانت الهيئة العليا لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ناشئة ويحتاج العمل فيها الى سرعة البت فى الأمور التى تعرض عليها خصوصاً من الوجهة المالية والإدارية ، ولما كانت المساحات المستولى عليها قبل الاستيلاء ، متحالة من كل قيد مالى تحت إدارة ملاكها السابقين ، ولما كان فى تبعية الهيئة لإشراف الحكومة المالى ما يربطها بعجلة الروتين الحكومى البطيئة مما يعطل سير العمل بها ، فقد رأت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى أن تستقل استقلالاً مالياً تاماً تحت إشراف ديوان المحاسبة لتمكن من أداء الرسالة التى أنشئت من أجلها على خير وجه وأتمه وهى تنفيذ نصوص القانون مع المحافظة على الإنتاج .

المساحات المستولى عليها :

منذ صدر قانون الإصلاح الزراعى والهيئة التنفيذية التى تتولى تطبيق مواده تستولى على مساحات من الأرض تخضع لقرارات الاستيلاء ، وقد بلغت جملة المساحة المستولى عليها حتى اول نوفمبر سنة ١٩٥٣ — ١٨٧٧٤٢ فداناً . بخلاف ٣٥٨٧٢٧ فداناً تحت الاستيلاء و ٧٥٠٠٠ فدان من أراضى أسرة محمد على المصادرة .

وقد وزعت في يوم ٢٣ يولييه عام ١٩٥٣ من هذه الأراضي : ١١٠٢٧٤ فداناً في دميرة على ٣٠٤٦ أسرة و ٥٠٠٠ فدان في الزعفران على ٩٧٣ أسرة و ٩٥٣ فداناً في معنيا على ٣٠٩ أسرة ، وسيظل اسم دميرة فاتحة كتاب الإصلاح الزراعي الذي هزمت به مصر الإقطاع وسيئاته ، . . . وكانت هذه المساحة من الأرض بعض ما تملكه أسرة طوسون في شمال الدلتا ، وتبلغ مساحتها مع ملحقاتها أكثر من أحد عشر ألف فدان ، وكان صافي إيراده في السنة ٤٥٠٠٠ جنيه ، وتمضى السنون ، وهذه المئات من الألوف تتحول إلى ملايين من الجنيهات يتكدس بعضها فوق بعض ، ولم يكن يصل خزائن الدولة من هذه الدخول الضخمة بصفة ضرائب ، إلا التزر اليسير بسبب انخفاض فئاتها انخفاضاً كبيراً ، مجاملة لأصحاب الأراضي وتأثراً بنفوذهم . ويقع هذا التفتيش في الناحية الغربية من فرع دمياط ، ويمتد محاذياً لترعة الساحل وأرضه تمتد في المنطقة بين بلقاس ومركز طنخا بالغربية ، ويبلغ سكان منطقة دميرة وملحقاتها ٢٠٣٦٣ نسمة يكونون ٣٠٤٦ أسرة ، وكان دخل المستأجر من الفدان قبل قانون الإصلاح الزراعي ١٧ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً فارتفع بعد صدور القانون إلى ٢٩ جنيهاً .

وفي يوم ١٣ أبريل عام ١٩٥٤ وزع ١٢٧٥ فداناً من تفتيش النازوقية على ٥١١ أسرة ، وقد كانت الفاروقية من حصون الإقطاع التي تملكها أسرة محمد على وقد ردتها ثورة الجيش وعزيمة المصريين إلى الشعب من جديد ، وتربة الأرض سوداء جيدة الخصوبة .

وكان إيجار الفدان فيها يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ جنيهاً ، ولكن عند ما طبق قانون الإصلاح الزراعي قدر الإيجار بسبعة أمثال الضريبة ، فهبط الإيجار لمصلحة المستأجر إلى ٢٢ جنيهاً تقريباً .

وفي ١٩ أبريل عام ١٩٥٤ وزعت أراضي الكريون ومساحتها ٢٥١٩ فداناً على ٧٨٩ أسرة وأراضي التوفيقية ومساحتها ٣٠٤ فداناً على ٨٠ أسرة ، وتقع هذه الأراضي في مديرية البحيرة ، الجناح الأيسر للدلتا وهي أول مديرية في الجمهورية

وزعت فيها أراضي على الفلاحين ونعني بها تفتيش معنيا ، ودلت التجربة في العام الماضي على أن قانون الإصلاح الزراعي سار بقدّم ثابتة نحو النجاح ، إذ أحس فلاحو هذه المنطقة بمدى الفرق في دخلهم وفي حياتهم الاجتماعية ، إذا قورن بما كانوا عليه تحت نير الاقطاع .

وفي ٢ مايو عام ١٩٥٤ وزعت أراضي بلتاج ومساحتها ٢٦٥٨ فداناً على ٧٣٧ أسرة . والابشيط ومساحتها ١٠٦٦ فداناً على ٣٤٠ أسرة وسندسيس ومساحتها ٢٧١ فداناً على ١١٧ أسرة . وتقع هذه الأراضي في مديرية الغربية حيث تغلّلت برائن الاقطاع وتبعد زراعة بلتاج عن مدينة المحلة الكبرى بحوالى ٢٠ كيلو متراً وكانت ملكاً للأمير السابق محمد علي توفيق وكان إيجار الفدان ٢٥ جنيتها ثم خفض إلى ١٦ جنيتها بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي . وكذلك تبعد زراعة الابشيط عن المحلة الكبرى بعشرين كيلو متراً وكانت ملكاً لالهامى حسين ، أحد اصهار أسرة محمد علي المنقرضة ، وكان صافي دخل المستأجر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي من الفدان الواحد ١١ جنيتها فأصبح الآن ٤٠ جنيتها . أما إيجار الفدان فكان ٣٥ جنيتها وقد خفض إلى حوالى ١٥ جنيتها . ويقع تفتيش سندسيس على بعد ٥ كيلو مترات من المحلة الكبرى وكانت ملكاً للأمير السابق محمد علي حسن ، وكان دخل المستأجر من الفدان الواحد ١١ جنيتها ونصف جنيهه تقريباً أما الآن فهو ٤١ جنيتها تقريباً ، وكان إيجار الفدان ٣٥ جنيتها مخفض إلى احدى عشر جنيتها تقريباً .

وتبلغ جملة المساحة من الأراضي الزراعية التي ستوزع في غضون هذا العام ٩٧٠٥٧ فداناً في الدلتا والضعيد ، وبذلك ينتقل الفلاح إلى مرحلة جديدة من مراحل المعيشة الكريمة ويصبح ثلاثة أرباع سكان الريف مالكيين للأرض التي يزرعونها .

ومن هذا يتبين أن قانون الإصلاح الزراعي قد اجتاز فترته الأولى بنجاح ودخل في فترة الاستقلال بعد أن قام بتوزيع الثروة الزراعية توزيعاً عادلاً وخلق طبقة من الزراع الصغار وذلك عملاً بالقول المأثور : الأرض لمن يفلحها .

هذه الأرض أرضكم :

لقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر بوضوح عن شعور مواطنيه عند ما قال في خطابه الذى ألقاه فى حفل توزيع أراضي الكريون والتوفيقية :

« ان أهم هدف نرمى اليه بتحديد الملكية هو ان نخلص أنفسنا من الاقطاع الذى استمر سنين طويلة يرمز للاستعباد السياسى .

كان الفلاح المكادح فى هذه الأرض ينظر الى المالك الكبير على أنه الرجل الذى يتحكم فى مصيره وفى مصدر رزقه ، ولم يكن فى وسع الفلاح أن يتخلص من الاتجاه السياسى الذى يشير به صاحب الأرض ورمز الأقطاع فى هذه المنطقة ، وكان هذا الاتجاه يرمز دائماً الى التمكين للأقطاع والاستزادة من نفوذه وهكذا استمر ملاك الأرض قروناً يتحكمون فىنا ، ويسيطرون على مصيرنا وكانوا دائماً ينظرون الى الفلاح على أنه عبد لاحسانهم ورقيق تملكه يمينهم ، وليس من حق العبيد ، ولا من حق الرقيق أن يشعروا بحرية ، أو يطالبوا بتعليم أو علاج أو رفع فى مستوى الدخل واذا شعر بأن هذا كله من حقه ، فكيف يطلبه ؟ هل يطلبه من الإقطاعى وهل يعقل أن يجتمع الظلم والعدل فى انسان .

ارجعوا الى عصر محمد على واذكروا ما فعل . . . انه جمع مستندات تملك الأرض من أصحابها ، واحرقها ، وأصبح هو المالك لأرض مصر . ثم بدأ يوزع الأرض على البطانة الاجنبية التى أحضرها من الخارج وعلى أفراد أسرته ، لكن يخلق منهم طبقة السادة ، وليحول بقية الفلاحين الى عبيد يتحكم فى لقمة القوت التى يقيمون بها أودهم .

ومن هذا التاريخ وضع أساس الحياة السياسية فى بلادنا ، وهى تقوم على السيطرة على الفلاحين الذين كانوا وما زالوا السواد الاعظم من هذا الشعب .

ولقد سمعت من يقول أن الأرض ردت الى أصحابها الفلاحين فى غمضة عين ولكن هذا اعتقاد خاطئ فالأرض التى توزع الآن ، كافح فى سبيل استردادها أبائنا وأجدادنا كمفاح طويلاً مريراً شاقاً ، كانت له ضحايا

فى الأرواح والأبدان بالمئات والألوف ، وذاقوا من مرارة الحرمان كؤوسا مترعه ، ولم تقعدهم الهزائم التى صادقتهم فى هذا الزمن الطويل عن مواصلة الكفاح ، لاسترداد الحقوق المغتصبة ، لا للحصول على مغنم ، ولكن للعيش فى بلادهم متساوين متمتعين بالعدل والحرية ، آمنين على لقمة قوتهم من أن يغير عليها طامع أو مغتصب .

كانت معركة استمرت عشرات السنين . . . وكانت لها ضحايا . فكيف يقال ان النصر جاء فى غمضة عين ، وكيف فنى الذين ماتوا من الجوع والتعب والأذى ، والذين هاجروا من ديارهم التماسا للأمن والظلم يطاردهم . .

باسم هذه الضحايا نرنا نحن أبناء الفلاحين ، وكانت ثورتنا خاتمة هذه المرحلة الطويلة من الآلام والعذاب وقد كللها الله بنصر من عنده ، والله يؤتى فضله من يشاء .

واذن فلم تكن معركتنا ضد الاقطاع ، وضد الاستغلال السياسى معركة قصيرة ، ولم تسترد الارض لاصحابها فى غمضة عين . . . والنصر السهل ، والمكسب الذى يأتى مفاجئا ، يضيع سهلا وفجأة كما جاء . ولكن الأمر لم يكن كذلك .

فاحرصوا على ما رده الثورة لكم ، ولا يجب أن نطمئن أبدا ، لان الطمأنينة تدعو الى التسكاسل . واذا تهاونا انقض علينا الاقطاع مرة أخرى وانشب أظافر الاستغلال فى أعناقنا ، وعاد يتحكم فى أرزاقنا وفى حرياتنا . هذه الارض ليست للتملك فقط ، ولكنها ضمان لتحريركم ، وتحرير أبنائكم وأحفادكم من بعدكم .

هذه الأرض العزيزة ليست الوسيلة التى يرتفع بها مستواكم المادى والاجتماعى فقط ، ولكنها الوسيلة لرفع مستواكم النفسى وإيجاد العزة والكرامة وشعور الفرد منا بالمساواة وبالحرية .

ولهذا أطلبكم دائماً بأن تتيقظوا ، ولا تظنوا أن الرجعية ذهبت الى غير عود إنها تتربص بكم . وتريد أن تنفذ الى صفوفكم بالخدعة والدس والتضليل وإنها تريد أن تعود الى عهد محمد علي . . . عهد الكرباج ودفن الناس أحياء ، وسوقهم كقطعان الماشية الى حيث لا يعلمون وليست لدى الرجعية القوة التي تهزمكم بها الا اذا ضعفتم أتم وتحاذلتم ، ومكتموهم من رقابكم بالتغريب بكم .

ولقد أثبتت حوادث مارس ١٩٥٤ ان أعداءكم خفضوا رؤوسهم للعاصفة ، ولما خيل لهم ان في وسعهم أن يرفعوها ، تنمروا ، وشمخوا ، وحسبوا ان الفرصة جاءت ليعودوا الى ما كانوا فيه . . . ولكن خاب فآلهم . فنحن في أما كننا باسمكم ، ما نزال في موقف الحراسة من أهدافكم التي هي أهدافنا . ولكننا نريد من كل منكم أن يكون هو الحارس ، وهو الأمين على حقه ان الثورة هي أتم . . . لا جمال عبد الناصر وعشرة أو اثني عشر شخصا معه وأتم الان تبنون حاضرهم ومستقبلهم وبايديكم ما يصون كرامتكم وعزتكم وينشئ وطناً كريماً قوياً تفخر بأنا كنا من العاملين على انشائه .



مُديرية التحرير

في طليعة أهداف الثورة خلق المواطن الصالح الذى تفخر به السكّانة ويفخر هو بوطنه ومصريته قبل كل شىء ، وقد دفع ذلك المسؤولين إلى التفكير فى حالة الفلاح وما وصلت إليه من شقاء وبؤس ، والذى ظل مدى حقبة نسيا منسيا لا تربطه بحكومته سوى الضريبة التى يؤديها إلى خزّانة الدولة ، فتذهب إلى جيوب حفنة من الحاكمين والمحظوظين وتعود بالنفع على طبقة الاقطاعيين وحدهم .

من أجل ذلك نبتت فكرة إنشاء مديرية التحرير التى تستهدف غايتين كلتاهما بعيدة الأثر جليلة الشأن فى حياة الأمة . فأما الغاية العاجلة فهى العمل على زيادة الرقعة المنزرعة فى البلاد بما يتراوح بين ٥ فى المائة و ١٠ فى المائة عن الرقعة المنزرعة حالياً . فضلاً عما يؤدى إليه ذلك من تعمير شامل للأراضى المستصلحة . وتخفيف الضغط عن المناطق المكتظة بالسكان ، وتوفير مجال الرزق لمئات الألوف من أفراد الشعب الذين سيستوطنون المديرية أو يعملون فى الصناعات والأعمال التجارية بها .

وأما الغاية القصوى فإنها تستهدف إيجاد بيئة ريفية نموذجية تكون مثلاً يحتذى فى سائر أنحاء الجمهورية ، يتدرب فيها طوائف من الاختصاصيين فى ادارة الاعمال الزراعية الواسعة ويكونون هم نواة الاضطلاع بالسياسة الانشائية الجديدة فى الريف المصرى .

موقع المديرية ومساحتها :

تبدأ مساحة المديرية من مسافة تبعد حوالى ٨٠ كيلومتراً من القاهرة ، فى المنطقة الواقعة غربى الدلتا بين الترعة النوبارية شمالاً ، والطريق الصحراوى جنوباً . وتقدر مساحتها مبدئياً بنحو ستمائة ألف فدان قد تمتد إلى مليون ومائتى ألف فدان .

وقد وقع الاختيار على هذه المنطقة لإنشاء مديرية التحرير لعدة عوامل جوهريّة أهمها أنها ملتصقة بالأراضي الزراعية القريبة من النيل ، وهى فى صميم العمران بين القاهرة والاسكندرية . فضلاً عن سهولة المواصلات منها وإليها . وإلى هذا فهى رملية صالحة لإنتاج جميع الأنواع من المحصولات . كما تتوافر بها المياه الجوفية ، والمواد الأساسية للإنشاء كالرمل والزلط والحجر .

وبدأ العمل فى عام فى المرحلة الأولى باستصلاح عشرة آلاف فدان ، وينتظر أن يشمل برنامج الإصلاح أربعة وعشرين ألف فدان فى العامين التالين . ويتناول الإصلاح بعد ذلك ما لا يقل عن خمسين ألف فدان سنوياً .

وقد بدأ العمل فى منطقة المديرية بحفر الترعة الأولى التى سميت « ترعة التحرير » ، وهى تستمد المياه من رياح البحيرة ، ويبلغ طولها عشرة كيلومترات تكفى بعد إتمام حفرها لرى عشرة آلاف فدان .

وتعتمد المديرية فى رىها على المياه المستمدة من نهر النيل على أن تروى نظام الرى المستديم . ولن تستخدم أية وسيلة من وسائل الرى البدائية الحالية . كما ستنشأ محطة كهربائية رئيسية لرفع المياه وتوزيعها على الأراضي حسب حاجتها .

ويبدو من سياق الدراسات المستفيضة التى قامت بها اللجان الفنية أن اعتماد الرى فى هاتين المرحلتين سيكون على مياه النيل والمياه الجوفية ، وأما المرحلة الثالثة فسوف تعتمد فى رىها على تنفيذ مشروع السد العالى ، الذى سيوفر مياهها تكفى لرى مليون فدان .

المباني والمنشآت :

وقد تم إنشاء القرية الأولى فى المديرية — وهى تحمل اسم « أم صابر » ، تخليداً لذكرى المصرية الشهيدة التى صرعا رصاص الانجليز — وتتألف القرية من ٢٣٠ منزلاً عدا المباني العامة ، وهى معدة لإسكان ١٤٠٠ شخص ، وروعت الجدة فى تصميم المنزل . فقد جعلت جدرانها من الطوب المفرغ مما يجعله مكيف الهواء صيفاً وشتاءً

وزود بالماء الجارى والكهرباء والمرافق الصحية ، ويحتوى كل منزل ، على غرفتين وصالة ومطبخ وحمام ومخزن ، وتقدر تكاليفه بنحو مائتى جنيه ، وستخصص حظيرة كبرى لمواشى القرية كلها ، وفقا للنظام الزراعى التعاونى ، تلافيا لمساوىء ايواء الماشية فى بيت الفلاح . كما يخصص فرن عام للقرية كلها أيضا . وقد وضع تصميم كل قرية بحيث تضم مبانها ومنشأتها من صحة واجتماعية وتعليمية فى وحدة مستقلة .

وأُنشئ فى القرية مصنع لصنع الطوب يخرج يوميا ما يكفى لبناء ستة منازل ، فضلا عن إنشاء محطة طلبات لرفع المياه الجوفية ، وتم إنشاء الطريق الرئيسى بالمديرية وإقامة محطة سكة حديدية .

الزراعة :

تزرع الآن فى المديرية بعض المحصولات التى تزيد المادة العضوية فى الأرض الرملية كتجارب لما يمكن زراعته فى المستقبل على نطاق واسع ، وسيعقب ذلك زراعة كثير من أنواع الفاكهة والخضر وأخصها البطيخ والشمام والطماطم . وسيخصص نصف زمام القرية فى المستقبل لإنتاج المحاصيل الزيتية كالفول السودانى ، ونصفها الآخر لإنتاج أشجار الفاكهة والخضر .

ويستخدم فى زراعة مديرية التحرير جيش جرار من الآلات الزراعية الحديثة الضخمة التى تم استيرائها من الخارج فعلا . ووصل إلى تلك الأرض الطيبة بالفعل عدد ٩٠ جرارا .

وتتم العمليات الزراعية بوساطة الآلات على أساس علمى ، ولن تستخدم الماشية فى الزراعة ، وسيقتصر على تربيتها ، لإيجاد سلالات نقية ينتفع بلحومها وألبانها وأصوافها على نطاق كبير ، وستولى عناية خاصة بتصنيع المنتجات .

التخطيط :

ولا يقتصر المشروع على زيادة الإنتاج الزراعى فحسب ، بل يرمى أيضا إلى الاستثمار الكامل لكل إمكانيات الإنتاج فى هذه المنطقة البكر ، من إنشاء صناعات

متعددة تعتمد على ما سيتوفر في المنطقة من خامات زراعية ، كمعاصر الزيتون والأطعمة المحفوظة ، والفواكه المجففة وتربية الحيوان والدواجن .

وقد اتبع في تعمير الاقليم أحدث الطرق التخطيطية ، بما يضمن مستوى مرتفع لمعيشة السكان . ووضع التخطيط على أساس أن تكون هذه المديرية نموذجاً مثالياً فيتوفر لكل فرد من أهلها : السكن الصحي والخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والإدارية على أكمل وجه .

ورثى أن تكون الوحدة الأساسية هي القرية . والخدمة العامة الأساسية التي روعي وجوب توفرها ، هي تعليم المرحلة الأولى ، وأن تخدم المدرسة بالقرية من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ طفلاً .

وسيكون لكل أسرة خمسة أفدنة ، وروعي مدى المسافة التي يمكن أن يقطعها الفلاح من داره إلى حقله ، فحددت بـ كيلومتر وربع كيلومتر . ومن هذا تحدد عدد المساكن بنحو ٢٣٠ مسكناً ، ويحدد زمام القرية بالف وأربعائة فدان ، منها ١١٥٠ فداناً للزراعة ، والباقي للمرافق العامة كالطرق والترع والمباني العامة وغيرها . ومن الطبيعي أن تتوفر في القرية خدمات عامة أخرى كالساحات الشعبية والحمامات وفرع من مركز الخدمة الاجتماعية ومنطقة تجارية .

ورثى أن تتوسط كل ست قرى نقطة تتخذ مقراً لمركز الخدمة الاجتماعية ، ولم يأت تحديد هذا العدد من القرى اعتباطاً ، وإنما نتيجة للأسس التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية ، فإن مركز الخدمة الاجتماعية يجب أن يقدم خدماته لحوالي عشرة آلاف شخص . . . وهذا يقابل بالنسبة لتخطيط المديرية ست قرى بخلاف قرية النقطة ، وليس من شك في أن هذه القرية الأخيرة ستكون أكثر أهمية من العادية بحكم وجود المركز الاجتماعي فيها ، كما ستتوفر بها مرافق أخرى مثل المراكز التعاونية ، وفروع الوحدة الصحية ونقطة البوليس ، ومدارس التوجيه الريفي والمهني وبعض فروع الإدارة .

وستتوسط كل وحدتين ، وحدة ثالثة مكونة من ست قرى ومدينة ، المركز الذي تقوم فيه الوحدة الصحية . وجاء تحديد هذا العدد بناءً على الأسس التي وضعتها

وزارة الصحة التي تقول بأن الوحدة الصحية يجب أن تخدم عدداً من السكان يتراوح عددهم بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألف شخص ، وبذلك تكون مساحة المركز كله ثلاثة وثلاثين ألف فدان ،

وستوسط الاقليم الجديد عاصمة المديرية التالية . وسيكون موقعها حسب التخطيط الموضوع ، شمال استراحة الطريق الصحراوي الممتد بين القاهرة والاسكندرية ، في وضع متوسط بينه وبين ترعة النوبارية ، ويمر بجوارها طريق رئيسي يصل بين القاهرة والاسكندرية .

السكان :

لما كانت النية متجهة إلى أن يكون عمران المديرية نموذجياً لريف مصر كلها ، فإن اختيار السكان الذين يعمرونها سيخضع لقواعد معينة ، طبقاً للانتخاب الآتي :

٦٠٪ من السكان الجدد من رديف القوات المسلحة المملين بالزراعة ، ومن المناطق المكتظة بالسكان .

٢٠٪ من خريجي المدارس المتوسطة زراعية وصناعية وتجارية .

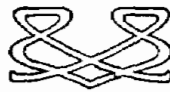
١٠٪ من خريجي الجامعات على أن يمنح كل متخرج عشرة أفدنة .

١٠٪ من طبقات مختلفة .

وسيكون التعليم اجبارياً بحيث لا يكون هناك أثر للأمية بين أبنائها نهائياً ، وسيشرف على توجيههم وحث المعاني الوطنية في نفوسهم طائفة من الإخصائيين والمشرفين الاجتماعيين ، والفنيين المتخصصين في هذه الشؤون ، رغبة في انشاء جيل جديد يقدس وطنه ويغض الاستعمار ، ويتفانى في الدفاع عن بلاده ، وتلك هي الوطنية المثلى التي تحمص الثورة على غرسها في النفوس ، وتقوية دعائمها في القلوب .

ومن مميزات المديرية الجديدة ، أن فلاحيا سينعمون بزي موحد ، روعى فيه أن يكون ملائما وعمليا ، كما أنهم سيدربون على صناعات ريفية تساعد على زيادة دخلهم علاوة على تطبيق النظام التعاونى بينهم سواء فى الإنتاج أو التوزيع .

وبعد أن يتم تأهيل القرية سيقوم السكان باختيار مجلس قروى من بينهم ، يحكم القرية الجديدة مما يضمن تطبيق النظم الديمقراطية على أحسن الوجوه وأكملها . كما ستكون المديرية أول منطقة فى مصر يتحقق فيها نظام اللامركزية فى أتم صورها ، وسيختص مجلس إدارة المديرية بتصرف شئونها كافة ، وتعيين موظفيها وعمالها ، وستمضى الحياة فى المديرية على أساس الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أنها لا تستعين بأية جهة أخرى فى سد حاجاتها ، وستسمى عاصمة المديرية باسم « نصر » وهى كلمة السر فى الليلة الخالدة ، ليلة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢ .



القرية في عهد الجمهورية

اتجه العهد الجديد نحو إعداد وتنفيذ برامج الانشاء والتعمير طبقاً لخطة موضوعة تنفذ على مراحل محددة ، ومشروع الاصلاح الريفى الذى شملته حكومة الثورة بعنايتها واهتمامها من المشروعات الحيوية التى تهدف إلى خلق بيئة نموذجية للنهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى بين الفلاحين ، وتعاون وزارات عدة فى تنفيذ هذا المشروع ، فوزارة الأشغال تقوم بشق المصارف وتوفير مياه الري ، ووزارة المالية تقوم باستصلاح الأراضى ، ووزارة الصحة تؤدي رسالتها الانسانية بإنشاء المستشفيات ومجموعات العلاج ، ووزارة الشؤون البلدية تركز مجهودها فى تزويد القرية بالمياه المرشحة ، واستكمال المرافق العامة لتهيء للمواطنين حياة صحية سليمة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية تنشر الوعى الاجتماعى بإنشاء المراكز الاجتماعية ، وتعمل على رفع المستوى الاقتصادى وإصلاح القرية ومساكنها :

والقرية هى الحجر الأساسى فى البناء الذى يريد العهد الجديد أن ينشئه فى الريف ، وتنال من عناية الحكومة أكبر قسط . وكان لكل وزارة عمل يتصل بالقرية ، وكان بعضها يتضارب أو يتكرر ، بل كان العمل يتكرر بين مصالح الوزارة الواحدة ، فكان الفلاح حائراً بين مصالح : العمل والضمان الاجتماعى والتعاون والمركز الاجتماعى وغير ذلك من المصالح الأخرى . ولذلك اتجهت النية فى مجلس الخدمات العامة إلى تنسيق الخدمات التى تقدمها الوزارات من شؤون اجتماعية وصحية وبلدية وتعليم وأوقاف .

والمجلس لا ينفذ مشروعاته مستقلاً عن الوزارات ، بل هو يرسم السياسة العليا ويوحى بأداء أعمال معينه ، ثم يرسل توصياته إلى مجلس الوزراء ليقرها وتنفذها

الوزارة المختصة ، ولكن الفائدة العليا التي تجنيها القرية بعد هذا التنسيق هو أنها ستستفيد أعظم فائدة ، بطريقة واضحة موحدة لا غموض ولا تكرار فيها .

وفوق هذا وذلك فإن غرض العهد الجديد هو إيقاظ الوعي في نفوس الفلاحين ، فالمرشد الاجتماعي صديق للفلاح ، ولكنه صديق مطلع مثقف ، فهو ينيده أكبر فائدة ويساعده على تفهم كل الشؤون التي تعرض له وحل المشكلات التي تعترض سبيل حياته .

الاصلاح الريفي :

إن مشروع الاصلاح الريفي وخلق القرية النموذجية يسيران جنباً إلى جنب سيراً مطرداً . وقد أسند جانب من مشروع الاصلاح الريفي إلى اخصائيين من مشروع النقطة الرابعة ، وفقاً لاتفاقية وضعت بين الحكومتين المصرية والأمريكية لاستصلاح ثمانين ألف فدان تستوعب ستة عشر ألف أسرة .

ففي منطقة إبيس بالبحيرة تم إعداد وتكوين الجهاز الذي سيقوم على عمليات التعمير في تلك المنطقة . أما حركة حفر الترع ودق الطلبات في الأرض فأنها مستمرة دون انقطاع ، كما شرع في عملية فحص التربة ومعرفة نوعها .

وتوضع الآن رسوم دقيقة للجزء الأول من المشروع ويشمل استصلاح ٣٥٠٠ فدان ، تقام في وسطها مساكن صحية ، فيحس الفلاح لأول مرة في حياته انه أكرم من أن يعيش مع الماشية في فناء واحد وقاعة واحدة .

ومن بين هذه المساحة ٢١٠٠٠ فدان في الاسكندرية . وهي التي كان يتولى استصلاحها تفتيش مريوط التابع لمصلحة الأملاك ، كما يوجد عشرة آلاف فدان أخرى في الجزء الغربي من الفيوم تقوم الهيئة باستصلاحها وزراعتها .

وستضم هذه الأراضي بعد استصلاحها وزراعتها ١١ مجموعة أو مستعمرة ، يلحق بكل منها مساكن للفلاحين ومستشفيات ومدارس أي جميع مستلزمات المعيشة وأسبابها الكريمة ، كما ستنشأ محطتان للري والصرف تكونا معدتين للعمل في بداية عام ١٩٥٦ .

وسوف تنتهى الهيئة من مهمتها فى استصلاح وزراعة الثمانين ألف فدان فى عام ١٩٦٦ وهو الأجل المحدد لمأموريتها فى هذا السيل .

القرية النموذجية :

إن مستقبل القرية وبيت الفلاح هما موطن الداء ، ولا تستطيع الحكومة أن تستمر سنوات طووالا فى ترميم وترقيع القرية ، وقد ينتهى العمل بالفشل ، ولذلك اتجه التفكير إلى اختيار مكان خال إلى جانب القرية ثم تبدأ عملية التخطيط والترميم على أساس صحى نظيف جديد ، وبعد إنشائها ينتقل إليها سكان القرية القديمة فهدم هذه وبزول ما فيها من آثار لا تحمل غير مخلفات قرون من الخول والأوبئة والأمراض .

ومن هنا تستطيع الجمعية التعاونية للقرية أن تلعب دوراً هاماً يساعد الفلاح على تنفيذ مشروع القرية النموذجية وإنشاء المساكن التى تقى الفلاح شر الأمراض المتوطنة وغيرها .

وقد دلت الأبحاث المقارنة على أن تكاليف الأسمنت والمواد الأخرى المستوردة لبناء بيوت للفلاحين كثيرة النفقات ، وأن الطوب الذى هو خير مادة لبناء البيوت الرخيصة التكاليف ، وقد نجحت التجارب التى أجريت فى هذا الشأن وأثبتت أن ثمة نوعاً من الطوب يمكن الحصول عليه لو خلا من القش الذى تخرج به عجنته ، وأحل محله أحد مركبات الزيوت ، فإن القوة المتزايدة فى كثافة الطوب فى هذه الحالة تسمح ببناء أقدر احتمالاً ، يضاف إلى ذلك أن صنع هذا النوع من الطوب وبناء البيوت به من الأمور اليسورة ، حتى يستطيع الفلاح أن يبنى بيته بنفسه بثمن زهيد .

وقد تعاقدت وزارة الشؤون البلدية والقروية على تخطيط وإنشاء قرية صهرجت الصغرى التى أصابها الحريق فى العام الماضى فى حدود مبلغ عشرين ألف جنيه .

كما أنشأت الوزارة إدارة للتخطيط مهمتها تحديد المناطق الصالحة لامتداد القرية القديمة ووضع تخطيط شامل لها ولامتدادها فى السنوات المقبلة على أن يحصر نمو

العمران في مناطق الامتداد المذكورة ، وعلى أن تكون المساكن المنشأة فيها طبقاً للنماذج التي تعدها تلك الادارة .

توفير مياه الشرب :

من أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه رجال الصحة العامة مشكلة مياه الشرب ، فإن مصر تعتمد اعتماداً كلياً في زراعتها وإنتاجها على مياه نهر النيل وحده ، على حين يجري إلى جانبي هذا النهر العظيم نهران جوفيان يبعدان ويقربان حسب طبيعة الطبقات الأرضية .

وكان من نتيجة وجود هذين النهرين أن ظهرت الواحات ، ولكن المياه الجوفية لا تصلح للشرب شمالى خط عرض ٣٥ تقريباً ، أى شمالى الخط الذى يمر بطانطا والمنصورة ودمهور ، وذلك لتزايد نسبة الملح في الطبقات التي تحتازها في هذه المنطقة فهي لا تصلح للشرب إلا بعد عمليات خاصة لاستخلاص الملح منها .

أما مياه النيل فلا تصلح للشرب من الوجهة الصحية إلا بعد أن تطهر من المواد العالقة بها وتنقى من الطمي وغيره ، على حين أن مياه الترع والقنوات المأخوذة من النيل ، تتعرض للقاذورات ويرقات الأمراض المتوطنة التي تزداد فيها باطراد مما يجعل استعمالها للشرب مصدراً ثابتاً لانتشار الأمراض المتوطنة التي تهدد طاقة الفلاح وتقعده به عن العمل والإنتاج .

لسكل ذلك كان من أهم ما اتجه إليه ولاية الأمور في مشروعاتهم الصحية ، إنشاء عمليات لتوفير المياه النقية بالقرى لاستعمالها للشرب .

والمشروعات التي نفذت والتي ما زالت في دور التنفيذ لهذا الغرض ، موزعة على أربعة أنواع ، تشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية على نوعين منها ، بينما تشرف على النوعين الآخرين وزارة الشؤون الاجتماعية .

محطات التنقية والتكرير :

في المناطق التي لا تصلح مياهها الجوفية للشرب مثل شمال الدلتا والفيوم حرصت الوزارة على إنشاء محطات لترسيب المياه وتنقيتها وتطهيرها . وقد تم من مشروعاتها

التي من هذا القبيل ، مشروع المحطات الضخمة التي أقيمت بمديرية الفيوم ، والتي تمد مدن وقرى المديرية كلها بالماء النقي . كما أنشأت في قرية « بساط كريم الدين » ، بالقرب من المنصورة ، محطات مماثلة ، تمد جميع القرى والبلدان القائمة إلى الشمال من مدينة المنصورة . بمياه الشرب ، وأنشئت في محطة « بساط كريم الدين » ، محطات قوية مماثلة ، وهي توزع المياه النقية المكررة على جميع القرى والبلدان الواقعة إلى الشمال من مدينة المنصورة .

وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية الآن بتنفيذ مشروعين من هذا النوع من المشروعات — أى إنشاء محطات لترسيب وتنقية مياه النيل — في مديرية الغربية . كما ينتظر أن ينفذ مشروع مماثل « في فوة وأبو حصص » ، يغذى بالماء النقي المكرر قرى وبلاد مديرية البحيرة إلى دمنهور .

وأهم ما يلاحظ على المشروعات التي من هذا النوع ، أنها غالية النفقات ، حتى أن الفرد غالباً ما كلف الحكومة مبلغاً لا يقل في المتوسط عن ثمانين قرشاً في العام .

وقد تم صرف مليوني جنيه على تعميم مياه الشرب بالقرى منها ١٠٥٥٠.٠٠٠ ر.جنيه على عمليات المياه المرشحة بشمال الدلتا وهي :

١ — محطة مياه بساط كريم الدين وتغذى قرى مديرية الدقهلية وشطوط دمياط ومصيف رأس البر وتعداد السكان ٩٠٠.٠٠٠ نسمة .

ب — محطة مياه شربين لتغذية القرى الواقعة في الشمال الشرقى من مديرية الغربية وتعدادها ٦٢٠.٠٠٠ نسمة .

ج — محطة فوة لتغذية قرى مديرية القواذية وبعض بلاد مركزى رشيد والمحمودية بمديرية البحيرة وتعدادها ٥٠٥.٠٠٠ نسمة .

د — محطة أبو حصص لتغذية قرى مراكز الدلتا وأبو حصص وأبو المطاير وكفر الدوار وبعض قرى مراكز إيتاى البارود وشبراخيت ودمنهور وتعدادها ٧٢٠.٠٠٠ نسمة .

ويبلغ جملة تعداد السكان المنتفعين من عمليات مياه الشرب الكبرى المرشحة :

٣٦٠٠٠٠٠ نسمة حاليا وخمسة مليون نسمة مستقبلا ، كما تبلغ تكاليف الأعمال اللازمة لها ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات .

المضخات الميكانيكية :

أما النوع الثانى من هذه المشروعات الحيوية فيرمى إلى تعميم المضخات الميكانيكية المقفلة ذات التصرف الضخم ، وقد اعتمدت الوزارة لها ١٩ مليوناً من الجنيهات تنفق على عدة مضخات .

وتعتمد المضخات التى من هذا النوع على المياه الجوفية أو الارتوازية ، وعلى مياه نقية بطبيعتها لا تحتاج إلى تكرير ، فترفعها المضخات من عمق كبير تحت الأرض ثم توزعها فى أنابيب على مجموعات القرى المجاورة وتكلف الوحدة من هذا النوع نحو سبعة آلاف جنيه تقريباً ، فإذا ضمت إليه نفقات الأنابيب التى تمتد إلى القرى ارتفعت التكاليف إلى ١٢ر٠٠٠ جنيه وتغذى الوحدة من ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف جنيه .

وتبلغ الاعتمادات التى صرفت فى العام الماضى على عمليات مياه الشرب الارتوازية ٦٥٠ر٠٠٠ جنيه وهذه العمليات منتشرة فى جميع مديريات الوجه القبلى وبعض مديريات الوجه البحرى الغير مزودة بعمليات المياه المرشحة .

المضخات اليدوية المقفلة :

أما النوع الثالث من هذه المشروعات ، فإنه يهدف إلى تعميم مضخات المياه اليدوية المقفلة أو المضخات الماصة الكابسة ، وتشرف عليه مصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية ووحدات من وزارة الصحة ، وهى تجلب الماء من عمق ٣٠ متراً على الأقل بماسورة قطرها بوصتان ونصف البوصة وتغذى الوحدة منه حوالى ١٢٠٠ شخص إذا ما أنشئ لها مستودع مرتفع يتسع لسته أمتار مكعبة لتوفير الماء اللازم لست حنفيات ومغسل .

وتستطيع القرية المتوسطة أن تنشئ من هذا النوع أربع عمليات على الأقل ، واحدة في كل ركن من أركانها ، دون أن تتجاوز تكاليف ذلك ١٥٠ جنيها ، ودون أن تحتاج إلى فنيين في استعمال المضخات وصيانتها ، ودون أن تحتاج إلى عمليات تنقية أو تكرير ، لأن المياه تجلب من عمق بعيد ، فتكون نقية بطبيعتها .

المضخات اليدوية المفتوحة :

أما النوع الرابع والأخير من هذه المشروعات التي يجري تنفيذها فإنه يتعلق بمضخات المياه اليدوية المفتوحة ، التي تعرف باسم « الحبشية والسكرجة » ، وهي تجلب المياه الجوفية القريبة ، من أعماق لا تزيد على ١٥ متراً ، وذلك بماسورة قطرها بوصة ورابع بوصة ، ولا تستطيع المضخة من هذا النوع أن تمتد بالماء النقي أكثر من ٢٠٠ شخص ، ولسكنها سهولة الاستعمال بسيطة التكاليف إذ أنها لا تتطلب أكثر من ستة جنيهات . ويمكن وضعها في أى مكان حتى في داخل دور الفلاحين . وإن كان ماؤها يتعرض للتلوث أحيانا ، ويجب أن تكون بعيدة عن مخزانات المراحيض .

وهكذا تقوم وزارتا الشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية عن طريق هذه المشروعات بالنموض بالقرية ، إذ أن تعميم المياه النقية في الريف كفيل بأن يخلص الفلاحين من الأمراض التي تفك بصحتهم وبمقوam الإنتاجية وبروحهم المعنوية ، فهي مشروعات ذات فوائد صحية واقتصادية واجتماعية في آن واحد .

العلاج الريفي :

شرعت المراكز الاجتماعية في مقاومة آفات الريف الثلاث : الجهل والفقر والمرض ، مستخدمة في ذلك طيبي وإخصائيا زراعيًا واجتماعيًا ، وزائرة صحية ومولدة . على أن الأطباء لم يقبلوا إقبالا كافيا على العمل في الريف ، مما أدى إلى قعود المراكز الاجتماعية عن القيام بالتزاماتها ، وحرمت القرى حرمانا تاما من أسباب العلاج والوقاية .

وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة ، تكونت لجنة للتعبة الصحية لدراسة النشاط الطبي والصحي الذى تقوم به المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية فى الريف .

وأوصت اللجنة بضرورة العناية بالخدمات الصحية التى تهدف إلى اصلاح البيئة فى القرية عن طريق لجنة صحية ينشئها الأهالى أنفسهم ، وتعمل هذه اللجنة على تعميم عمليات المياه الصغيرة ، ونظافة القرية ، ورشها بمبيدات الحشرات ، وحث السكان على نظافة مساكنهم وإنشاء المراحيض القروية البسيطة التكاليف .

وقامت اللجنة باحصاء عدد الأطباء المشتغلين ، فبين لها أنهم يناهزون ٥٣١٤ طبيباً . منهم ٣١٠٠ يعملون فى القاهرة والاسكندرية ، و ١٩٦٠ فى عواصم المديريات والمراكز و ٢٢٤ فى المجموعات الصحية و ٢٠ باقى الأطباء الذين يعملون أحراراً فى القرى .

واتضح من هذه الاحصائية مقدار حاجة الريف إلى الرعاية والعناية ، وخاصة إذا علمنا أن عدد سكان الريف يبلغ ثلاثة أرباع سكان الجمهورية ، وأن الأمراض المتوطنة كالبهاارسيا والانكستوما والملاريا والأرماد تصيب سكان القرية أكثر مما تصيب أهل المدينة ، وأن القرية الموبوءة بمختلف الأمراض هى التى تحمل إلى المدينة كل أنواع الغذاء سواء من اللبن أو الخضرا أو الفواكه .

لذلك استقر الرأى على وضع مشروع صحى ريفى يتلخص فيما يلى :

أولاً — يتفق الطبيب مع هيئة أهلية تمثل سكان المنطقة الريفية الذين يتعاونون فيما بينهم على دفع الأجر المتفق عليه ، فيشعر كل من الطرفين بحاجته للأجرفيتبادلان المنفعة والرأى .

ثانياً — يؤسس سكان القرية — سواء أكانوا جمعية مركز اجتماعى أم جمعية تعاونية — عيادة طبية مجهزة بالالات والأدوات اللازمة لعمل الطبيب .

ثالثاً — يلتزم الطبيب أن يقدم لسكان القرية مختلف الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية والتعليمية وإعطاء عناية خاصة لمقاومة أسباب العدوى بالأمراض المتوطنة والرمد وتسجيل الاحصاءات الصحية الحيوية ونشر المبادئ الأساسية للثقافة والإرشاد الصحى .

رابعا — يقوم المشروع على مبدأ الشركة والتعاون بين السكان أنفسهم ، حيث يعتمد أولا على اشتراكات العائلات ، على أن يكون مستوى الاشتراكات التي تدفع أول العام في محيط امكانياتهم في حدود مبلغ يتراوح بين ٢٥ قرشا و ٧٠ قرشا في العام الواحد الأسرة ، على أن يعفى من دفع الاشتراك الفقراء المقيدون في سجلات الضمان الاجتماعي .

كما يعتمد المشروع اعتماداً وثيقاً على اعانة من الحكومة المركزية — فنية ومادية — لجمعية القرية حتى تساعد على تنفيذ برنامجها الصحي دون أن تتقيد الحكومة بنظام السكادر العام أو الروتين أو اللوائح أو النظم العامة .

خامسا — يحصل الطبيب على مكافأة سنوية قدرها ٢٤٠ جنيها ومسكن لائق في القرية بالمجان ، كما يحصل على ٢٠ قرشا عن كل زيارة منزلية للمريض في بيته ويعطى عن كل مريض يتردد على العيادة الخارجية قرشا واحداً من رسم العيادة الذي يدفعه المريض على أن تحسب له هذه المبالغ في نهاية كل شهر مع المكافأة المتفق عليها .

ويحتم المشروع أن تكون أعمال مقاومة وعلاج الأمراض المتوطنة والأرصاد والتطعيم العمومي ورعاية صحة الحوامل بدون أجر ، كما يعافى الفقراء في حالات الحوادث .

سادسا — يعين الطبيب بعقد لمدة سنة يتجدد من تلقاء نفسه .

سابعا — ينظم المشروع طريقة مؤاخذه الطبيب إذا لوحظ عليه مخالفات من ناحية سلوكه أو عمله .

ثامنا — راعى المشروع استمرار اطلاع الطبيب على تقدم العلوم والفنون الطبية وذلك بامكان انتداب الطبيب كل ثلاث سنوات لمدة محدودة لأحدى السكليات الطبية بمصر لكي يتف على التطور الفني في فروع العلوم الطبية .

تاسعا — يحسن تنظيم الأعمال العلاجية عامة ، ولا مكان التعاون والاستفادة من مختلف الهيئات الفنية والمستشفيات التي تقوم وزارة الصحة بالاشراف عليها ، يراعى مستقبلا في توزيع المؤسسات العلاجية الحكومية في أنحاء الريف ، أن تكون في مكان

يسمح باستقبال ورعاية الحالات الصعبة التي يمكن أن تحول اليها من طبيب القرية وبذلك يرتفع مستوى العلاج ويشعر الطبيب أن هناك معيناً له من زملائه بالمؤسسة الحكومية القريبة يمكن أن يستعين به لضمان علاج القرويين بأسهل الطرق وأحسنها

وقد بدأ في تنفيذ المشروع بتعيين نخبة من الأطباء الامتياز بمستشفيات وزارة الصحة في المراكز الاجتماعية في الريف بلغ مجموعهم زهاء ٢٠٠ طبيب كدفعة أولى . كما تعمل مصلحة الفلاح على نشر الدعوة العامة بإنشاء جمعية إصلاح ريفي واعتمدت لها الجمعيات مبالغ من ميزانيتها لهذا الغرض .



الخدمات العامة

يقاس رقي الأمم بمستوى الخدمات التي يتيسر لأفرادها الحصول عليها سواء في ذلك تلك الخدمات التي تقدمها الدولة أو تقوم عليها مؤسسات أخرى ، سواء أكانت فردية أو جماعية أو د تعاونية . وهذه الخدمات منها ما يقدم بالجمان ومنها ما يقدم لقاء أجر قليل أو كثير . ومنها ما يعم أو يكاد يعم أفراد الشعب جميعا ، ومنها ما ينصب على فريق من الأفراد في مرحلة معينة من العمر أو تحت ظروف عامة معينة ، ومنها ما ينصب على ذوى الحاجة في وقت حاجتهم إلى الخدمة . ولا شك في أن الأصل في الخدمات أنها تنشأ نتيجة للشعور بالحاجة إليها في أغلب الأحيان ، وكلما ترقى المستوى الاجتماعي والفكرى ومستوى الوعي الخاص والعام كلما نشأت حاجات جديدة في مستوى أعلى فأعلى . وكثيرا ما تنشأ خدمات ، ولا يكون هناك شعور بالحاجة إليها ، إما لنقص في الوعي أو لأن هذه الخدمات تبعد كثيرا أو قليلا عن المساس بحاجات الناس .

ولا يخفى أن مستوى الخدمات مرتبط أو ثقل ارتباط بمستوى الإنتاج ، فكلما ارتفع المستوى الإنتاجى فالإقتصادى لأمة ما ، كلما تهيأت لها السبل لتقديم خدمات أوفر وأوفى وأوسع مدى للمواطنين ، وفي هذه الحالة يتسع مجال الخدمات فيشمل كل محتاج إلى الخدمة ، وتنظم الخدمات وتوزع توزيعا يجعلها في متناول الأفراد والجماعات فتيسر لهم الحياة الإنسانية الكريمة .

والمقصود بالخدمات العامة هو ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية للشعب لرفع مستواه وتهيئة أسباب الطمأنينة والرغد والعيش الكريم لأفراده ، فتيسير سبل التعليم وحفظ الأمن وإشاعة العدل والعناية بالصحة والإشراف على المرافق العامة كالمياه والنور والمجارى والمواصلات ، كلها خدمات رئيسية تؤديها الدولة لأفراد الشعب.

وتقدم الدولة إلى جانب هذا نوعاً آخر من الخدمات يقوم على رعاية الأفراد وتنظيم شؤونهم من الناحية الاجتماعية ، فتقدم المساعدات للعجزة وذوى العاهات ومن ضاقت بهم سبل العيش وهو ما يعرف بالضمان الاجتماعى ، وتنظم شؤون العمال فى ميادين الصناعة والزراعة وتؤمنهم على مستقبلهم ، وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة للاستهلاك وتوفير الشروط الصحية فى المساكن ، وتنظم وسائل التوجيه العام والترفيه كالإذاعة والسينما والمسرح .

الجهات التى تقدم الخدمات :

وتشارك وزارات المعارف والصحة والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والزراعة والأوقاف والإرشاد القومى والداخلية ، فى تقديم هذه الخدمات كما تساهم بعض الهيئات والمؤسسات الأهلية فى تقديم أنواع أخرى من الخدمات : فالمؤسسات العالية والتعاونية ومؤسسات الشباب التى تتناول النواحي الثقافية والرياضية والترفيهية وتنظيم أوقات الفراغ ، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التى تقوم على رعاية الأسرة والطفولة والأحداث المشردين — كلها تكمل ما تقدمه الدولة من خدمات .

وغنى عن البيان أن الجهود الحكومية لن تبقى بكل حاجات الشعب ، ولهذا كان الواجب يقضى بتعبئة الجهود الأهلية لكى تتضامن مع الجهود الحكومية فى ميادين الخدمة العامة .

ماذا تفيد من الخدمات العامة :

وتهدف الخدمات العامة ، سواء الحكومية أم الأهلية إلى رفع مستوى الشعب وتيسر لأفراده سبل الحياة الرغدة . وتنظيم هذه الخدمات وتوزيعها توزيعاً صحيحاً وجعلها فى متناول جميع الأفراد ، من شأنه أن يرفع روحهم المعنوية ويكون منهم مواطنين صالحين قادرين على تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها فى مجتمع متحضر .

ولا جدال فى أن رفع مستوى الشعب وتوفير الحياة الكريمة لأفراده يزيد من قدرتهم على الإنتاج ويوفر أسباب الرخاء فى البلاد . والصلة بين الخدمة العامة والإنتاج واضحة جلية فكل منهما وسيلة الأخرى ونتيجة لها فى الوقت نفسه ، ومراعاة التوازن

السليم بينهما يضمن للبلاد نهضة انتاجية مضطردة وارتفاعاً متزايداً لمستوى المعيشة ،
وينشر الطمأنينة بين أفراد الشعب ويشيع الثقة والأمل في نفوسهم .

رسالة مجلس الخدمات العامة :

وقد أخذت حكومة الثورة على عاتقها تحقيق هذين الأمرين ، فكما انشئ مجلس
الإنتاج القومي لرفع مستوى الإنتاج ورسم سياسة لبناء صرح الاقتصاد القومي ، كذلك
أنشئ مجلس الخدمات العامة لرسم سياسة تهدف إلى رفع مستوى الأفراد والجماعات
وتيسر لهم سبل الارتقاء والنهوض .

ويقوم المجلس الدائم للخدمات العامة في الوقت الحاضر برسم سياسة شاملة تقوم
على النقطتين التاليتين :

أولاً — تنظيم الخدمات الحكومية عن طريق المساهمة في اعداد ميزانيات دقيقة لكل
فرع من فروعها بحيث لا ينفق المال ولا يبذل الجهد إلا في الموضع الذي يثمر
فيه الثمرة المرجوة ويعود بأكبر الفائدة على المواطنين .

ثانياً — التنسيق بين الخدمات الحكومية من جهة والخدمات الأهلية من جهة أخرى
والعمل على تشجيع الهيئات والمؤسسات الأهلية — وهي التي يضطلع بها
جماعات من أفراد الشعب — وتوسيع نطاقها وتوجيهها ، وإثارة اهتمام الأفراد
بها كي تزيد مساهمتهم فيها وكي تفيد البلاد من هذه الطاقة البشرية المتمثلة في
ملايين المواطنين في المدن والقرى . ولا شك أن دعم الجهود الأهلية
وتشجيعها ، فيه تنمية لوعي الشعب وضمان لاستجابته لحركة الإصلاح الشامل
التي بدأتها الحكومة .

ماذا كان يحدث في الماضي :

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخدمات العامة كانت تؤدي في العهود الماضية بطريقة
مرتجلة لا تعتمد على الدراسة أو النضج ولا تناسق فيها ولا ترابط ، فكانت لا تحقق
الغرض منها على الرغم مما كان ينفق عليها من المال ، بل إنها لم تؤد إلى رفع مستوى
المعيشة في مصر إلى الحد اللائق بشعب يعيش في عالم متحضر .

وتقوم الدراسة التي يضطلع بها الان أعضاء مجلس الخدمات وخبرائه على البحث في توزيع الخدمات بالنسبة للناطق وكشافة السكان ومدى حاجتهم إلى الخدمة ، وتقدير تكاليفها ومدى ما يصرف على الفرد حتى يحصل على الخدمة ، وقياس كفاءة الأداة التي تقدم الخدمات بتقدير ما يفيد الأفراد منها ، وتبسيط اجراءات الخدمة وتيسير حصول الأفراد عليها .

وتتناول مشروعات الإصلاح التي أخذ مجلس الخدمات العامة على عاتقه دراستها ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها في النقط الآتية :

أولاً — الإنشاء والتعمير :

إعادة تخطيط القرى والمدن ، واعداد المساكن الملائمة للأفراد ولا سيما في الريف وتزويد القرى بمياه الشرب النقية وإنشاء عمليات الخجاري .

ثانياً — الصحة :

علاج الأوضاع التي تضر بالصحة العامة في القرى والمدن ومكافحة الأمراض وتوسيع نطاق الخدمات الصحية القائمة عن طريق بناء المستشفيات وإنشاء المستوصفات وزيادة عدد الأسرة في المستشفيات الموجودة . ومن بين المشروعات التي استأثرت بأولوية البحث ، مشروعات مكافحة الدرن وإنشاء معهد ومركز تدريبي لمرضى شلل الأطفال والسرطان .

ثالثاً — التعليم :

التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد الفنية في المدن والقرى ونشر الثقافة العامة والتعليم المهني ومحو الأمية من الريف .

رابعاً — الخدمة الاجتماعية :

وضع برنامج واسع النطاق للخدمة الاجتماعية في الريف والمدن ، بحيث يفيد الأفراد أكبر فائدة ممكنة من خطة الإصلاح الشاملة — بما في ذلك زيادة عدد المراكز الاجتماعية وزيادة عدد القائمين على الخدمة فيها ، ودعم المؤسسات التعاونية والعائلية ومؤسسات خدمة الشباب والهيئات التي تقوم

على رعاية الأسرة والطفولة والأحداث والمشردين . وإصدار التشريعات التي
تكفل صيانة الأسرة والمحافظة على كيانها .

خامساً — الإنتاج :

تنمية دخل الفرد في المدن والقرى عن طريق تشجيع الصناعات المختلفة
ولاسيما الصناعات الريفية الصغرى وزيادة الإنتاج الحيواني ومراعاة التوافق
بين توزيع السكان في المناطق المختلفة وبين توزيع مواد الإنتاج .

المشروعات التي أقرها المجلس :

وقد أقر المجلس الدائم للخدمات العامة سلسلة من المشروعات وأعد طائفة أخرى
وصل البحث فيها الى المرحلة النهائية وأمكن تدبير مبلغ سبعة ملايين ونصف مليون
جنيه من جملة الأموال المصادرة ، ومبلغ مليون وسبعائة ألف جنيه من مؤسسة أبنية
التعليم ، وتدير مبلغ ٥ مليون و ٣٨٢٠٠٠٠ جنيه من ميزانية الدولة للقيام بتنفيذ
سلسلة مشروعات يستغرق تنفيذها حوالى سنة ونصف سنة وهى تشمل ما يلى :

برنامج مكافحة الدرن ، وتبلغ نفقاته مليوناً و ١٧٤ ألف جنيه .
ومشروع مستشفيات الأمراض العقلية وتبلغ نفقاته ٦٢١ ألفاً و ١٠٠ جنيه .
ومشروع مقاومة الأمراض المتوطنة ، ويتكلف ٤٤٦ ألفاً و ٦٠٠ جنيه .
ومستشفى خاص لعلاج السرطان ، ويتكلف ١٠٩ آلاف و ٥٠٠ جنيه .
ومستشفى للوظفين ويتكلف ١٠٩ آلاف و ٥٠٠ جنيه .
ومستشفيات للعامل ، وتكلف ٧٤٦ ألفاً و ٥٠٠ جنيه .
ومساكن لطلبة الجامعات ، وتكلف ٧٤٦ ألفاً و ٥٠٠ جنيه .
والوحدات الجمعة للخدمات بالريف بما فى ذلك انشاء ٢٠٠ مدرسة ، وتكلف
٤ ملايين و ٥٧٧ ألف جنيه .

وبرنامج تعميم مياه الشرب ، ويتكلف ٥ ملايين و ٥٠٨ آلاف جنيه .
ومساكن للطلبة السودانيين ، وتكلف ٩٩ ألفاً و ٥٠٠ جنيه .

وانشاء نقط بوايس وتكاف ٩٩ الفا و ٥٠٠ جنيه .

وسيم تنفيذ جميع هذه المشروعات خلال السنة المقبلة ، ماعدا برنامج تعميم مياه الشرب ، الذى سينتهى خلال سنة ١٩٥٦ .

وفيا لى تفصيلات هذه المشروعات :

١ — المركز التدريبى لمرض شلل الأطفال :

درست وزارة الصحة خلال صيف عام ١٩٥٣ مشروع انشاء معهد لشلل الاطفال وألفت لذلك لجنة من بعض أساتذة كلية الطب بجامعة القاهرة ومستشفى الاطفال بوزارة الصحة ورأت اللجنة ضرورة إنشاء معهد للتدريب واجراء التجارب والأبحاث الوقائية من مرض شلل الأطفال .

كما أوصت هذه اللجنة أيضا بالاستعانة بالهيئات الدولية المختصة فى إنشاء هذا المعهد وتجهيزه وإمداده بالخبراء اللازمين ، والعمل على جعله مركزاً إقليمياً تقيد منه دول المنطقة أيضاً .

وأحالت وزارة الصحة هذا المشروع إلى المجلس وأوضحت أنها من جانبها توافق على اعتماد مبلغ عشرة آلاف جنيه من وفورات ميزانيتها أو من الأموال المصادرة لشراء الأجهزة الخاصة بالمعهد .

وقرر المجلس فى جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ الموافقة على إنشاء مركز تدريبى لمرض شلل الأطفال فى حدود مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه تدبر من وفورات الميزانية العامة .

٢ — سياسة امداد القرى بمياه الشرب :

قدم إلى المجلس تقرير مفصل عن هذا الموضوع من اللجنة الفنية التحضيرية الأولى بوزارة الشؤون البلدية والقروية خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ . واستعرضت لجنة الشؤون الصحية والعمرانية تفاصيل المشروع ودرسته دراسة مستفيضة خلال عدة جلسات ووضعت فى صده ثلاثة تقارير تناولت الخطوات المختلفة لانشاء محطات وعمليات المياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلى منذ عام ١٩٣٦ إلى الآن ، ونسبة المتفعين من سكان الجمهورية بتلك المياه ، وما يخص الفرد من تكاليف مشروعات المياه الكبرى (المياه المرشحة) والصغرى (المياه الجوفية) .

وأوصت اللجنة بأن يراعى فى تصميم شبكات وخزانات العمليات الصغرى الجوفية إمكان استعمالها عندما تستمد المياه المرشحة من العمليات الكبرى أو من عمليات المياه المرشحة التابعة لمصلحة البلديات فى المنطقة بعد توسيعها وتقويتها حتى لا يحدث ازدواج فى التكاليف . على أن تنفذ هذه السياسة خلال ست سنوات تبدأ من السنة المالية القادمة وقدّر المبلغ المطلوب لكل عام بحوالى ٣ مليون جنيه .

وقد وافق المجلس فى جلسة ٩ فبراير على سياسة امداد القرى بالمياه الصالحة للشرب على أن يحدد لتنفيذ البرنامج المرسوم ست سنوات .

٣ — مشروع مكافحة الدرن :

قدم هذا المشروع إلى المجلس من وزارة الصحة ، فتولت لجنة الشؤون الصحية والعمرانية فى عدة جلسات وقدمت عنه تقريراً مفصلاً عرض على المجلس . كما تألفت لجنة فرعية للبحث فى « ضغط تكاليف منشآت الدرن » .

وقد لاحظت اللجنة على ضوء البيانات والاحصاءات المقدمة من وزارة الصحة انه يوجد فى جمهورية مصر حوالى ٤٠٠٠ سرير مخصصة لمرضى الدرن . وان الحاجة تقضى بضرورة وجود سرير واحد لكل ألف من السكان على الأقل أى حوالى ٢٥ ألف سرير . وانه إذا ووفق على تحقيق المشروع كله خلال عشر سنوات ، كان الواجب اعتماد برنامج لانشاء ٢١ ألف سرير جديد بواقع ٢١٠٠ سرير كل عام .

وأوصت لجنة الشؤون الصحية والعمرانية :

أولاً — باعطاء الأولوية لمشروعات مكافحة الدرن بين باقى المشروعات الأخرى لوزارة الصحة .

وثانياً — وجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات سريعة حاسمة حتى لا تزداد مسألة انتشار الدرن خطورة عاماً بعد عام .

كما رأت اللجنة زيادة عدد الأسرة المخصصة لمرضى الدرن بمقدار ٤١٧٠ سريراً جديداً أى ما يعادل برنامج سنتين من برنامج السنوات العشر المقترح تنفيذه .

كما وضعت تقديرات مخفضه لتكاليف انشاء السرير الواحد وتجهيزه وإدارته بلغت

نحو ٢٩١ جنيهها بدلاً من ١٣٠٠ جنيه التي كان يتكلفتها من قبل أو ٧٠٠ جنيه كما هو مطلوب في الاعتمادات المخفضة التي طلبتها وزارة الصحة .

وقد قدرت تكاليف إنشاء ٤١٧٠ سريراً جديداً للدرن بمبلغ ٩٧٠ ألف جنيه تقريباً مع مراعاة أن حوالي ١٦٥٠ سريراً سيتم تأثيثها وتجهيزها فقط ويمكن وضعها في مباني المستشفيات الحالية .

٤ — المساعدات والخدمات اللازمة لإقليم النوبة :

أحيل هذا الموضوع على المجلس ، من مجلس الوزراء في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ فدرست لجنة الشؤون الصحية والعمرانية تفاصيله في جلسة ٣٠ نوفمبر وألفت لجنتين فرعيتين لاستكمال بحثه . وقد أوصت اللجنة بما يأتي :

فيما يتعلق بتوحيد وتبسيط منشآت الخدمات :

أ — الاستعانة بالوحدات القائمة في أداء الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية .

ب — تعزيز الخدمات القائمة حالياً بحيث تزيد من كفاءتها لاستيعاب احتياجات الأهالي والوفاء بها إلى أقصى حد ممكن .

ج — دراسة موقف سكان النوبة — بمناسبة إنشاء السد العالي — بالاشتراك مع المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، حتى يمكن تهيئة التدابير اللازمة لاسكانهم ورسم سياسة الخدمات في المناطق التي ستقرر ترحيلهم إليها .

ورأت اللجنة :

أولاً — البدء فوراً في إنشاء مدرسة للمعلمين لاعداد مدرسين من أبناء النوبة .

ثانياً — إمداد المدارس الحالية في النوبة باخصائين من وزارة الشؤون الاجتماعية .

ثالثاً — إنشاء وحدتين صحيتين من المباني الخشبية التي يمكن نقلها من مكان إلى

آخر لمعالجة الأمراض المتوطنة .

وفيما يتعلق بتجميع وسائل النقل النهري وتوحيد ادارتها .

رابعاً — السماح لوزارة المعارف باستئجار دالرش ، لاستعماله في المرور والتفتيش

على المدارس .

خامساً — السماح لوزارة الصحة باستئجار « لنشين » مجهزين للإغاثة والإسعاف ونقل المرضى .

سادساً — الاتصال بمصلحة السكك الحديدية لعمل مشروع تنظيم خطوط منتظمة للنقل المائي ببلاد النوبة — على أن تكون مصرية صميمة .

— وقد وافق المجلس على هذه التوصيات بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٤ . كما وافق على اقتراح الاعتمادات التالية الخاصة بالخدمات اللازمة لأقليم النوبة .

جنيه — بالنسبة لوزارة المعارف :

٥٣٨٨ لإنشاء فصل بمدرسة المعلمين .

١٤٦٢ استئجار لنش للأغراض التعليمية .

— بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

٤٨٠٠ لإنشاء ٣ وحدات اجتماعية .

— بالنسبة لوزارة الصحة :

٢٩٢٥ استئجار لنشين للأغراض الطبية .

٢٤٠٠ إنشاء وحدتين طبيتين متنقلتين .

المجموع ١٦٠٩٧٥

٥ — تخطيط القرية ومرافقها ومساكنها :

قدم هذا الموضوع إلى المجلس من اللجنة الفنية التحضيرية الثانية بوزارة الشؤون البلدية والقروية ، وأخذت في دراسته لجنة الشؤون الصحية والعمرانية منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وقد حضر مداولاتها مقرر اللجنة الوزارية ، وقد قدمت لجنة الشؤون الصحية والعمرانية ، التوصيات التالية :

أولاً — تكوين نواة للتخطيط من مختلف الإدارات الهندسية بالأقاليم ، وقدرت

الاعتمادات اللازمة لتدعيم مصلحة الشؤون القروية بالمهندسين والاختصاصيين

بمبلغ ٣٠ ألف جنيه سنوياً ، كما قدرت بمبلغ ٥٠ ألف جنيه سنوياً لتحضير

الخرائط ورفع المستوى في القرى .

ثانياً — إنشاء هيئة خاصة لبحوث البناء المختلفة .

ثالثاً — إعداد فنيين في التخطيط .

٦ — المشروعات الخاصة بوحدة سيوه :

أحيل هذا الموضوع على المجلس من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وقد بحث مجلس الخدمات التقارير التى قدمت إليه من مجلس الانتاج عن التوسع الزراعى فى واحة سيوه . ورأى مجلس الخدمات إيفاد بعثة من الاختصاصيين إلى الواحة لدراسة أحوالها من جميع النواحي . وأمضت البعثة فى الواحة نحو ١٥ يوما من أواخر ديسمبر إلى أوائل يناير سنة ١٩٥٤ ، وقدمت تقريراً مفصلاً شاملاً تناول جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية للواحة ، ويعد هذا أول تقرير دقيق مدعم بالاحصائيات والبيانات ، عن واحة سيوه .

وقدمت بعثة سيوه توصياتها إلى المجلس فوافق عليها فى جلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٤ وهى تلخص فيما يلى :

١ — توزيع بعض الأراضى المستصلحة على عائلات تهاجر من وادى النيل للاستيطان بالواحة ، بعد التحقق من خلوهم من الأمراض مع تيسير نقلهم وإعانتهم .

٢ — تصنيع المنتجات الزراعية وتيسير نقلها .

٣ — إيجاد خدمات صحية واجتماعية وتعليمية .

تنظيمات :

وقد قامت لجنة الشؤون التعليمية والاجتماعية بدراسة موضوع تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل وتقدمت إلى المجلس بسياسة ثابتة تقوم على الأهداف الرئيسية الآتية :

١ (تنظيم العلاقات الصناعية وتجنب المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال قبل وقوعها أو تسهيل فضها إن وقعت .

ب) ضمان شروط العمل العادلة ، وحماية العمال وتأمينهم ضد طوارئ العمل .

ج) توحيد المنظمات العمالية ، ومساعدتها على تفهم رسالتها ،

د) تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة عن طريق رفع المستوى الثقافي والمهني بين العمال .

٨ — قامت لجنة الشؤون التعليمية والاجتماعية بدراسة تنظيم الأسرة وقد قدم هذا الموضوع إلى المجلس من لجنة مشروع السنوات الخمس بوزارة الشؤون الاجتماعية . فأقر المجلس بعض التوصيات الخاصة بتنظيم الأسرة في جلسته المنعقدة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وشكلت لجنة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ من السادة وزراء العدل والأوقاف والمعارف والشؤون الاجتماعية ومقرر اللجنة الوزارية للشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس الخدمات وسكرتيره العام .

وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات ورأت ضرورة ادخال تعديلات على بعض القوانين الخاصة بالزواج والطلاق ، تتناول تقييد الزواج بأكثر من واحدة ووجوب الحصول قبل عقده على إذن من القاضي الشرعي ، وتنظيم الطلاق وتقرير التعويض المناسب للزوجة إذا طلقها زوجها دون مسوغ ، وكذلك تعديل لائحة المأذونين الشرعيين . وقد أقر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ هذه التوصيات مع استمرار المناقشة في المواد . وقامت لجنة الخدمات غير الحكومية بدراسة موضوع رعاية الشباب والترية الرياضية . وقدمت بعد انتهاء بحثه مشروعاً لإنشاء مجلس أعلى للشباب والترية الرياضية — تمثل فيه الهيئات الحكومية والأهلية التي تعمل في محيط الشباب ، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة لرعاية الشباب وتنسيقه على أساس من الدراسة والبحث والتقويم والإحصاء .

وتكونت بالمجلس الدائم للخدمات العامة هيئة يطلق عليها « اللجنة الأهلية لمسائل السكان » تمثل فيها وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والارشاد القومي والمجلس الدائم للإنتاج القومي وعدد من رجال الاقتصاد والاجتماع والصحة ومن المختصين في علم النفس والاحصاء .

وتعنى هذه اللجنة بالمسائل التالية بصفة خاصة :-

1 (دراسة جميع الحقائق المتصلة بالاتجاهات السكانية فى مصر مع الاهتمام ببحث العوامل النفسية والاجتماعية التى تؤثر فى البيانات المختلفة وفى طبقات الشعب .

ب) دراسة العلاقة بين نمو السكان فى مصر وبين نموها الاقتصادى على ضوء مواردها الحالية وإمكانياتها الفعلية .

ج) التقدم باقتراحات وتوصيات يمكن اتخاذها أساساً لرسم سياسة سكانية تنفق وأهدافنا القومية وتحقق للبلاذ مانرجوه لها من مكانة دولية عظيمة .

وبدأت اللجنة عملها ببعض الأبحاث التمهيدية عن علاقة نمو السكان بنمو الموارد ، وأثبتت هذه الأبحاث تخلف الموارد عن السكان فى الماضى وعدم ربط الزيادة فى السكان بالزيادة فى الموارد .

وستقوم اللجنة خلال ستة أشهر بوضع توصياتها فى صدد السياسة السكانية التى تقترح على الحكومة الأخذ بها .